مؤسسة شباب المتوسط
MEDITERRANEAN YOUTH FOUNDATION

Gemma
Erasmus Mundus Master's Degree in Women's and Gender Studies

RESET

سفينة نساء المتوسط

دليل شامل للتمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط

تم كتابة هذا الدليل بعد مشاركتنا بالدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة (CSW68)، مدفوعات/ين بإيماننا الراسخ بضرورة تحسين آليات التمويل النسوي في المنطقة الأورو–متوسطية وبالأخص منطقة جنوب المتوسط التي ننتمي إليها. ونحن على ثقة بأن مشاركتنا في هذا المؤتمر قد عززت من فاعلية جهودنا نحو تحقيق هذا الهدف.

تم كتابة هذا الدليل بواسطة مؤسسة شباب المتوسط للتنمية – مصر وبمشاركة من مجموعة من الناشطات/ المدافعات عن حقوق النساء.

إعداد: أ. ياسمين علاء الدين

بمساهمة من: أ. يوسف عروج

إبريل ٢٠٢٤

هذا الدليل هو عمل مفتوح مستمر قابل للتحديث كل ستة أشهر، إذا كنتم علي دراية بمصدر تمويل أو لديكم /ن أي اقتراحات ترغبون في إضافتها، يرجي التواصل من خلال الإيميل التالي: info@myfmed.org

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

أ. ياسمين علاء الدين:

باحثة متخصصة وناشطة نسوية وسياسية مصرية؛ درست العلوم السياسية كتخصص رئيسي بدرجة بكالوريوس وماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، وحصلت على تقدير ممتاز. حاليًا، أعمل كمدرس مساعد في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة. علاوة على ذلك، أنا طالبة ماجستير في منحة إيراسموس موندوس في دراسات المرأة والنوع الاجتماعي لعام ٢٠٢٣ – ٢٠٢٥، هذا إلى جانب؛ أنني أعمل كنائب رئيس بمؤسسة شباب المتوسط للتنمية.

خلال السنوات الخمس الماضية، شاركت في العديد من المنظمات المعنية حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين كمستشارة في النوع الاجتماعي وساهمت في العديد من المشاريع الدولية، والبحوث والتقارير (المنشورة وغير المنشورة) في مجال حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. علاوة على ذلك، خلال نشاطي النسوي، أدرت عدة مشاريع وورش عمل حول النوع الاجتماعي. عملت كمتطوعة لأكثر من أربعة آلاف ساعة في مجال التربية المدنية وقضايا المرأة وحقوقها.

أ. يوسف عروج:

ولد في سيناء الشمالية – مصر، وحاصل على درجة الماجستير المتقدم في العلاقات الدولية، تخصص التكامل الأوروبي والدراسات العالمية من المعهد الأوروبي (ألمانيا – فرنسا – إيطاليا)، وحاصل علي بكالوريوس الآداب والتربية من جامعة الأزهر في القاهرة، ودرس القيادة وبناء السلام في جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة.

عروج باحث متخصص في الخبرات الأوروبية والدولية في استراتيجيات وسياسات الشباب. يتمتع بخبرة خمس سنوات في تأسيس وإدارة الحركات والمنظمات الشبابية. عمل لمدة عام على تعزيز التعاون العربي الأوروبي من خلال مسؤوليته في تنسيق الشراكة العربية الأوروبية بين جامعة الدول العربية ومجلس أوروبا ويكرس جهوده لخلق المزيد من الفرص للشباب الأقل حصولا على الفرص.

خلال السنوات الخمس الماضية، ساهم عروج في مساعدة الشباب في الحصول على فرص التدريب والتنقل خارج الحدود وأبرم أكثر من ١٠٠ شراكة في مجال عمل الشباب مع المنظمات الشبابية والوكالات الوطنية والدولية في أكثر من ٢٣ دولة في المنطقة الأورومتوسطية. أمضى يوسف أكثر من ١٠.٠٠٠ ساعة تطوع مع المنظمات الحكومية والدولية في مصر وروسيا وإسبانيا والمجر وإستونيا والمملكة المتحدة.

مؤسسة شباب المتوسط للتنمية (MYF):

هي مؤسسة مركزية غير هادفة للربح مسجلة لدى وزارة التضامن الاجتماعى المصرية تحت رقم٢٠١٨/٦٥٦٣ / ٩٨٢ لسنة/ ٢٠٢١، تتمتع بامتيازات السلطة العامة بموجب القرار الوزاري بإضافة صفة النفع العام رقم/٢٠٧ لسنة/ ٢٠٢٣، وتعمل على تعزيز التعاون الثقافي والشبابي في المنطقة الأورومتوسطية.

وهي تعتبر أول مؤسسة شبابية – نسائية ذات توجه متوسطي، انطلقت وتأسست في جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٨ ويقودها شباب\ات وتهدف إلى خدمة الشباب\ات، وذلك من خلال إشراكهم في الحياة الاجتماعية خاصةً الشباب\ات الأقل حصولًا على الفرص؛ لتعزيز مشاركتهم في بناء مجتمعات صديقة للشباب\ات. وهي المؤسسة المصرية الأولى الفائزة بجائزة الملك حمد لتمكين الشباب/ات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فئة تمكين الشباب/ات لعام ٢٠٢٠. و حاصلة على جائزة الأمم المتحدة وشركة بى إم دابليو(BMW) العالمية للابتكا والحوار بين الثقافات(مركز الابتكار بين الثقافات IIH) لعام ٢٠٢١.

وتم اعتمادها عضو كمراقب دائم لتكون ثاني مؤسسة مصرية في التاريخ تحصل على عضوية دائمة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) عام ٢٠٢٢. كما تم منح المؤسسة العضوية الاستشارية الخاصة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة عام ٢٠٢٣.

للتواصل:

أستاذة/ ياسمين علاء الدين (هي) نائب رئيس مجلس أمناء مؤسسة شباب المتوسط للتنمية
البريد الإلكتروني: info@myfmed.org

كلمة مؤسسة شباب المتوسط للتنمية:

تولي مؤسسة شباب المتوسط اهتماماً خاصاً بتعزيز مناحي العمل النسوي بالمنطقة الأورو– متوسطية، خاصةً دول الجنوب، عبر تحفيز الحراك النسوي والمعرفي الذي من شأنه أن يسهم إيجاباً في تحسين بيئة ومساحات العمل لحركات المدافعة والوعي بالقضايا النسوية والجندرية.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

تواجه منطقتنا الأورو – متوسطية تحديات عدة في مقدمتها، بداية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والتحرش بأنواعه المختلفة وزواج القاصرات وختان الإناث وغيرها من أشكال العنف الهيكلية، وصولا إلي التهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي للفتيات والنساء خاصة في منطقة جنوب المتوسط. كما يعتبر البعد التمويلي أحد أهم التحديات التي تواجه الحركة النسوية، ويشهد تطورًا بفعل التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤثر على ديناميكية الحركة وانتشارها.

من أجل مواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر دعم الحركة النسوية وتسهيل التمويل بشكل أكثر شمولية، مع مراعاة الأولويات المحلية وليس فقط أولويات الجهات المانحة. ولهذا الغرض، يأتي هذا الدليل كجهد تعاوني مشترك من منظور نسوي، لتسليط الضوء على أهم التحديات والمخاطر التي تواجه العمل النسوي، بالإضافة إلى أهم الطرق المبتكرة للتمويل النسوي، مدعمًا ذلك بأمثلة تطبيقية، لضمان استدامة العمل النسوي. يعتبر هذا الدليل مرجعًا ومصدرًا للحكومات والمنظمات التي ترغب في فهم التحديات التي تواجه القطاع في المنطقة. كما يعتبر بوابة مفتوحة للناشطات والمنظمات الفاعلة في قضايا المرأة للتعرف على مصادر التمويل المتاحة.

يؤكد هذا الدليل على أهمية دعم وتمتين البنية التمويلية للمنظمات ذات الأهداف المشتركة ليس في منطقة جنوب المتوسط فحسب بل في كافة المنطقة الأورو – متوسطية وما وراءها، وخاصة المنظمات والمبادرات ومجموعات العمل ذات الطابع النسوي.

كلمة مركز دراسات المرأة – بولندا:

مركز دراسات المرأة في جامعة لودز – بولندا هو مكان محوري وحيوي للعلماء والباحثين/ات المتخصصين/ات والنشطاء/الناشطات والممارسين/ات المكرسين/ات حياتهم/ن للدراسة والدفاع عن دراسات النوع الاجتماعي. تتمثل مهمتنا في تعميق فهم ديناميات المساواة بين الجنسين وتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال التميز الأكاديمي. ندعم الشمولية والتنوع من خلال أبحاثنا وبرامجنا التعليمية ومشاركتنا المجتمعية.

يعتبر هذا الدليل كمرجع أساسي للأفراد والمنظمات الذين/اللاتي يسعون/يسعن لفهم ومعالجة التحديات في المجالات المذكورة أعلاه. حيث يعد هذا الدليل أداة قيمة للنشطاء والناشطات والمنظمات التي تركز على قضايا المرأة، حيث يساعدهم/ن في العثور على مصادر التمويل المتاحة.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

تواجه الحركات النسوية في جميع أنحاء العالم القيود المالية، الناتجة عن التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، مما يؤدي إلى صعوبة تحقيق التقدم المستدام. كما يعتبر تمويل المبادرات النسوية أمر حيوي لضمان تلبية الأولويات المحلية. هذا الدليل، الذي أنتجته مؤسسة شباب المتوسط للتنمية، هو مورد يوفر استراتيجيات مبتكرة للتمويل النسوي وأمثلة عملية لتعزيز استدامة الجهود النسوية.

يقدم هذا الدليل موارد مختارة بعناية واستراتيجيات قائمة على الأدلة لتحسين تأثير الإجراءات النسوية واستقلاليتها. كما إنه يعرض التزامنا القوي وتفانينا في خلق معرفة قابلة للتنفيذ، يمكن أن تؤدي إلى تغيير تحويلي. نأمل أن نتمكن من خلال هذه الجهود؛ من المساهمة في بناء عالم أكثر عدلاً، حيث يتم الاعتراف الكامل بمساهمات وإمكانات النساء وتحقيقها.

تنويه:

"نود التأكيد على أن الأمثلة الموجودة في هذا الدليل ليست هادفة للربح ولا تعتبر دعاية لأي منظمة أو مجموعة عمل. هدفنا الرئيسي هو تقديم معلومات عملية ذات قيمة، دون أي تحيز أو ترويج. نسعى جاهدات/ين لضمان موضوعية وشمولية المحتوى الذي نقدمه، ونعتز بالشفافية والمصداقية في تقديم المعلومات."

قائمـــة المحتـــويـــات

الموضوع	رقم الصفحة
الخلفية	٩
الإطار النظري – النظرية النسوية والتمويل النسوي – نسوية ما بعد الاستعمار والتمويل النسوي	١١
منهجية كتابة الدليل	١٢
الفصل الأول: دورة لجنة وضع المرأة ٦٨(CSW68) – تحليل دورة لجنة وضع المرأة ٦٨(CSW68) – الحدث الجانبيCSW68: "سفينة نساء المتوسط: نحو تمويل نسوي أكثر سهولة لدول جنوب المتوسط"	١٣
الفصل الثاني: تحديات التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط – تحديات التمويل للعمل النسوي – معوقات التمكين الاقتصادي للنساء	١٨
الفصل الثالث: المخاطر المؤثرة على التمويل النسوي – المخاطر السياسية – المخاطر الاجتماعية – المخاطر الاقتصادية – الديناميات الدولية والأمراض والكوارث الطبيعية – استراتيجيات التخفيف	٢٦
الفصل الرابع: أهم الطرق المبتكرة للتمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط – أشكال التمويل النسوي – أهم الطرق المبتكرة للتمويل النسوي – الأدوات النسوية لإيجاد الفرص التمويلية للعمل النسوي – النصائح والأدوات لكتابة مقترحات المشروعات النسوية للحصول على منح التمويل	٣٤

– الأمثلة المتعددة لمصادر التمويل النسوي	
الفصل الخامس: التنفيذ النسوي والتوصيات – العناصر الرئيسية للتنفيذ النسوي الفعال – قائمة التحقق لضمان فعالية تنفيذ التمويل النسوي – توصيات نسوية – أهم الاتفاقيات والاستراتيجيات النسوية في منطقة جنوب المتوسط – أهم الشبكات والمؤتمرات النسوية في منطقة جنوب المتوسط	٦٦
الخاتمة	٩١
نبذة عن المنظمات الشريكة في الدليل	٩٢

الخلفية

لا يزال العمل النسائي والنسوي في منطقة جنوب المتوسط يواجه العديد من العقبات التمويلية، التي تؤثر بشكل كبير على قدرته على إطلاق مساعيه والحفاظ عليها واستدامته. وتنشأ هذه العقبات الأبوية من مزيج من العوامل التي تقيد مشاركة النساء الكاملة في المجال الاقتصادي والاجتماعي وأيضًا السياسي وإحداث تغير حقيقي في مجتمعاتهن.

يأتي في بدايتها حواجز المعرفة؛ التي تتمثل في عملية البحث وكتابة مقترحات المشاريع للحصول على المنح والوصول إلى الجهات المانحة ومؤسسات التمويل المؤسسات التمويلية لاستدامة المشاريع، وكذلك العقبات التنظيمية في بلدان جنوب المتوسط التي بطبيعة دورها تعقد الفهم والوصول إلى فرص التمويل المحلية والإقليمية والدولية الرئيسية، لا سيما من حيث التنظيم والتوزيع والإدارة والسياق المجتمعي، وصولًا إلى عدم كفاية المعرفة، التي تتمثل في غياب شبكات الدعم ودليل موحد حول المنح والتمويل النسوي النقدي في منطقة جنوب المتوسط غير معروفين على نطاق واسع.

وعليه؛ تعاني العديد من المنظمات والمبادرات ومجموعات العمل النسوية من محدودية الوصول إلى شبكات التمويل والطبيعة المعقدة لها، وفي ظل غياب الدعم لا يعيق جهود جمع رأس المال فحسب، بل يؤثر أيضا على قدرتها على الحفاظ على العمليات ومواصلة النشاط النسوي واستدامته داخل منطقة جنوب المتوسط.

وعلى الجهة الأخرى؛ إن وضع التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط بشكل خاص، يوجد عوائق لثقافية واجتماعية تعيق تقدم النساء في مجال العمل النسوي، بالإضافة إلي عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تعاني منه نساء المنطقة بشكل متزايد. فضلا عن النظريات التقليدية – الأبوية حول دور النساء التي تمثل عائقًا كبيرًا يحول دون تمكينهن اقتصاديًا.

وعلى الرغم من صعوبة تقديم إحصائيات دقيقة تغطي كافة دول المنطقة، إلا أن دراسات متعددة أشارت إلى أن نسبة النساء اللواتي يتمكن من الحصول على قروض بنكية على سبيل المثال وليس الحصر لا تتجاوز ٥٪ في بعض الدول، مقارنة بنسب أعلى بكثير في دول شمال المتوسط وأوروبا.

كذلك تحدي قلة الوعي والتدريب الذي تتلقاه نساء منطقة جنوب المتوسط[١] مقارنة بأقرانهم/ن في الدول الأخرى، يحد من فرصهن في تطوير أعمالهن واستدامتها، كما يشكل الوصول المحدود إلى التمويل أحد أبرز التحديات التي تقف

[١]. دول جنوب المتوسط: مصر، ليبيا، لبنان، الأردن، فلسطين، سوريا، تونس، المغرب، الجزائر.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

امام التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، حيث أن المؤسسات المالية والمنح الدولية المقدمة تميل إلى فرض شروط تمويلية صارمة وتطلب ضمانات قد لا تكون في متناول الكثير من النساء ولا في حدود معرفتهن، وعليه تعقّد مساعي تمويل المشاريع النسوية ويحد من نموها واستدامتها.

وعند المقارنة بمنطقة شمال المتوسط وأوروبا، نجد أن الفجوة في التمويل النسوي واضحة في أوروبا على سبيل المثال، توجد بيئة ثقافية واجتماعية قادرة على التمكين بشكل فعلي وليس بشكل صوري، والتي قد تتجسد في توافر برامج دعم وتدريب متخصصة تسهل على النساء تأسيس أعمالهن والحصول على التمويل اللازم. على سبيل المثال، في دول الاتحاد الأوروبي، تشير الإحصائيات إلى أن حوالي ٣٠٪ من رائدات الأعمال يتمكن من الحصول على تمويل خارجي لمشاريعهن، وهو ما يعكس الفرق الكبير في الفرص المتاحة مقارنةً بجنوب المتوسط.

وعليه؛ فإن منطقة جنوب المتوسط تحتاج إلى تكثيف الجهود لتحسين وضع التمويل النسوي؛ وهذا يتطلب من الحكومات والمنظمات الدولية والجهات المانحة، بالإضافة إلى القطاع الخاص، تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الوعي، توفير التدريب المناسب، وتسهيل الوصول إلى التمويل خاصة إلى المؤسسات الصغيرة وحديثة الإنشاء. وبالرغم من التحديات، فإن الفرص لتحقيق تقدم ملموس في هذا المجال كبيرة، ويمكن للتعاون المشترك أن يسهم في تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء وحركاتهن النسوية في المنطقة.

ومن ثم؛ يعرض هذا الدليل نهج شامل حول تسليط الضوء على ما تم تنفيذه خلال المشاركة فيCSW٦٨ ، وتسليط الضوء على تحديات نساء المنطقة، وصولًا لوضع أهم السبل والطرق التي من الممكن الاستناد عليها للحصول على التمويل النسوي، ليكون هذا الدليل بمثابة خريطة تفصيلية للتمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط.

مشروع سفينة نساء المتوسط:

يعتبر هذا المشروع تم تنفيذه من خلال مؤسسة شباب المتوسط للتنمية، بالتعاون مع شبكة أوشن"Oceans Network" وبتمويل من المفوضية الأوروبية من خلال وكالة الأوروبية، إلى تعزيز الحوار حول قضايا النوع الاجتماعي في منطقة البحر الأبيض المتوسط. من خلال ورش العمل وحملة التوعية عبر الواقع الافتراضي، ركز المشروع على زيادة الوعي بالتحديات التي تواجه المرأة ، وتعزيز أدوار الشباب في قضايا النوع الاجتماعي ، وتمكين المرأة ، ومكافحة خطاب الكراهية ، وخلق مساحات حوار آمنة ، والتثقيف حول الحقوق والمساواة بين الجنسين. يمكن أن يساهم النهج المبتكر لهذا المشروع في المساواة بين الجنسين بشكل كبير في المناقشات حول التمويل النسوي للاستدامة في ورشة العمل التي تم تنفيذها في ١٤ مارس لهذا العام في مدينة نيويورك كحدث جانبي للجنة وضع المرأة ٦٨، من خلال

عرض استراتيجيات فعالة لإشراك المجتمعات والاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي للتوعية والتمكين. لمزيد من التفاصيل حول هذا المشروع، يرجى زيارة هذا الرابط.

الإطار النظري:

يستند هذا الدليل على النظرية النسوية ونسوية ما بعد الاستعمار حول التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، من خلال التركيز على حجج هذه النظرية، كالتالي:

النظرية النسوية تقدم أساسًا مهمًا لفهم الأدوار الجندرية وتأثيرها على الوصول إلى الموارد المالية. تركز هذه النظرية على النضال من أجل المساواة بين الجنسين، وتشدد على أهمية توفير الفرص المتساوية في جميع المجالات، بما في ذلك الوصول إلى التمويل. في سياق التمويل النسوي، تسلط النظرية النسوية الضوء على كيفية تأثير النظم الاجتماعية والثقافية القائمة على التمييز الجندري في حرمان النساء من الفرص الاقتصادية والمالية خاصة في دول جنوب المتوسط._

ثانيًا: نسوية ما بعد الاستعمار والتمويل النسوي

نسوية ما بعد الاستعمار تقدم بُعدًا آخر يتعلق بتأثير الاستعمار والهيمنة الثقافية على الهويات النسوية والفرص الاقتصادية للنساء في البلدان المستعمرة سابقًا. هذا النهج يفحص كيف أن التاريخ الاستعماري وتداعياته لا يزال يشكل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وكيف يؤثر ذلك على قدرة النساء في منطقة جنوب المتوسط على الوصول إلى التمويل والمشاركة في المجال الاقتصادي، وكذلك على المستوى السياسي والاجتماعي.

وعليه؛ فإن الحجج الرئيسية لهاتان النظريتان يمكن تطبيقهما كالتالي:

١. تحليل الهياكل الجندرية: لفهم كيف تسهم الأدوار والتوقعات الجندرية في تحديد فرص النساء الاقتصادية والمالية في منطقة جنوب المتوسط.

٢. فحص التأثيرات الاستعمارية: استكشاف كيف أثرت الهيمنة الاستعمارية وما بعد الاستعمارية على البنى الاقتصادية والاجتماعية، وتحديداً فيما يتعلق بالتمويل النسوي، من خلال نسوية ما بعد الاستعمار.

٣. تحدى الصور النمطية: للتركيز كيف يتم النظر على العمل النسائي والنسوي في المجال العام بشكل تقليدي –أبوي؛ يقلل من فرص وصول النساء إلى المصادر التمويلية والحصول على الموارد المادية والعينية.
٤. التقاطعية: لفهم كيف تتداخل العوامل مثل العرق، الطبقة، اللغة، والموقع الجغرافي مع الجندر لتشكيل تجارب فريدة تؤثر على الوصول إلى التمويل للنساء في منطقة جنوب المتوسط.
٥. المقاومة والتغيير: التركيز على كيف يمكن للحركات والمجموعات النسوية ومبادرات ومنظمات المجتمع المدني في منطقة جنوب المتوسط استخدام هذه الإطارات النظرية لتحدي النظم القائمة وتعزيز التغيير نحو المزيد من العدالة الجندرية في الوصول إلى التمويل.

يهدف هذا الإطار النظري إلى توفير أساس علمي وعملي في كتابة الدليل؛ للقدرة على فهم التحديات التي تواجه العمل النسوي ولتحسين وضع التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، مع التأكيد على أهمية فهم السياقات الثقافية والاجتماعية والسياسية المعقدة التي تؤثر على هذه القضية.

منهجية كتابة الدليل:

تنطلق منهجية كتابة هذا الدليل من خلفية ثقافية وانتماء قوي لمنطقة جنوب المتوسط، سعيًا لاكتشاف الطرق التي يمكن بها دعم وتعزيز الحركات النسوية من خلال آليات تمويل مبتكرة وفعّالة. يقدم الدليل في مقدمته عرضًا للخلفية المنطلق منها كتابة هذا الدليل، والإطار النظري الذي يوجه التمويل النسوي، مشيرًا إلى أهميته في التحقق من التحديات وسبل التمويل النسوي في المنطقة.

يتعمق الفصل الأول في تفاصيل الدورة الثامنة والستين للجنة وضع المرأة (CSW ٦٨)، مبرزًا القرارات والتوصيات ذات الصلة بالتمويل النسوي واستعراض الانتقادات الموجه لهذا الحدث، وتأثيرها على المشاركة الفاعلة.

بينما يناقش الفصل الثاني التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل النسوي في المنطقة، من القيود الاقتصادية إلى التحديات السياسية والاجتماعية والقانونية وغيرها من التحديات، ويستكشف كيف يمكن لهذه التحديات أن تؤثر على قدرة الحركات والحراك النسوي والنسائي على الحصول على الموارد اللازمة.

ويتطرق الفصل الثالث إلى المخاطر المرتبطة بالتمويل النسوي، من عدم الاستقرار السياسي إلى التغيرات في أولويات التمويل على المستوى الدولي وغيرها من المخاطر الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية، ويقترح استراتيجيات للتخفيف من هذه المخاطر.

وفي الفصل الرابع، نعرض السبل المبتكرة للتمويل النسوي التي يمكن أن تدعم الحركات النسوية والنسائية في المنطقة، بداية من استعراض أشكال التمويل إلى أدوات الحصول على الفرص، إلى قائمة متنوعة من المصادر التمويلية لمنطقة جنوب المتوسط.

يختتم الدليل بالفصل الأخير الذي يقدم خطوات للتنفيذ النسوي الجيد والفعال وتوصيات موجهة لكافة أصحاب المصلحة بداية من صانعي السياسات، المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية، والمانحين/ات، مؤكدًا على ضمان فعالية واستدامة التمويل النسوي في المنطقة.

هدف منهجية كتابة الدليل إلى تقديم نظرة شاملة على التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، مع التأكيد على الحاجة إلى حلول مبتكرة ومستدامة تتناول التحديات الفريدة للمنطقة وتدعم تطلعاتها نحو المساواة بين الجنسين.

الفصل الأول: دورة لجنة وضع المرأة ٦٨ (CSW68)

عقدت دورة لجنة وضع المرأة ٦٨ (CSW68) في الفترة من ١١ إلى ٢٢ مارس لعام ٢٠٢٤ وارتكز على موضوع "التعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال معالجة الفقر وتعزيز مؤسسات التمويل من منظور جنساني". هذه الدورة أكدت الحاجة الحرجة لتقاطع بين الرفاه الاقتصادي، المراعية للمنظور الجنساني، والحاجة الملحة لمعالجة الأثر غير المتناسب من الفقر على النساء من خلال تسليط الضوء على أهمية تعزيز المؤسسات والنظم المالية من منظور جنساني.

والنظم المالية من منظور جنساني.

جمعت الدورة قادة العالم، المنظمات الغير ربحية ومنظمات المجتمع المدني، الجهات الفاعلة في لأجهزة الأمم المتحدة والشركاء الناشطات/ين من جميع أنحاء العالم، مما يجعلها واحدة من أكبر التجمعات في العالم تركز على وضع وتمكين النساء والفتيات عالميا.

دارت المناقشات الرئيسية خلال CSW٦٨ حول الحاجة الملحة إلى سد الفجوة القائمة بين الجنسين على مستوى تحليل مستويات الفقر، وأن أكثر من ١٠% من النساء في العالم يعيشون في فقر مدقع وهم عمومًا أكثر فقرًا من الرجال. وعملت اللجنة على مناقشة أفضل الممارسات والسياسات الرامية إلى معالجة هذه الفجوة، بهدف رفع هذه الحالة إلى مستويات أفضل وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة وتمكين النساء والفتيات.

وفي انتهاء هذه الدورة عملت اللجنة على إصدار الإجراءات والتوصيات التي تم الاتفاق عليها، بوصفه مخططًا من أجل تحسين حياة النساء والفتيات من خلال تقليل الوقت ودخل الفقر وتعزيز قدراتهن القيادية.

وعلاوة على ذلك، أكدت اللجنة أن الفقر الذي يواجه النساء حول العالم على جدول أعمال التنمية المستدامة، مشيرًا إلى أنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية نحو ٣٤٢ مليون امرأة في جميع أنحاء العالم يعيشون في الفقر المدقع بحلول عام ٢٠٣٠. هذا المستوى من الفقر ليس فقط يزيد من خطر العنف ضد النساء والفتيات ولكن يحد أيضا من فرص حصولهن على التعليم، وفرص العمل، والرعاية الصحية، والشمول المالي.

ومع تزايد الصراعات الخاصة بالتغيرات المناخية والأزمات الإنسانية والتي تتحمل فيها النساء العبء الأكبر، وفقدان الدخل على اتخاذ المزيد من الرعاية غير المدفوعة الأجر والعمل المنزلي. كما شددت اللجنة على أن النساء والفتيات اللاتي يعشن في السياقات الهشة هي ما يقرب من ثماني مرات أكثر من المحتمل أن يعيش في الفقر المدقع.

وإن الحاجة إلى استثمارات مالية كبيرة في المساواة بين الجنسين هي الركيزة الأساسية للخروج من هذا الوضع، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بيانات تشير إلى أن مبلغ إضافي قدره ٣٦٠ مليار دولار سنويًا مطلوب لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء الأهداف العالمية، مع التركيز على بناء مؤسسات قوية والتمويل النسوي المستمر، بما في ذلك القضاء على الفقر والجوع. وعلى الرغم من وضوح حجم الاستثمارات التي توجه إلى تمكين المرأة إلا أن ذلك غير كافي ومازال ينذر بالخطر في وضعها الاقتصادي والاجتماعي وكذلك السياسي، حيث يقدر حجم المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)التي تخصص إلى المنظمات المدافعة عن حقوق المرأة بأقل واحدة من المائة، ويعبر ذلك عن العجز الشديد الذي تشهده المنظمات النسوية والمعنية بمجال المرأة في تلقى التمويلات.

وكانت الدورة الثامنة وستون للجنة وضع المرأة في هذا العام CSW٦٨ فرصة للدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والناشطات/ين النسويات/ين والخبيرات/الخبراء لمناقشة والاتفاق على الإجراءات الرامية إلى زيادة الاستثمار في السياسات والبرامج التي تعالج أوجه عدم المساواة بين الجنسين وتعزيز وكالة المرأة والقيادة، واعتبر أن هذه الدورة هي بمثابة خطوة حاسمة لمنهاج الدعوة إلى تسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

خلال الدورة ٦٨ للجنة وضع المرأة (CSW٦٨)، ومجموعة متنوعة من الأحداث الجانبية تم تنظيمها لدعم وتوسيع المناقشات بشأن المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، ومعالجة الفقر من منظور جنساني. هذه الأحداث الجانبية؛ تستضيفها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، احتشد حول الحرجة قضايا المساواة بين الجنسين، وتقدم منصات مناقشات متعمقة، وتبادل أفضل الممارسات، وتسليط الضوء على النهج المبتكرة إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

وجاء بعض أبرز الأحداث الجانبية تشمل؛ اجتماع مع الأمين العام للأمم المتحدة والمجتمع المدني، كحدث سنوي أدارها المدير التنفيذي الأمم المتحدة للمرأة لتوفير منصة للمجتمع المدني للمشاركة مع قيادة الأمم المتحدة في

موضوعات هذه الدورة، كذلك الحدث الجانبي الخاص بجيل المساواة؛ حيث يجتمع فيه القيادة النسوية للتركيز على التمويل والمحاسبة على العدالة الاقتصادية للمرأة والقضاء على الفقر بين النساء، وكذلك ارتكز على استكشاف نهج أصحاب المصلحة المتعددين وحلول التمويل الاقتصادي للمرأة العدالة والحقوق.

إضافة إلى؛ منتدى الشباب والشابات؛ باعتباره حدث سنوي بقيادة الشباب والشابات بدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، الذي تهدف إلى إشراك الشباب والشابات المشاركين/ات مباشرة مع صناع القرار في توضيح الأفكار والأولويات، وخاصة فيما يتعلق بأساليب المساءلة والعمل على التوصيات الخاصة بموضوعات هذه الدورة من وجهة نظر شبابية – نسوية. كذلك؛ الحدث الجانبي الخاص بتمويل الحماية الاجتماعية ونظم الرعاية من أجل إعمال حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر؛ والذي جمع بين فريق رفيع المستوى لمناقشة كيفية الحماية الاجتماعية يمكن تسخيرها من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر في سياق أزمات متعددة، كذلك الحدث الجانبي الخاص بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والممارسات لدفع المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والديمقراطية، والتي تسلط الضوء على كيفية لأصحاب المصلحة المتعددين مسألة التحالفات القائمة على تسريع وضمان المساواة بين الجنسين مكاسب.

هذا إلى جانب الأحداث الجانبية الأخرى التي عملت عليها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من بيان بعض التحديات والنجاحات التي حققتها بخصوص وضع النساء على المستوى المحلي والإقليمي، كذلك التركيز على سياقات العمل التي يمكن أن تعيق أو تحفز العمل من أجل المرأة حول كافة دول العالم، مع وجود خبيرات قادرات على فهم هذه السياقات والدفع لتحسين وضع المرأة.

جاءت هذه الأحداث الجانبية تحت أهداف إيجاد منصة لتشجيع الحوار وتبادل الأفكار وبناء الشراكات من أجل تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، كما أنها توفر للمشاركات/ين فرصًا للتعلم من بعضهن/م البعض واكتساب وجهات نظر جديدة، واقتراح الحلول المبتكرة وتعزيز جهود التعاون في مختلف القطاعات والبلدان، وأن تلتزم للتنفيذ الخطوات التي تعالج المواضيع ذات الأولوية من لجنة وضع المرأة في دورتها لترجمة هذه الأنشطة والنقاشات إلى أفعال ملموسة التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

وعلى الجانب الآخر؛ عند مشاركتنا في هذه الأحداث الجانبية، برز تحدي استيعاب الأعداد الهائلة من المشاركات/ين القادمات/ين من أنحاء مختلفة من العالم. هذه المعضلة ليست مجرد مسألة أرقام، بل تعكس أزمة أعمق تتعلق بالقدرة على توفير البنية التنظيمية واللوجستية الكافية لإدارة هذه الأعداد بفاعلية. ومع ذلك، لا تقتصر الأزمة على الجوانب التنظيمية فحسب، بل تمتد إلى الصورة الظاهرية التي تسعى الدول إلى تقديمها خلال هذه الفعاليات.

وفي كثير من الأحيان، حاولت الدول استغلال هذه الأحداث كوسيلة لتعزيز صورتها العالمية، متجاهلةً الواقع المعاش داخل حدودها، وخصوصًا الأوضاع المتعلقة بحقوق النساء. هذه الممارسة تنطوي على تناقض صارخ بين الصورة الأبوية البراقة التي تحرص الدول على تقديمها وبين الوضع الفعلي للمرأة الذي قد يشوبه الكثير من التحديات والإشكاليات.

علاوةً على ذلك، يُلاحظ غياب الوقت الكافي للاستماع إلى كل الآراء المشاركة، مما يجعل الاعتماد يميل أكثر نحو النصوص المكتوبة التي تُقرأ غالبًا دون تفاعل حقيقي أو نقاش بناء، هذه الممارسة ضعفت من جودة الحوار وحدت من فرص تبادل الأفكار والخبرات بطريقة مثمرة وفعّالة والتي تعتبر الأهداف الرئيسية لتلك الأحداث الجانبية.

وما هو أكثر من ذلك، هو تجاهل هذه الأحداث عادةً الأوضاع السياسية المتقلبة في دول الجنوب النامي، ونخص بالذكر الأزمات الحادة مثل الإبادة الجماعية التي تحدث للنساء في بعض هذه الدول. هذا التجاهل ليس فقط مثالًا على الإغفال الأخلاقي – النسوي، بل يعكس أيضًا فشلًا في التعامل مع القضايا الجوهرية التي يجب أن تكون في صميم اهتمامات هذه الفعاليات العالمية.

لذلك، يتطلب الأمر إعادة تقييم شاملة لكيفية تنظيم وإدارة هذه الأحداث، بما يضمن عدم فقدان البوصلة الأخلاقية والاهتمام بالقضايا الإنسانية وحقوق الإنسان، وخصوصًا حقوق المرأة، بما يتناسب مع القيم النسوية والعدالة والمساواة الجندرية.

الحدث الجانبي CSW68:"سفينة نساء المتوسط: نحو تمويل نسوي أكثر سهولة لدول جنوب المتوسط"

الحدث الجانبي CSW٦٨ الخاص بـ"سفينة نساء المتوسط: نحو تمويل نسوي أكثر سهولة لدول جنوب المتوسط"، سعى هذا الحدث إلى فتح آفاق جديدة نحو تمويل نسوي أكثر سهولة لنساء دول جنوب المتوسط. جاءت هذه الورشة في إطار جهد تعاوني من قبل مؤسسة شباب المتوسط للتنمية (MYF)، ومركز دراسات المرأة بجامعة لودز – بولندا، RESET (إعادة تصميم المساواة والتميز العلمي معاً)، وGEMMA (منحة إيراسموس موندوس لدرجة الماجستير في دراسات المرأة والنوع الاجتماعي). حيث تم تنفيذ هذا الحدث الجانبي في ١٤ مارس ٢٠٢٤ من الساعة ٠٤:٠٠ مساءً حتى ٠٧:٠٠ مساءً في مدينة نيويورك – الولايات المتحدة الأمريكية، جاء هذا الحدث باعتباره خطوة هامة إلى الأمام في سعيه لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن المنطقة وفق لموضوعات لجنة وضع المرأة لهذا العام.

هدف الحدث الجانبي:

الهدف الأساسي من هذه الورشة هو إنشاء خريطة شاملة لأهم المنح والأموال المتاحة للنساء في منطقة جنوب المتوسط. وبذلك، يهدف إلى ضمان استمرارية واستدامة عملهن مع التصدي في الوقت ذاته للتحديات المالية التي تواجههن، من خلال نشر هذا الدليل بعد الورشة ليكون مصدرا حاسما في التنقل عبر تعقيدات التمويل النسوي.

الجمهور المستهدف لحدثنا الجانبي:

الحدث صُمم خصيصاً للناشطات النسويات الشابات، المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، الناشطات النسويات والحقوقيات من جميع الأعمار، الأكاديميات، وأي ناشطة مهتمة بالمساواة وتمكين المرأة من دول الأورو– متوسط.

برنامج الورشة / الحدث الجانبي (مرفق)

تميز برنامج الورشة باعتبارها منصة لسماع أصوات النساء المشاركات في CSW٦٨، وللتغلب على السلبيات التي تم مواجهتها أثناء الحضور. وقامت الورشة تحت تسير أ. ياسمين علاء الدين، ناشطة/أكاديمية نسوية مصرية ونائبة رئيس مجلس أمناء مؤسسة شباب المتوسط للتنمية، إلى جانب السيدة مارتا مالينوفسكا، متخصصة من مركز دراسات المرأة في بولندا. وجاء جدول الورشة كالتالي:

١٦:٠٠ – ١٦:١٥؛ جلسة الافتتاح، حيث تم التعريف بنشاط المؤسسات المساهمة في دعم هذا الحدث الجانبي بشكل تفصيلي، وبناء شراكات مع المشاركات الحاضرات في هذا الحدث .

١٦:١٥ –١٦:٣٠؛ جاء نشاط كسر الجليد للتعرف على المشاركات بشكل أعمق ومن أعملهن بداخل بلدانهم، وجاءت المشاركة الأكبر من الناشطات النسويات في منطقة جنوب المتوسط.

١٦:٣٠ – ١٧:٠٠ ؛ عملنا بتيسير المجموعات النسوية المشاركة حول الحديث عن تحديات التمويل في دول جنوب المتوسط من منظور شخصي ونشاطي متخصص.

١٧:١٥ – ١٧:٣٠ ؛ استراحة القهوة؛ والقدرة على حديث المشاركات مع بعضهن البعض.

١٧:٣٠ – ١٧:٤٠ ؛ نشاط حركي لتنشيط المشاركات بشكل تفاعلي.

١٧:٤٠ – ١٨:٢٥ ؛ قامت هذه الجلسة حول مشاركة أهم الطرق الابتكارية للتمويل النسوي من قبل المشاركات والقادرة على التطبيق بشكل نسوي.

١٨:٢٥ – ١٨:٤٥ ؛ نشاط كتابي؛ للتأكيد على كتابة كافة المقترحات التي قدمها المشاركات في هذا الحدث ووضعها في هذا الدليل، والاتفاق على المحاور الرئيسية لكتابة هذا الدليل بشكل متوافق مع كافة الآراء المشاركة.

١٨:٤٥ – ١٩:٠٠ ؛ وأخيراً الجلسة الختامية من شكر وتقدير مشاركة وتفاعل المشاركات في إنجاح هذا الحدث الجانبي والتعبير عن آرائهن بشجاعة وقدراتهن على تطوير محاور هذا الدليل.

يمكن الإطلاع على العرض التقديمي الخاص بالورشة عن طريق هذا الرابط

حيث اعتبر هذا الحدث ليس مجرد ورشة عمل؛ إنما منصة حرة وشجاعة لكافة المشاركات للتعبير عن آرائهن والتحديات اللاتي يوجهونها سواء على المستوى الناشطي أو العمل العام النسوي، وكذلك تسليط الضوء على مبادرات التمويل النسوي في دول جنوب المتوسط، موفرًا منصة لتبادل الخبرات، الحلول الابتكارية، والأعمال المنسقة نحو تمكين النساء في المنطقة. للحصول على كافة التفاصيل لأجندة العمل عن طريق هذا الرابط .

الفصل الثاني: تحديات التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط

تواجه دول جنوب المتوسط تحديات مالية ضخمة تجاه العمل النسوي، بشكل خاص التي هي على حد سواء فريدة من نوعها في المنطقة والمشتركة بين الاقتصادات النامية في جميع أنحاء العالم. هذه التحديات تؤثر بشكل كبير ومتزايد على النساء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. حيث يمكن تسليط الضوء على هذه التحديات، والتي تم كتابتها ورصدها أثناء الحدث الجانبي؛ وهي كالتالي :

١. البيروقراطية وتعقيدات عرقلة العمل النسوي: تتطلب بعض البلدان في لمنطقة جنوب المتوسط يصل إلى ٧٠ يوم عمل، تتزايد هذه المدة أو تتناقص بمعدلات قليلة وفقًا لقانون العمل الأهلي الخاص بكل دولة في الموافقة على المشاريع التي لا تتماشى مع مواعيد المنح الصغيرة وقصيرة الأمد. إلى جانب الاستفسارات الغير مبرره حول هذه المنح، وهو ما يشير إلى قضية أوسع من الحواجز البيروقراطية التي تؤثر بشكل غير متناسب مع المبادرات والمنظمات والمجموعات النسوية التي غالبا ما تقودها النساء والشابات والشباب، وهذا التأخير والتدقيق الغير مبرر يعكس انعدام الثقة وسيطرة المنظومة الأبوية على دعم المشاريع بقيادة هذه الجماعات، مما يعزز النظامية لأوجه عدم المساواة.

٢. التعقيدات القانونية المباشرة وعرقلة إنشاء أو تسجيل منظمات المجتمع المدني النسوي؛ بسبب تعقيدات إجرائية قانونية، تجعل من الصعب على الجمعيات الجديدة في الظهور، وتسجيل المجموعات النسوية بشكل يضمن قانونية عملهن على أرض الواقع، مما يعمق أحيانًا ضعف الحركات النسوية في منطقة جنوب المتوسط، أو النظر إلى عمل هذه المجموعات إلى تسجيل منظمات هادفة للربح وتبعد كل البعد عن العمل النسوي المرجو.

من عميق النسوية تحليل هذين المعوقين القانوني والتنظيمي ينطوي على الكثير من العوائق الأبوية التي تؤثر بشكل غير متناسب على المجموعات النسوية والنسائية والمنظمات والمبادرات النسوية. البيروقراطية والتعقيدات المرتبطة إنشاء منظمات المجتمع المدني تؤدي إلى تفاقم ضعف الحركات النسوية في هذه المنطقة، وتكثف أوجه عدم المساواة بين الجنسين عن طريق الحد من فرص المرأة للمساهمة في العمل النسوي من خلال تنظيم الجهود. النساء والنسويات اللاتي غالبًا ما تقود أو تشارك في الحركات الشعبية والمنظمات المجتمعية ، تواجه عقبات إضافية في التنقل خارج الحدود، والتي يمكن أن تكون مضيعة للوقت و الموارد.

هذه العقبات البيروقراطية ليس فقط تعيق تشكيل جمعيات جديدة، ولكن أيضًا تعكس منهجية التهميش ضد أصوات النساء وتحد من مشاركتها في الشأن العام والسياسي وإحداث الأثر المجتمعي. فإن التعقيدات الإجرائية بمثابة حارس يستطيع أن يحافظ على السياق الأبوي في الوضع الراهن من خلال التحدي القائم على ديناميات السلطة والدعوة إلى المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية.

٣. النظرة الدونية للعمل النسوي: النظرة الأبوية للعمل النسوي وخاصة الموجه إلى الشابات النسويات، باعتباره عمل أقل شأنا وأهمية، وهذا الموقف الأبوي الرافض للعمل النسوي يقود إلى استدامة التحيزات الجنسانية والعمرية والتمويل الخاص بهذه المجموعات أو المبادرات أو المنظمات النسوية، وهذا بشكل تأكيدي مظهر

من مظاهر المعايير الأبوية التي تهمش الجهود النسوية والنسائية التي تهدف إلى التغيير الاجتماعي، وخاصة المتعلقة بالأدوار التقليدية للجنسين وهياكل السلطة.

٤. ندرة الفرص التمويلية للعمل النسوي: ندرة فرص التمويل في منطقة جنوب المتوسط بالمقارنة مع غيرها من المناطق مثل شمال البحر الأبيض المتوسط، أو دول الاتحاد الأوروبي بشكل عام، حيث يسلط الضوء على التفاوت الجغرافي في توزيع الموارد. وهذا التناقض يمكن أن ينظر إليه باعتباره شكل من أشكال الإمبريالية – الاستعمارية حيث ثراء المناطق تملي تدفق الموارد على الاحتياجات الفريدة المحتملة بين المنظمات الشعبية في أقل المناطق الغنية.

٥. الاعتماد على العمل التطوعي: العديد من المنظمات النسوية تعتمد بشكل كبير على العمل التطوعي والذي هو غير قابل للاستمرار على المدى الطويل،. هذا الاعتماد يرجع جزئيا إلى القيود المالية، التي يمكن أن يؤدي إلى الإرهاق بين الناشطات/ين، فضلا عن استغلال جهود الشباب والشابات تحت بند التطوع أو التدريب غير مدفوع الأجر مما يؤثر على استمرارية وفعالية المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية، والعمل النسوي بشكل عام.

٦. غياب الدعم المؤسسي :محدودية الدعم المؤسسي للعمل النسوي من القطاعين الحكومي والخاص، هذا الافتقار إلى الدعم لا يؤثر فقط على التمويل ولكن أيضا الآثار الشرعية والرؤية النسوية للعمل في المجال العام والسياسي والخاص، مما يجعل من الصعب الحفاظ على النمو والاستمرار، وتجديد الموارد والفرص.

٧. التشرذم[٢] داخل الحركة النسوية: الاختلافات في الأولويات والاستراتيجيات وأحيانًا الأيديولوجيات وأجندات العمل داخل الحركة النسوية في المنطقة، يمكن أن يؤدي إلى التشرذم التي تؤثر على العمل الجماعي وتجميع الموارد من أجل تحقيق الأهداف المشتركة. هذا التشرذم يعيق العمل الموحد ويؤدي إلى التنافسية بين

[٢] . كلمة "تشرذم" هي كلمة عربية تُستخدم للدلالة على حالة الانقسام أو الانقسامات الداخلية في مجتمع ما، وتشير إلى انفصال الأفراد أو الجماعات عن بعضهم البعض بسبب الخلافات أو الصراعات أو الاختلافات الثقافية أو السياسية. يمكن أن يكون هذا الانقسام على مستوى الأفراد، أو المجتمعات، أو الفصائل السياسية. تعتبر "تشرذم" ظاهرة اجتماعية تؤثر على الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وقد تنعكس سلبًا على التطور الاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع. يمكن استخدامها أيضًا لوصف حالة الفوضى أو الانتشار غير المنظم في مجتمع ما.
من المعاجم :معجم اللغة العربية المعاصرة: يُعرّف "تشرذم" بأنه التّفكّك والفرّقة والاختلاف بين الناس. قاموس المورد: يشير إلى أن "تشرذم" هو الانقسام والتفرقة والاختلاف الكثير بين الناس. قاموس العربي الوسيط: يعرّف "تشرذم" بأنه الانقسام الشديد بين الناس في الرأي أو الاختلاف الكبير في الأذواق والميول.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

٨. المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية بشكل سيء وأحيانًا غير أخلاقيًا، يؤدي إلى إضعاف عمله والتركيز على وسائل جمع التمويل بغض النظر عن الحراك والحركة النسوية.

٩. السياق السياسي وعدم الاستقرار:

أ- أثر النظم السياسية على التمويل والأطر القانونية: نوع وطبيعة النظام السياسي يؤثر بشكل كبير على مستوى حصول المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية على الدعم والتمويل. على سبيل المثال، النظم الاستبدادية قد تحد من تمويل المنظمات غير الحكومية ومبادرات المجتمع المدني، وخاصة الصعبة الأدوار التقليدية للجنسين أو الدعوة إلى حقوق المرأة، التي تؤثر على الحصول والاستدامة المالية.

ب- عدم الاستقرار السياسي وعواقبه الاقتصادية: عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يؤدي إلى التقلبات الاقتصادية، التي تؤثر على التمويل والموارد المتاحة للعمل النسوي. وأحيانًا تكون الجهات المانحة في معظم الأوقات مترددة في التمويل في المناطق الغير مستقرة على المستوى الاضطراب والاستقرار السياسي والصراعي (المسلح، غير المسلح)؛ خوفا من إساءة استخدام الأموال أو الولاءات والاستقطابات السياسية التي من الممكن التعرض لها، وكذلك عدم القدرة على تنفيذ المشاريع بشكل فعال. علاوة على ذلك، عدم الاستقرار يمكن إعادة توجيه التمويلات العامة والمحلي والدولية للموارد بشكل فوري تجاه إدارة الأزمات التي تهميش المساواة بين الجنسين وعدم الاكتراث بالعمل النسوي في هذا التوقيت.

ت- التشريعات والعادات المجتمعية التي تؤثر على الاستقلالية المالية: في بعض السياقات السياسية والقوانين واللوائح مباشرة والعادات والتقاليد الأبوية تعوق المرأة من الاستقلالية المالية والتشغيلية للعمل النسائي والنسوي في المجال العام. ويشمل ذلك القوانين التي تقيد قدرة المرأة على الملكية الخاصة، الوصول إلى الائتمان في بعض الأحيان، أو المشاركة في الاقتصاد، وكذلك لوائح الحد من أنشطة التمويل من المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال المساواة بين الجنسين.

١٠. المعايير الثقافية تجاه العمل النسوي في منطقة جنوب المتوسط:

أ- التنميط الجندري: المعايير الثقافية والمواقف الاجتماعية تعلب دورًا محوريًا في العمل النسوي والاستدامة المالية. في مجتمعات جنوب المتوسط يتم التشكيك ومعاداة العمل النسوي مما يؤثر على سلامة العاملات في هذا المجال، كذلك صعوبة الإجراءات والتنفيذ على أرض الواقع. هذه المقاومة

الثقافية تؤثر أيضًا على الأفراد المانحين/ات في الاستعداد للمساهمة التمويلية لبلد بعينها أو لمجموعات ومبادرات ومنظمات نسوية حديثة الإنشاء أو شبابية.

ب- توقعات النوع الاجتماعي والاقتصادي للأدوار: المعايير الثقافية تملي أدوار الجنسين والمشاركة الاقتصادية، التي تؤدي بطبيعة الحال إلى الحد من وصول المرأة إلى الموارد المالية و فرص الريادة أو القيادة في المنظمات النسوية أو إنشاء مجموعات مستقلة ومبادرات نسوية. هذه القواعد لا تؤثر فقط على استدامة العمل النسوي ولكن أيضًا قدرة المرأة على المشاركة في دعم المبادرات والمشاريع ماليًا.

ت- تقييم عمل المرأة: النظرة الدونية للعمل النسائي والنسوي في المجال العام، بما في ذلك العمل الرعائي والعمل التطوعي والعمل غير مدفوع الأجر، الذي يؤثر على التقييم المالي ودعم المشاريع النسوية. هذه النظرة الدونية متجذرة في المعايير الثقافية التي ترى عمل المرأة على أنها أقل قيمة، التي تؤثر على التمويل والاعتراف بالمساهمات الاقتصادية للنساء في تحسين أوضاعهن.

١١. الصعوبات والتحيز في المنح الدولية:

أ- الشبكات الشخصية: الوصول إلى المنح الدولية غالبًا ما يتطلب شبكات واتصالات شخصية قوية في الحصول على التمويلات أو الدعم الخيري وجمع التبرعات في أحيانًا أخرى. تلك دون اتصالات قد تجد صعوبة لمعرفة المزيد عن معرفة هذه المصادر التمويلية وفرص للحصول على طلباتهم/ن. هذا الاعتماد على الشبكات في الكثير من الأحيان يخلق التحيز ضد المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية في بعض المناطق والمجتمعات الأكثر هشاشة، كذلك المنشأة حديثةً ، مما يعمق ذلك احتكارًا لبعض المجموعات أو المبادرات أو المنظمات النسوية ودول بأعينها دون غيرها للحصول على هذه المنح التمويلية.

ب- تحديات اللغة: العديد من المنح الدولية تتطلب أن يتم تقديم طلبات في باللغة المهيمنة "الاستعمارية" في كثير من الأحيان، مثل اللغة الإنجليزية أو الفرنسية. هذا يمكن أن يمثل عاقًا لغير الناطقات/ين بها واللاتي والذين يكافحن/ون من أجل التعبير عن مقترحات فعالة في التقديم عن هذه المنح الدولية، بسبب الحواجز اللغوية. الفارق اللغوي والتقني في كتابة المنح التي غالبا ما ينطوي على الإقناع و اللغة التقنية، يمكن أن تشكل عقبة كبيرة يمكن أن تؤثر على نوعية وتنافسية تطبيق من غير الناطقات/ين بها.

ت- الشروط: الشروط والمتطلبات التي تضعها المنح الدولية في بعض الأحيان يمكن أن تعكس أولويات التحيز الثقافي والسياسي من مؤسسات التمويل التي قد لا تتلاءم مع احتياجات أو السياقات في المجتمعات المحلية المستهدفة. هذه الشروط يمكن أن تتراوح من أنواع المشاريع الممولة إلى النتائج المتوقعة ومتطلبات

التقديم. هذا التفاوت يمكن أن تحد من أنواع المنظمات والمشاريع التي تتلقى التمويل، يتحامل ضد تلك التي لا تناسب المعايير المعرفة مسبقًا.

ث- متطلبات المنح لصالح المؤسسات الكبيرة: تفضيل المؤسسات التمويلية الدولية الكبيرة، كبيرة الميزانيات السنوية للمجموعات أو المبادرات أو المنظمات النسوية، مما يعيق ذلك فرص تلقي أموال ضخمة للمجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية صغيرة الحجم والناشئة حديثًا أو الغير مسجلة قانونية. وهذا الشرط يستثني هذه الحالات، مما يؤدي بدوره إلى تعزيز هيمنة المنظمات التي أنشئت وإدامة عدم المساواة، والشمولية وبناء قدرات العمل النسوي على المستويات القاعدية.

ج- القدرة على ملء الطلبات: تعقيد طلبات المنح يمكن أن يكون عائقا في حد ذاته. هذه العملية غالبا ما يتطلب تفصيلًا مقترحات المشاريع والميزانيات ودليل على النجاحات السابقة. المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية الصغيرة والحديثة أو تلك مع محدودية القدرات الإدارية قد تجد أنه من الصعب أن تتنافس والقدرة على ملئ هذه الطلبات مما قد تنسحب في بداية الأمر أو تسعى للبحث عن كاتب/ة مشاريع تدفع له أجرًا باهظًا للكتابة لا تطيقه وغير قادرة على تغطيته، وكذلك تحمل هذه النفقات بشكل شخصي وتحديات عدم الحصول على هذ المنح بعد صرف هذه الأموال على كتابة المشروع للتقديم على هذه المنحة.

ح- تعقيدات كتابة التقارير في المنح الدولية: التركيز على البيروقراطية ومتطلبات الإبلاغ والتوثيق وطول التقارير المطلوبة بعد الحصول على المنحة التمويلية، يصرف الانتباه عن فاعلية العمل النسوي والتركيز على هذه الوثائق التي تؤثر على فعالية الروح المعنوية والمادية للمجموعات أو المبادرات أو المنظمات الحاصلة على التمويل. هذا الوضع يعكس قضية أوسع من آليات المساءلة التي تستخدم أدوات التحكم بدلا من وسائل الدعم، مؤكدًا على الشكل أكثر من المضمون والاستخفاف من الإمكانات التحويلية للعمل النسوي على أرض الواقع، مما يجذر في العديد من الأحيان النظرة الفوقية لمقدم هذه المنح الدولية/ المستعمر على قدرات العمل المحلي والقاعدي لهذه المنظمات الحاصلة على التمويل في المنطقة الجنوبية من العالم.

١١. **التحيزات الأبوية لقمع الحركات/ الحراك النسوي في منطقة جنوب المتوسط:** تعاني الحركات والحراك النسوي في منطقة جنوب المتوسط من التحيزات الأبوية لهذا العمل، باعتباره يجب على أن يقتصر على العمل الخيري فقط في تقديم المساعدات للفئات الأكثر احتياجًا، وعدم النظر له باعتباره عمل يحدث تغيرات اجتماعية وسياسية، وإذا تم إدراك هذا الهدف في حد ذاته يتم قمع هذا العمل النسوي في المجال العام، وتعرض العاملات به للخطر على المستوى الشخصي والأمني.

١٢. **التركيز على العمل الربحي:** كافة التحديات السابقة، سالفة الذكر، التي تعرقل العمل النسوي تؤدي في العديد من الأحيان على تركيز العمل النسائي والنسوي إلى الربح بغض النظر عن الآثار الناجمة عن ذلك، ومن ثم نستطيع أن نرى معوقات آخري تقف عائقًا لتمكين النساء على المستوى الاقتصادي من خلال التالي:

١. **عدم الرغبة في إنشاء منظمات مجتمع مدني جديدة وتعقيدات تلقي التمويل:** الإجراءات المعقدة منظمات المجتمع المدني التي تم ذكرها سابقًا تكون نسبتها أعلى مقارنة بتلقي الأموال على مستوى العمل الربحي، حيث تمليها القوانين المقيدة للعمل الأهلي في منطقة جنوب المتوسط وتسليط الضوء على التعقيدات في تلقى التمويلات. هذا التعقيد يمكن أن ينظر إليه باعتباره وسيلة للسيطرة والحد من تأثير المجتمع المدني، وخاصة المنظمات النسوية، مما يؤدي بدوره إلى إنشاء منظمات ربحية للقدرة على تلقى الأموال والمنح الدولية بشكل أسهل وأسرع.

٢. **محدودية فرص الحصول على الائتمان:** الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر حيوية بالنسبة التنويع الاقتصادي وخلق فرص العمل، في كثير من الأحيان لم يتم تمويلها من أجل الحصول على الائتمان تحت زيعة "المجازفة" وعدم الثقة في قدرات هذه الشركات التي تقودها نساء.

٣. **هيمنة القطاع المصرفي:** القطاعات المالية في العديد من بلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط تعتمد بشكل كبير على البنوك، مع أقل تطوير أسواق رأس المال. هذا يمكن أن تحد من خيارات التمويل للشركات النسائية الناشئة ومتواضعة الحجم على حد سواء.

٤. **استدامة العمل الربحي النسائي:** خاصة فيما يتعلق بالجوانب المالية، يكشف عن دقة مجموعة من التحديات التي تتقاطع مع الجنس والنوع والاقتصاد والمعايير المجتمعية. استدامة النسوية العمل غالبا ما تتأثر مزيج من النظامية والهيكلية والمجتمعية– الأبوية، هذه العوامل تعيق الوصول إلى رؤية الموارد والتأثير. وهنا بعض من العوامل الرئيسية التي تؤثر سلبا على هذا الاستدامة من منظور نسوي:

- **التحيز الجنساني في التمويل:** حيث أن صناع القرار قد تحدد أولويات المشاريع التي يقودها الرجال أو تلك التي تتماشى بشكل وثيق مع القيم الأبوية. هذا التحيز يمكن أن يكون واضحا أيضًا في تمويل رأس المال الاستثماري، حيث صاحبات هذه الأعمال تتلقى جزء صغيرًا من الأموال مقارنة مع نظرائهن من الرجال[٣].
- **محدودية الموارد المالية:** النساء والمجموعات النسائية قد يفتقرون إلى الموارد المالية بسبب الحواجز النظامية، بما في ذلك انخفاض درجات الائتمان، عدم وجود ضمانات،

[٣] . يمكن الإطلاع على المزيد من المصادر عبر هذا الرابط:
https://www٢.ohchr.org/english/bodies/cedaw/docs/ngos/WRCUK٤١.pdf

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

التمييزية والممارسات المصرفية. هذه الحواجز تفاقم من التهميش والتمييز للنساء خاصة على المستويات المحلية – القاعدية.

- **عدم المساواة الاقتصادية:** الفجوة في الأجور بين الجنسين وعدم التمثيل المتناسب في الأجور وانخفاضها بشكل كبير، كذلك العمل غير المستقر، الحد من القوة الاقتصادية والقدرة على الاستثمار في المشاريع النسائية الناشئة. التفاوت الاقتصادي يعني أيضًا النساء أقل من الدخل المتاح لدعم مشاعرهن واستدامتها.

في ختام هذا الفصل، نجد أنفسنا أمام مشهد من التحديات متعدد الأوجه، يواجهه العمل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، ممزوجًا بتعقيدات بيروقراطية، قانونية، وثقافية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على إمكانيات النساء والمجموعات النسوية في المساهمة الفاعلة والاستدامة. هذه التحديات، التي تتراوح بين النظرة الدونية للعمل النسوي والشبابي، ندرة الفرص التمويلية، والتحيزات الأبوية على كافة المستويات، تؤكد على الحاجة الماسة لإعادة تقييم الأساليب والسياسات القائمة والبحث عن مسارات جديدة للدعم والتمكين.

لمواجهة هذه التحديات، يتطلب الأمر جهودًا مشتركة من الحكومات، المنظمات الدولية، المجتمع المدني، والمؤسسات الخاصة لتبني إستراتيجيات شاملة ومتكاملة تركز على تسهيل الوصول إلى التمويل، دعم الإبداع والابتكار في العمل النسوي، وتعزيز القدرات القيادية للنساء. بالإضافة إلى ذلك، من الضروري العمل على تغيير الأطر القانونية والثقافية المعيقة وتعزيز ثقافة الاعتراف بقيمة وأهمية العمل النسوي كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية.

من المهم أيضًا تشجيع التعاون والتنسيق بين الحركات النسوية وتعزيز التضامن النسوي المحلي والإقليمي والدولي لمواجهة التحديات المشتركة وتبادل الخبرات والموارد. العمل على بناء شبكات دعم قوية يمكن أن يعزز من قدرة الحركات النسوية على التنظيم والتأثير، ويسهم في تقوية صوتها على المستويين الإقليمي والدولي.

أخيرًا، يجب الأخذ في الاعتبار ما تظهره النساء والمجموعات النسوية في المنطقة في مواجهة هذه التحديات. فمن خلال التزامهن بالعمل من أجل المساواة والعدالة، يقدمن مثالًا للمقاومة والتغيير الاجتماعي. ومع توافر الدعم المناسب والبيئة التمكينية، يمكن لهذه الجهود أن تؤدي إلى تحقيق تقدم ملموس في مواجهة التحديات الراهنة وفتح آفاق جديدة للتمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط وما وراءها.

الفصل الثالث: المخاطر المؤثرة على التمويل النسوي

عند تحليل المخاطر المرتبطة بالتمويل النسوي، وخاصة في السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في منطقة جنوب المتوسط، من الضروري النظر في مقاربة متعددة الجوانب تشمل التحديات والمخاطر المحتملة والآثار تجاه هذا التمويل. هذه المخاطر على نطاق واسع تؤثر على فعالية الوصول إلى المصادر التمويلية، والتمتع بها واستدامة العمل النسوي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

أولًا: المخاطر السياسية

توجد العديد من أوجه المخاطر السياسية التي تعمل كتأطير للتمويل النسوي من حيث مصادره أو الحصول عليه، وتنفيذه واستدامته على أرض الواقع، هذه المجموعة من مظاهر المخاطر السياسية تشكل عاملًا فارقًا في منطقة جنوب المتوسط كالتالي:

١. القيود التنظيمية والسياسية تشكل عائقًا كبيرًا أمام الحركات والمبادرات النسوية في الكثير من البيئات السياسية، خاصة تحت حكم الأنظمة الاستبدادية أو الحكومات ذات النزعات المحافظة. هذه الحكومات قد تنظر إلى العمل النسوي كتحدي للسلطة القائمة أو كانتهاك للمعايير الثقافية والاجتماعية المتوارثة، مما يؤدي إلى فرض قيود مشددة على تمويل وتشغيل المنظمات غير الحكومية والمبادرات النسوية.

هذه القيود قد تتخذ أشكالًا متعددة، بما في ذلك:

- **اللوائح التنظيمية الصارمة:** فرض قوانين تقيد عمل المنظمات غير الحكومية وتتطلب منها الحصول على موافقات حكومية لتلقي تمويل أجنبي، مما يعقد عملية جمع الأموال ويحد من استقلالية هذه المنظمات.

- **التضييق الأمني:** استخدام القوانين المتعلقة بالأمن القومي لتبرير التدقيق والمراقبة الشديدة للمنظمات والمبادرات النسوية، مما يؤدي إلى تقييد نشاطها وفي بعض الحالات إلى الإغلاق القسري.

- **الحملات الإعلامية والتشويه:** تشويه سمعة الحركات النسوية من خلال وسائل الإعلام، مما يؤثر على قدرتها على جمع التمويل والدعم من المجتمع المحلي والدولي.

- العقوبات القانونية: توجيه اتهامات للنشطاء ومؤسسي المنظمات بانتهاك القوانين، مما يعرضهم للملاحقة القانونية، السجن، أو حتى العنف.

٢. تمويل الأولويات وتأثير التغييرات في القيادة السياسية على الحصول عليه؛ يمثل تحديًا كبيرًا للمنظمات النسوية والمبادرات المعنية بالمساواة بين الجنسين. التحولات في الإدارات السياسية قد تجلب معها إعادة تقييم للأولويات الوطنية، بما في ذلك طريقة ومجالات توزيع التمويل الدولي والإقليمي. هذه التغييرات قد تؤدي إلى إزاحة الاهتمام والموارد المالية بعيدًا عن قضايا النساء والمساواة بين الجنسين، نحو أجندات تعتبرها القيادة الجديدة أكثر أهمية أو ذات صلة بأهدافها السياسية والاقتصادية.

هذا الوضع يحتمل أن يزيد من تهميش النساء ويعمق التمييز ضدهن، خاصة في المجتمعات التي تعاني بالفعل من عدم المساواة الجندرية المتجذرة. عندما يتم تحويل الأموال بعيدًا عن البرامج الداعمة لتمكين النساء والنضال من أجل المساواة بين الجنسين، فإن ذلك يمكن أن يعيق الجهود المبذولة لتحقيق التقدم في هذه المجالات ويعزز الحالة الراهنة التي تكون فيها النساء مستبعدات من المشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية.

٣. تعد المخاطر القانونية المتعلقة بتلقي التمويل الأجنبي في بلدان جنوب المتوسط إحدى التحديات الكبرى التي تواجه المنظمات النسوية والمبادرات المدافعة عن حقوق النساء والمساواة بين الجنسين. تشريعات بعض هذه البلدان، التي تصنف المنظمات التي تتلقى دعماً مالياً من الخارج كـ"وكلاء خارجية" أو "أجنبية"، تضع هذه المنظمات تحت مجهر السلطات بشكل مكثف، مما يزيد من التدقيق القانوني ويفرض تحديات جمة قد تصل إلى حد الإغلاق أو التجميد المالي.

هذه القوانين لا تقيد فقط الحرية في العمل النسوي والمدني ولكن أيضًا تؤثر بشكل مباشر على القدرة على جمع الأموال وتلقي الدعم الدولي اللازم لتشغيل البرامج والمشاريع. المنظمات التي تصنف ضمن هذا التعريف قد تواجه صعوبات في التشغيل اليومي وتنفيذ الأنشطة المخطط لها بسبب القيود المفروضة على التمويل والتحويلات المالية، فضلاً عن المخاطر القانونية والأمنية التي قد تؤثر على العاملات فيها والمستفيدات/ين من خدماتها.

٤. عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يكون له تأثير مدمر على التمويل النسوي، مما يعيق جهود تمكين النساء والمجموعات النسوية في العديد من المجتمعات، خصوصًا في المناطق التي تعاني من تقلبات سياسية مستمرة أو نزاعات أو صراعات مسلحة. هذا النوع من عدم الاستقرار لا يؤثر فقط على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يؤدي أيضًا إلى تقويض الجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء.

في السياقات التي تشهد عدم استقرار سياسي، غالبًا ما يتم تجاهل القضايا النسوية أو إعطاؤها أولوية منخفضة في جدول الأعمال السياسي والاقتصادي. الحكومات والمنظمات الدولية، التي قد تكون مصادر رئيسية للتمويل، قد تعيد

توجيه الموارد نحو الاستجابة للأزمات الفورية، مثل النزاعات العسكرية، الاستقرار السياسي، أو الإغاثة من الكوارث، بدلاً من برامج التنمية الطويلة الأجل التي تشمل تمويل المشاريع النسوية.

علاوة على ذلك، يمكن لعدم الاستقرار السياسي أن يؤدي إلى انقطاع الخدمات الأساسية وتدمير البنية التحتية الاقتصادية، مما يزيد من صعوبة تنفيذ المشاريع النسوية والوصول إلى المجتمعات المحتاجة. الجهات المانحة قد يرغبون أيضًا في تجنب المخاطرة برأس المال في مناطق تعاني من عدم الاستقرار، مما يؤدي إلى نقص في الفرص التمويلية المتاحة للمبادرات النسوية.

إضافة إلى ذلك، يمكن لعدم الاستقرار أن يعيق قدرة النساء على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالعمل النسوي. النزاعات والتوترات قد تحد من حركة النساء وتعرضهن لمخاطر أمنية، مما يؤثر على فعالية المشاريع النسوية والقدرة على جمع التمويل والموارد.

ثانيًا: المخاطر الاجتماعية

تعمل المخاطر الاجتماعية والثقافية دورًا محوريًا على التأثير على التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، والتي تتمثل في التالي:

١. تعد ردود الفعل المجتمعية السلبية تجاه المشاريع الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين واحدة من التحديات المعقدة التي يواجهها الناشطون والناشطات في العمل النسوي، خصوصًا في المجتمعات ذات الطابع المحافظ. هذا العداء يمكن أن ينبع من مفاهيم مسبقة حول الأدوار الجندرية التقليدية والمقاومة للتغييرات التي قد تُعتبر تهديدًا للقيم الاجتماعية والثقافية المتوارثة.

هذه الأنواع من ردود الفعل قد تؤدي إلى مجموعة واسعة من الصعوبات، بما في ذلك:

- **التمييز والعزلة الاجتماعية:** المستفيدات/ين والناشطات/ين قد يتعرضن/ون للتمييز والعزلة داخل مجتمعاتهن، مما يجعلهن/م يواجهن/ون تحديات إضافية في ممارسة حقوقهن والمشاركة في الأنشطة النسوية.

- **العنف والتهديدات:** في بعض الحالات، قد تتصاعد المقاومة إلى عنف جسدي أو نفسي ضد الناشطات/ين والمشاركات/ين في المشاريع النسوية، مما يهدد سلامتهن/م الشخصية ويعيق جهودهن/م.

- **الضغط النفسي والعاطفي:** التعرض لردود فعل عنيفة وعدائية يمكن أن يكون له تأثير كبير على الصحة النفسية والعاطفية للمستفيدات/ين والناشطات/ين، مما قد يؤثر على قدرتهن/م على الاستمرار في عملهن/م.

٢. تعارض المنح الخارجية مع الاحتياجات المحلية والتصورات الثقافية يشكل تحديًا رئيسيًا في تحقيق الأهداف المنشودة من المشاريع النسوية والتنموية. هذا الخطر ينشأ عندما يتم تصميم برامج التمويل دون إدراك كافٍ للظروف المحلية، الثقافية، والاجتماعية، مما قد يؤدي إلى مشاريع لا تلبي بشكل فعال احتياجات المجتمعات المستهدفة أو تعارض تقاليدها وقيمها.

- عدم الفعالية: المشاريع التي لا تتوافق مع الاحتياجات المحلية قد لا تحقق الأهداف المرجوة، مما يضيع الموارد والجهود دون تحقيق تأثير ملموس.
- العداء نحو المجموعات أو المبادرات أو المنظمات النسوية: يمكن أن تصور المشاريع غير المتوافقة مع السياقات المحلية كمحاولات لفرض أجندات خارجية، مما يؤدي إلى زيادة العداء نحو المجموعات أو المبادرات أو المنظمات النسوية العاملة والمستفيدات/ين.

٣. استدامة أثر العمل النسوي التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي، هي قضية محورية تتطلب تفكيرًا استراتيجيًا وتخطيطًا دقيقًا. على الرغم من أن التمويل الخارجي يمكن أن يوفر الدعم الضروري لإطلاق وتنفيذ هذه المشاريع، إلا أن عدم ضمان استمرار هذا التمويل يطرح تحديات كبيرة لاستدامة هذه المبادرات وتأثيرها على المدى الطويل، حيث تتمثل التحديات الأساسية في:

- **تقلب التمويل:** قد تخضع مصادر التمويل الخارجي لتقلبات استنادًا إلى أولويات الجهات المانحة، الوضع الاقتصادي، أو التغيرات السياسية، مما يجعل المشاريع النسوية عرضة للتقلبات في الدعم.
- **الاعتمادية:** الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في تطوير آليات تمويل ذاتية تضمن استمرارية المبادرة بعد انتهاء الدعم.
- **التحديات في التضمين المحلي:** المبادرات التي تُمول بشكل رئيسي من مصادر خارجية قد تجد صعوبة في التضمين ضمن الهياكل الاجتماعية المحلية، مما يؤثر على قبولها وتأثيرها المستدام.

ثالثًا: المخاطر الاقتصادية

المخاطر الاقتصادية في منطقة جنوب المتوسط تمثل عوائق كبيرة أمام التمويل النسوي، مؤثرة بالسلب على قدرة المنظمات والمبادرات النسوية على جمع الموارد وتنفيذ برامجها بفعالية. من أبرز هذه المخاطر:

١. عدم المساواة: عدم المساواة الاقتصادية يمكن أن يؤثر سلبًا على التمويل النسوي من خلال تقييد الوصول إلى الموارد المالية للنساء والمنظمات النسوية. كما يمكن أن يحد من فرص النساء في المشاركة الاقتصادية والحصول على التمويل للمشاريع الريادية.
٢. التضخم: التضخم العالي يقلل من القوة الشرائية للأفراد والمبادرات والمنظمات، مما يجعل تكلفة المشاريع النسوية أعلى ويصعب تحملها. كما يؤدي إلى زيادة التكاليف العامة مثل الإيجار والمستلزمات، مما يضغط على الميزانيات المخصصة للبرامج والأنشطة.
٣. **عدم ثبات سعر الصرف للعملات الأجنبية:** التقلبات في سعر الصرف يمكن أن تؤثر بشكل كبير على قيمة التمويل الأجنبي عند تحويله إلى العملة المحلية. تدهور قيمة العملة المحلية يعني أن المنظمات قد تتلقى أموالًا أقل مما كان مخططًا له، مما يؤثر على قدرتها على تنفيذ المشاريع.
٤. **سياسات تعويم العملة المحلية:** تعويم العملة قد يؤدي إلى مزيد من التقلب في سعر الصرف ويزيد من عدم اليقين الاقتصادي. هذا الوضع يمكن أن يجعل التخطيط المالي للمجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية أكثر صعوبة، خاصة فيما يتعلق بالميزانيات طويلة الأجل والتكاليف المتوقعة.
٥. **القيود على صرف العملة الأجنبية:** القيود المفروضة على صرف العملة الأجنبية، سواء عن طريق التجميد أو إلزامية تحويلها إلى العملة المحلية بسعر صرف رسمي قد يكون منخفضًا عن القيمة الحقيقية في السوق، تمثل تحديًا كبيرًا للمنظمات النسوية. كذلك فرض نسب من القيمة عند التحويل يمكن أن يؤدي إلى فقدان جزء من التمويل بمجرد دخوله النظام المالي المحلي، مما يقلل من القدرة الشرائية للميزانية المخصصة للمشروع.
٦. عدم قدرة المصادر التمويلية على الاستجابة لبعض البنود: المصادر التمويلية الخارجية قد لا تستجيب لتمويل بعض بنود المشروع التي لا تتضمن فواتير محددة أو تلك التي تعتبر جزءًا من البناء التنظيمي واللوجستي للمنظمة، مثل إيجارات المقرات، مرتبات العاملات/ين المنخرطات/ين في تنفيذ المشروع، أو شراء أجهزة تقنية مثل أجهزة العرض أو الحواسيب. هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى صعوبات في الحفاظ على العمليات اليومية للمنظمة وتنفيذ المشاريع بفعالية.

رابعًا: الديناميات الدولية والأمراض والكوارث الطبيعية

تأثير الديناميات الدولية، الأمراض، والكوارث الطبيعية على التمويل النسوي؛ يبرز تحديات معقدة تواجه المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية. هذه الأحداث تؤثر ليس فقط على توافر الموارد المالية، ولكن أيضًا على قدرة هذه مجموعات العمل على تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها.

١. **الديناميات الدولية:** التغييرات في السياسات الدولية، مثل تحول الأولويات في المساعدات الخارجية أو العلاقات الدبلوماسية، يمكن أن تؤدي إلى تقلبات كبيرة في التمويل المتاح للمبادرات النسوية. على سبيل المثال، حكومة جديدة قد تقرر إعادة توجيه الدعم المالي نحو قضايا تعتبرها أكثر أهمية، مما يؤثر على المشاريع النسوية.
٢. **الصراعات الدولية:** تحمل تأثيرات معقدة على توزيع الموارد الدولية، بما في ذلك تلك المخصصة للتمويل النسوي. هذه الظروف تكشف عن الديناميكيات القوية للسلطة على المستوى العالمي وكيف يمكن أن تؤثر الأولويات السياسية والاقتصادية للدول الكبرى أو المستعمرين سابقًا على توجيه الموارد التمويلية. والتي يتم ملاحظتها كالتالي:

- **إعادة توجيه الموارد:** في أوقات الصراع، قد تقوم الجهات المانحة الدولية والحكومات بإعادة توجيه الدعم المالي.
- **تقلب الدعم:** الأزمات الدولية قد تؤدي إلى تقلبات في التزامات التمويل وقد تسبب في قطع الدعم والعقود الجارية مع المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية، مما يضع هذه مجموعات العمل في وضع مالي غير مستقر.
- **الأولويات السياسية:** القرارات بشأن توزيع الموارد غالبًا ما تعكس الأولويات السياسية والاستراتيجية للدول المانحة، التي تفرض دعم قضية أو صراع على حساب قضية أو صراع آخر.

٣. **الأمراض والأوبئة:** الأزمات الصحية، مثل جائحة COVID-١٩، لها تأثير مباشر وغير مباشر على التمويل النسوي. الجائحة تسببت في تحويل موارد كبيرة نحو الاستجابة الطارئة والرعاية الصحية، مما قد يؤدي إلى تقليص التمويل للمبادرات الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي.

٤. **الكوارث الطبيعية:** الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، الفيضانات، والأعاصير، يمكن أن تدمر البنية التحتية المحلية وتعطل الخدمات، مما يؤدي إلى تحويل الاهتمام والموارد بعيدًا عن المشاريع النسوية.

<u>استراتيجيات التخفيف</u>

للتخفيف من المخاطر المؤثرة على التمويل النسوي في سياقات متعددة بالأخص في منطقة جنوب المتوسط، يمكن اتباع سياسات واستراتيجيات متنوعة لضمان استمرارية وفعالية الدعم المقدم للعمل النسوي في ظل المخاطر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية والمخاطر والكوارث الطبيعية، كتالي:

١. تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية: بناء علاقات قوية مع منظمات المجتمع المدني والحكومات والجهات الفاعلة الدولية لدعم الأجندة النسوية، وتأمين التزامات تمويلية متعددة الأطراف تقلل من تأثير القيود السياسية المحلية.

٢. **المرونة في التخطيط والتنفيذ:** تصميم برامج قابلة للتكيف مع تغير الظروف السياسية، مع الحفاظ على الأهداف الأساسية للعمل النسوي.

٣. الدعوة والمناصرة للإصلاح القانوني: العمل على تغيير اللوائح والقوانين المقيدة للعمل النسوي من خلال حملات الدعوة والمناصرة والضغط السياسي، بالتعاون مع شركاء دوليين وإقليمين ومحليين.

٤. تأسيس صناديق طوارئ: إنشاء صناديق مالية للطوارئ تضمن استمرارية المشاريع النسوية في حال تغير الأولويات السياسية أو الاقتصادية.

٥. تنويع مصادر التمويل: السعي للحصول على تمويل من مصادر متعددة، بما في ذلك الدعم الخاص، المنح الصغيرة، والتمويل الجماعي، لتقليل الاعتماد على دعم معين قد يتأثر بالتغيرات السياسية.

٦. التدريب القانوني وبناء القدرات: تزويد المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية بالمعرفة القانونية والدعم للتنقل في البيئة التنظيمية المعقدة والتعامل مع التحديات القانونية بفعالية.

٧. التحالفات القانونية: تشكيل تحالفات مع مؤسسات قانونية ومحاميات/ن لتقديم الدعم والمشورة القانونية للمجموعات ولمبادرات ولمنظمات النسوية التي تواجه تحديات قانونية.

٨. إعداد خطط استمرارية الأعمال: تطوير استراتيجيات لضمان استمرارية المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية حتى في ظروف عدم الاستقرار السياسي، مثل العمل عن بُعد، وتقديم أدوات بديلة ومبتكرة للقدرة على التواصل واستمرارية العمل النسوي في المجال العام والسياسي.

٩. التأكيد على الاستقلالية: الحفاظ على استقلالية المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية عن السياسات الحكومية والدولية المتغيرة عن طريق بناء تحالفات نسوية قادرة على العمل بشكل جماعي وموحد.

١٠. تعزيز برامج التمكين الاقتصادي للنساء والدعوة لسياسات تقلل من عدم المساواة يمكن أن تساعد في زيادة الوصول إلى التمويل وتحقيق المساواة الاقتصادية.

١١. الحفاظ على مرونة في التخطيط المالي واستخدام استشارات اقتصادية لتوقع التغيرات في سياسات العملة قد يساعد المنظمات على التكيف مع هذه التحديات.

١٢. يمكن للمنظمات استخدام استراتيجيات مالية للتحوط ضد التضخم، مثل تنويع الاستثمارات والتخطيط المالي الاستباقي لتغطية التكاليف المتزايدة

١٣. الاعتماد على استراتيجيات لإدارة مخاطر العملة، مثل عقود صرف العملات الآجلة أو الحفاظ على حسابات بعملات متعددة، قد يساعد في تخفيف هذه المخاطر.

١٤. بناء القدرة على الصمود: تعزيز قدرة المنظمات النسوية على الصمود في وجه الكوارث من خلال التدريب، وتطوير خطط استجابة للطوارئ، وإنشاء شبكات دعم محلية ودولية.

١٥. المشاركة في المنتديات الدولية: النشاط والمشاركة في المنتديات والمحافل الدولية لضمان أن تظل قضايا نساء جنوب المتوسط جزءًا لا يتجزأ من الأجندة العالمية، حتى في أوقات الأزمات.

١٦. الدعوة إلى تمويل مستقر: الانخراط في جهود الدعوة إلى تعزيز أهمية ثابتة ومستقرة لتمويل المشاريع النسوية في المنطقة، وخاصة أثناء فترات الركود الاقتصادي والأزمات الصحية.

من خلال تنفيذ هذه السياسات والاستراتيجيات التكيفية والتخفيفية، يمكن للمجموعات وللمبادرات والمنظمات النسوية تحسين قدرتها على التنقل في بيئة مليئة بالتحديات، مما يضمن استمرار تمويلها وفعالية أنشطتها نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

في ختام هذا الفصل؛ يبرز بوضوح أن المخاطر التي تواجه التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط متعددة الأبعاد وتتطلب مقاربات متنوعة ومرنة للتغلب عليها. المخاطر السياسية، الاقتصادية، القانونية، الاجتماعية بالإضافة إلى تأثير الديناميات الدولية والكوارث، تشكل عقبات جوهرية يمكن أن تعيق جهود تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

لمواجهة هذه التحديات، تحتاج المنظمات والمبادرات النسوية إلى تبني استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز الشراكات المحلية والإقليمية والدولية، تنويع مصادر التمويل، بناء القدرة على الصمود في وجه الكوارث، والدعوة للإصلاحات

القانونية والسياسية. كما يعد الاستثمار في بناء القدرات المحلية وتعزيز المشاركة المجتمعية عناصر أساسية لضمان استدامة التمويل والتأثير الطويل الأمد للمبادرات النسوية.

من الضروري أيضًا أن تظل المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية متيقظة ومرنة، قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السياق المتنوعة، مع الحفاظ على التزامها تجاه تعزيز حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، من خلال تطبيق سياسات التخفيف المناسبة واستراتيجيات التكيف، يمكن للمجموعات وللمبادرات والمنظمات النسوية ليس فقط أن تنجو من الأوقات الصعبة، بل وأيضًا أن تزدهر وتحقق تغييرًا مستدامًا في منطقة جنوب المتوسط. وفي نهاية المطاف، السعي نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء في منطقة جنوب المتوسط يتطلب التزامًا طويل الأمد وجهودًا متواصلة للتغلب على المخاطر والتحديات.

الفصل الرابع: أهم الطرق المبتكرة للتمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط

يركز هذا الفصل على استراتيجيات الحصول على التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، ومنها أهم الأدوات والأمثلة التي تمثل مرجعًا لأهم التمويلات الموجودة في المنطقة. هذا النهج يسعى إلى دعم العدالة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال إعادة تخطيط العمل النسوي لتقديم دعم أفضل في المنطقة فريدة من نوعها سواء ثقافيًا واقتصاديًا أو سياسيًا، هذا الفصل يتعمق في دقة استراتيجيات تشكيل التمويل النسوي في المنطقة، من حيث تقسيمه في البداية إلى الأشكال التالية:

أولًا: عملية التمويل النسوي

يعتبر هذا النوع من أشكال التمويل النسوي، هو عملية تشاركية في القيم والأفكار والخبرات المحلية للمجموعات النسائية والنسوية. هذا النهج يعمق أهمية حساسية النطاق في منطقة جنوب المتوسط، والاعتراف بالتنوع الاجتماعي والثقافي ويعزز ديناميكية المجال السياسي في جميع أنحاء المنطقة. من خلال إشراك الحركات النسائية والنسوية في صنع القرار وأولويات المصادر والمنح التمويلية، والتأكيد أن الممولين/ات أن المجموعات والمبادرات والمنظمات التي تدعم ليست فقط ذات الصلة ولكن أيضًا استجابة للتحديات المحلية والفرص المتاحة في منطقة جنوب المتوسط. هذا الشكل في المنح والتمويلات المتنوعة للعمل النسوي يتميز بمرونة التطبيق ومتطلبات التقديم، مما يسمح للمجموعات والمبادرات والمنظمات على التكيف بسرعة مع الظروف المتغيرة، والقدرة على إحداث التغيير الاجتماعي، وتحسن أوضاع النساء على المستوى صغير، ومتوسط وواسع النطاق.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

هذا الشكل من أشكال التمويل النسوي ينطوي على أسس التشاركية والشمولية التي تعكس احتياجات وسياقات متنوعة من الحركات النسائية والنسوية في منطقة جنوب المتوسط، وهذا ينطوي على:

– حساسية السياق: فهم محدد للعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية وديناميكيات المنطقة أمر بالغ الأهمية والقدرة على الوصول إلى المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية ذات الصلة والاستجابة للتحديات المحلية والفرص، بغض النظر عن أي عوامل تمييزية لمجموعات العمل النسوية التي سبق توضيحها في الفصول السابقة.

– التشاركية والشمول: يؤكد هذا النهج إشراك المجموعات النسائية المحلية والناشطات/ين في عمليات صنع القرار. ويهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على التمويل من خلال إعطاء صوت السلطة اللاتي/ الذين تأثروا مباشرة بالعمل النسوي في نطاق جغرافي محدد، وبالتالي تعزيز شرعية وفعالية المشاريع الممولة.

– المرونة في التقديم والتطبيق: الاعتراف في كثير من الأحيان بعدم القدرة على التنبؤ بالمخاطر السياسقية المحفوفة بالعمل النسوي، مما يعتمد على طبيعة التقديم على التمويلات والحصول عليها لتنفيذها على الفور بدون أي تعقيدات زمنية أو بيروقراطية أو تنافسية عالية. وهذا من ناحية أخرى يقلل من الأعباء الإدارية على الجهات يتيح لهم التكيف مع الظروف المتغيرة.

ثانيًا: التمويل النسوي المرن

المرونة في التمويل أمر بالغ الأهمية لمعالجة التعقيدات المستمرة للتحديات التي تواجه الحركات النسائية والنسوية في منطقة جنوب المتوسط. ويشمل هذا النهج توفير الدعم غير المحدود والاستجابة السريعة، مما يسمح للمجموعات وللمبادرات وللمنظمات النسوية الاستقلالية في تخصيص الموارد على النحو الذي تراه مناسبًا وبشكل فوري مستجيبًا للمتغيرات السياقية. وتنعكس هذه المرونة في الموارد التشغيلية الخاصة بتكاليف تنفيذ المشروع، وتصميم أنشطة محددة أو الاستجابات لحالات الطوارئ وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي بشكل خاص، كذلك القدرة على أن تقرر كيفية استخدام الأموال التي تقع على عاتق الناشطات وصاحبات المشروع لتقديم القرارات المستجيبة للمتغيرات السياقية في التصميم وتنفيذ المشروع بكل مراحله. هذه المرونة يمتد إلى التزام طويل الأجل، وضمان أن الحركات والحراك النسوي يمكن تخطيط وتنفيذ نشاطاته ومشاريعه الاستراتيجية دون الضغط المستمر من تأمين التمويل قصير الأجل على سبيل المثال.

المرونة هي حجر الزاوية في تقديم التمويلات النسوية، وإذ تسلم بأنها جامدة تعيق العمل النسوي بدلا من المساعدة في جهود التغيير. وتشمل السمات الرئيسية:

– **الدعم غير المحدود:** توفير هذه النوعية من المنح للسماح للمجموعات وللمبادرات وللمنظمات النسوية تخصيص الموارد على النحو الذي تراه مناسبا من المارد المالية والعينية والتشغيلية والتقنية، والاستجابة لحالات الطوارئ والتغيرات والمخاطر الغير متوقعة؛ لتمكن الجماعات إلى استخدام الأموال في الطرق التي تناسب احتياجاتهن/م.

– **القدرة على التكيف مع تغير:** القدرة على التكيف بسرعة من حيث أولويات التمويل وطرائق لمواجهة التحديات أو الفرص في تقديم التمويلات للعمل النسوي في المنطقة. هذا قد يعني إعادة تخصيص الموارد في مواجهة الاضطرابات السياسية أو تقديم دعم إضافي في أوقات الأزمات على سبيل المثال.

– **التزام طويل الأجل:** تغيير مستدام يتطلب دعمًا مستمرًا. وأن التمويلات النسوية أيضًا يعني ارتكاب شراكات طويلة الأجل التي تسمح للحركات النسائية والنسوية على تخطيط وتنفيذ المشاريع والأنشطة دون الضغط المستمر من تأمين التمويل قصير الأجل، وكذلك بناء قدرات العاملات بداخل هذه مجموعات العمل النسوية.

ثالثًا: التمويل النسوي المتخصص

التمويل النسوي المتخصص يتجاوز المساعدات المالية فقط، وإنما يجسد التزام لبناء القدرات، وتعزيز القدرة على الصمود، والتضامن النسوي، حيث تشمل هذا الشكل من أشكال التمويل النسوي جهود بناء القدرات مثل التدريب والإرشاد، برامج تعزيز المهارات التنظيمية، ومهارات الدعوة والضغط والمناصرة للمجموعات النسائية والنسوية. كذلك يمثل الممولين/ات أيضًا بمثابة حلفاء باستخدام منصات لتضخيم أصوات الدعوة النسائية والنسوية والحركات النسوية إلى إزالة الحواجز من أجل العدالة والمساواة الجندرية. هذا الدعم مخصص يتناسب في تمويل الحركات النسوية في المنطقة ويعزز الاحتياجات بشكل تضامني بدلاً من تخويله بعض الإملاءات على المجموعات النسائية والنسوية الحاصلة على التمويل.

هذا الدعم المخصص يتضمن الالتزام ليس مجرد صندوق تمويلي، ولكن أيضا لمرافقة وبناء قدرات الحركات النسائية والنسوية من خلال إتاحة التمويل إلى:

– **بناء القدرات:** يشمل التدريب والتوجيه لتقوية المهارات التنظيمية والدعوة، ورفع مهارات التواصل والدعوة؛ لتعزيز فاعلية ومرونة العمل النسوي في المنطقة.

– **المناصرة والتضامن النسوي:** الممولين/ات بمثابة حلفاء الاستفادة من برامجها لتضخيم أصوات الحركات النسائية والنسوية والمدافعة عن إزالة الحواجز من أجل المساواة الجندرية على حد سواء محليًا أو إقليميًا ودوليًا.

– **الدعم السياقي:** يتم تخصيص الدعم ليلائم مع احتياجات وتطلعات الحركات النسوية والنسائية، وتمكينهن على كافة المستويات.

رابعًا: مصادر التمويل النسوي

لاستدامة واستقلال الحركات النسائية والنسوية في المنطقة، تعتمد بشكل رئيسي على تنويع مصادر التمويل، التي تنطوي على مجموعة واسعة من المانحين/ات التقليديين/ات والغير تقليدين/ات للعمل النسوي في منطقة جنوب المتوسط. وتشمل هذه الشراكات مع القطاع الخاص، وبعض من القاعات الرسمية سواء الأحزاب السياسية أو بعض الأجهزة الحكومية والقيادات المحلية، وكذلك المجتمع الدولي والاجنبي، للقدرة على استمارية تمويل المشروعات والمبادرات والمساهمات الفردية والمجموعات النسوية المستقلة. وتشجيع العمل النسوي أيضًا على المستوى القاعدي، وتشجع الشعور بالملكية والاستثمار، مما يؤدي إلى مزيد من الدعم المستدام، بالإضافة إلى الدعوة إلى عدسة الاستثمار النسوي في بعض المشروعات وتدعيم التمكين الاقتصادي للمرأة لتوليد الموارد للحركات النسائية والنسوية مع تعزيز أوسع التغيير الاجتماعي.

ومن ثم؛ يمكن إعادة النظر في أشكال التمويل النسوي لتقديم دعم أكثر فعالية في منطقة جنوب المتوسط. من خلال استكشاف النهج التشاركي، المرونة، والدعم المخصص، وتنويع المصادر؛ للسعي لتحقيق تغيير اجتماعي مستدام يضمن تمكين النساء والعدالة والمساواة الجندرية. وعليه؛ يمكن النظر إلى الجزء الثاني من هذا الفصل حول أهم الطرق المبتكرة للتمويل النسوي على النحو التالي:

١. **عدسة الاستثمار من منظور جندري (GLI):** هي استراتيجية استثمار تعمل على مراعاة الحساسية القائمة على النوع على أساس العوامل في التحليل المالي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتحسين العوائد المالية. GLI تركز على الاستثمار في الأعمال الهادفة للربح بشكل رئيسي التي تعزز التنوع والشمولية في القوى العاملة و القيادة و المنتجات و الخدمات التي تستفيد منها النساء والفتيات.

٢. **التمويل الجماعي وحملات وسائل التواصل الاجتماعي:** الاستفادة من قوة وسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التمويل الجماعي؛ للسماح ببناء مشاريع ومبادرات ومجموعات عمل نسوية تستطيع الوصول إلى نطاق جماهيري أوسع من حيث النطاق العددي والجغرافي، وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التمويل. هذا الأسلوب يمكن تعبئة المساهمات الصغيرة من عدد كبير من الأفراد، مما يجعل من التمويل أكثر سهولة وابتكارًا.

٣. **التضامن النسوي:** هذا يتضمن الأسس التمويلية القائمة على التضامن النسوي في المنطقة، مع فهم الحواجز النظامية التي تواجه النساء والناشطات النسويات في المنطقة على وجه الخصوص، هذا النهج في كثير من الأحيان يشمل على تقديم التمويلات على المدى الطويل والغير مقيد ومعقد بإجراءات روتينية، لبناء القدرات للحركة النسائية والنسوية واستدامه عملها.

٤. **التمويلات النسوية المتخصصة:** تكون هذه المنح مصممة خصيصًا كصندوق حقوق المرأة والمبادرات والحركات النسائية في جميع أنحاء العالم، لتحديد أولويات الاحتياجات النسوية والنسائية في المجتمعات المحلية المهمشة ودعم الجهود الشعبية.

٥. **التمويل التعاوني النسوي:** توفير إمكانية حصول النساء على الائتمان والادخار وغيرها من الخدمات المالية من خلال مؤسسات التمويل الصغيرة ومتناهية الصغر وتمكينها اقتصاديًا، وتدعم هذه التمويلات المرأة التي تقودها الشركات. هذه النماذج غالبًا ما تركز على الشمولية المالية ومحو الأمية لتحقيق التنمية المستدامة من أجل المساواة بين الجنسين.

٦. **سندات الأثر من أجل المساواة بين الجنسين:** سندات الأثر هي نوع من التمويل المستند إلى النتائج حيث للمستثمرين/ات صندوق التدخلات الرامية إلى تحسين النتائج بالنسبة للنساء والفتيات. المدفوعات للمستثمرين/ات ترتبط تحقيق المتفق عليها النتائج الاجتماعية مثل زيادة التحاق الفتيات بالمدارس أو تحسين الخدمات الصحية للمرأة وغيرها من الخدمات المقدمة للنساء بشكل مباشر وغير مباشر.

٧. **السندات والحوالات:** تعبئة الموارد المالية من خلال السندات أو توجيه التحويلات نحو النسوية للمشاريع يمكن أن توفر مصدرًا هاما من مصادر التمويل لدعم مشاريع التنمية من أجل المساواة بين الجنسين.

٨. **المنصات الرقمية والتقنية المالية من أجل الإدماج المالي:** استخدام المنصات الرقمية وتكنولوجيا المالية توفير الخدمات المالية للنساء المحرومات أو الأكثر هشاشة في المجتمعات والمنظمات النسائية يمكن أن تقلل من الحواجز الناشئة عن طريق هذه المنصات. وهذا يشمل الخدمات المصرفية المتنقلة الرقمية مثل المحافظ، blockchain التكنولوجيا؛ لتسهيل جمع التبرعات والمدفوعات والاستثمار في المرأة التي تركز على المشاريع.

٩. **دمج ريادة الأعمال باعتبارها وسيلة غير تقليدية للحصول على التمويل:** يمكن أن تكون استراتيجية قوية، خصوصًا في سياق المشاريع والأنشطة النسوية ومبادرات تمكين المرأة. ريادة الأعمال ليست فقط بمثابة

الطريق إلى الاستقلال الاقتصادي للنساء ولكن أيضا بوصفها آلية يمكن من خلالها تأمين تمويل أوسع من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال:

– **المؤسسات الاجتماعية وتأثير الشركات المعتمدة:** يمكن للنساء صاحبات المشاريع إنشاء المؤسسات الاجتماعية التي تعمل على معالجة ودعم القضايا النسائية والنسوية، بما في ذلك عدم المساواة بين الجنسين في الحصول على التعليم ، وتحقيق الاستدامة البيئية وغيرها من القضايا. هذه الشركات غالبا ما تجذب التمويل من قبل المستثمرين/ات والمنح والجوائز المالية التي تركز على الابتكار الاجتماعي. الإيرادات المتولدة من هذه المشاريع يمكن استثمارها في المشاريع النسوية، وخلق الاستدامة لدورة التمويل والتأثير.

– **التمويل للشركات الناشئة:** منصات التمويل الجماعي توفر وسيلة للوصول للنساء صاحبات المشاريع لزيادة رأس المال لتبدأ مباشرة من الجمهور. من خلال تقديم أفكارهن/م التجارية عبر الواقع الافتراضي، يمكن أن تجتذب استثمارات صغيرة من عدد كبير من الناس. هذا الأسلوب ليس فقط يوفر التمويل اللازم لبدء مشاريعهن/م ولكن أيضًا التحقق من صحة أفكارهن/م التجارية من خلال دعم الجمهور لجذب مزيد من الاستثمارات.

– **رأس المال الاستثماري من خلال المنظور الجنساني:** هناك شريحة متنامية من رأس المال الاستثماري التي تركز بشكل خاص على دعم الشركات الناشئة التي تقودها النساء. عن طريق تحديد أولويات الاستثمار في الشركات التي تقودها النساء، هؤلاء المستثمرين/ات تهدف إلى معالجة الفجوة بين الجنسين في تمويل ودعم نمو الشركات التي يمكن أن تسهم النسوية الأهداف، وكذلك التعامل مع الشبكات و منصات مخصصة لصاحبات المشاريع يمكن أن تزيد من وضوح الرؤية والوصول إلى هذه الأموال.

– **التعاون والشراكات:** سيدات ورجال الأعمال يمكن إقامة شراكات مع المنظمات القائمة، والمنظمات غير الحكومية والشركات لتمويل المشاريع النسوية. هذا التعاون يمكن أن تتراوح من المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) للمشاريع وللمبادرات حيث تمويل ذلك يتماشى مع قيمهم، أن المشاريع المشتركة التي تجمع بين دوافع الربح مع الأثر الاجتماعي الأهداف.

– **دعم المشاريع النسوية من مصادر ربحية:** يمكن لسيدات ورجال الأعمال في تطوير المنتجات أو الخدمات حيث جزء من العائدات المخصصة لدعم المشاريع النسوية. هذا النموذج ليس فقط يولد إيرادات الأعمال ولكن أيضا يوفر دفق مستمر من التمويل لدعم المشاريع ومبادرات النسوية والنسائية، وخلق صلة بين سلوك المستهلك والأثر الاجتماعي.

–**الحاضنات والمسرعات والمسابقات:** المشاركة في أعمال الحاضنات والمسرعات والمسابقات التي تركز على سيدات الأعمال يمكن أن توفر التمويل وقيمة الموارد لتطوير الأعمال النسوية. هذه البرامج غالبًا ما تقدم التمويل والتوجيه والتدريب، مما يساعد النساء على إطلاق وتنمية مشاريعهن بنجاح.

وعلى خلفية ما سبق ذكره؛ يمكننا تسليط الضوء على الأدوات النسوية التي من خلالها يمكن إيجاد الفرص التمويلية للعمل النسوي ليس فقط في منطقة جنوب المتوسط ولكن لكافة دول العالم، وهي كالتالي:

١. **البحث في قواعد البيانات عبر الانترنت وبوابات التمويل:** مواقع مثل FundsforNGOs, GrantStation وغيرها من قواعد البيانات التي توفر القدرة على البحث عن فرص التمويل ومصادرها المتنوعة، بما في ذلك تلك التي تركز على تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٢. **تحقق من مواقع المنظمات الدولية:** العديد من المنظمات الدولية (مثل الأمم المتحدة للمرأة، الصندوق العالمي للمرأة والمفوضية الأوروبية، الاتحاد من أجل المتوسط، الاتحاد الأفريقي، جامعة الدول العربية) تعلن وتدعو المقترحات على مواقعها على شبكة الإنترنت وعبر مواقعهم على وسائل التواصل الاجتماعي.

٣. **التواصل مع المنظمات والمجموعات النسوية:** الانضمام إلى الشبكات أو التحالفات بين منظمات حقوق المرأة يمكن أن توفر الوصول إلى الموارد المشتركة، بما في ذلك فرص التمويل.

٤. **الاتصال والتواصل مع السفارات أو القنصليات على المستوى المحلي:** تقدم المنح الصغيرة والكبيرة للمشاريع المحلية من خلال السفارات أو القنصليات الأجنبية، تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم حقوق المرأة.

٥. **استكشاف وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات المهنيةLinkedIn, Twitter, Facebook :** مجموعات مخصصة غير ربحية للتعرف على أهم مصادر التمويل النسوي، تكون ذات قيمة لاكتشاف فرص جديدة والتواصل مع الممولين/ات المحتملين/ات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وعليه؛ يمكن تقديم بعض النصائح والأدوات الهامة التي من الواجب أتباعها أثناء كتابة مقترحات المشروعات النسوية للحصول على منح التمويل، والتي تتطلب مزيجًا من الوضوح، الدقة، وفهم عميق للموضوعات التي تهم النساء والمجتمعات التي تخدمهن. وهي كالتالي:

١. فهم المانح/ة ومتطلباته

- اقرأ/ي بعناية دعوات تقديم المقترحات والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمانحين/ات.
- افهم/ي أولويات وأهداف المانح/ة وحاول/ي ربط مشروعك بتلك الأولويات.
- النظر إلى المشاريع التي تم قبولها سابقًا في نفس المنح التمويلية، للاستفادة منها.

٢. تحديد واضح للمشكلة

- قدم/ي وصفًا واضحًا ومحددًا للمشكلة التي يعالجها مشروعك، وكيفية وصفها من منظور نسوي/جندري.
- استخدم/ي البيانات والأبحاث وآخر الإحصائيات لتوضيح حجم وأهمية المشكلة، وإلحاحها.
- ما هو الجديد الذي يقدمه مشروعك تجاه هذه المشكلة سواء جديدة أو فريدة من نوعها، أو استكمالًا لمجهودات سابقة تم العمل عليها في الحركة النسوية.

٣. أهداف واضحة وقابلة للقياس

- حدد/ي أهدافًا محددة، قابلة للقياس، ممكنة التحقيق، ذات صلة، ومحددة زمنيًا (SMART).
- تأكد/ي من أن أهداف المشروع تتماشى مع أهداف المانح/ة ، وموضوعات وأولويات التمويل النسوي.

٤. التأثير والاستدامة

- اشرح/ي مخرجات المشروع بشكل مبتكر، وما الذي يميزه عن باقي المشروعات المقدمة أو السابقة.
- وضح/ي كيف سيحدث مشروعك فرقًا إيجابيًا في حياة النساء والحركة النسوية في النطاق الجغرافي التي تم تحديده.
- اشرح/ي النتائج المباشرة والغير مباشرة من تنفيذ مشروعك المقترح بشكل (SMART).
- اشرح/ي كيف سيكون المشروع مستدامًا بعد انتهاء فترة التمويل.

٥. الشراكات والتعاون:

- اذكر/ي أي شراكات مع منظمات أخرى أو مؤسسات داعمة أو مبادرات ومجموعات نسوية، وكيف ستعزز هذه الشراكات من قوة المشروع ووصوله إلى الفئات المستهدفة.

٦. ميزانية مستجيبة للنوع الاجتماعي:

- قدم/ي ميزانية مفصلة تشرح كيف سيتم استخدام الأموال بطريقة فعالة ومسؤولة ومستجيبة للنوع الاجتماعي.
- تأكد/ي من أن التكاليف معقولة ومبررة في سياق المشروع.
- تأكد/ي من أن الميزانية مصممة بشكل حساس ومستجيب لتعزيز قيادة النساء وتطوير مهاراتهن.

٧. استراتيجيات تحديد المخاطر، وأدوات التخفيف:

• فهم السياق الجندري: أجري تحليلًا جندريًا للسياق المحلي لتحديد كيف تؤثر القواعد الاجتماعية والأدوار الجندرية على المشروع والمستفيدات/ين. كذلك حدد الفجوات الجندرية وكيف يمكن لمشروعك معالجتها أو تفادي تفاقمها.

- تحديد وتخفيف المخاطر الجندرية: ضع/ي في الاعتبار المخاطر الخاصة التي تواجهها النساء والفتيات وضمنها في خطة المخاطر الشاملة للمشروع بشكل مرن. طور استراتيجيات تخفيف مخصصة للتعامل مع المخاطر الجندرية، مثل برامج التوعية حول العنف القائم على الجندر أو تحسين الوصول إلى الموارد للنساء، أو استراتيجيات التخفيف القائمة على الأدلة.
- تعزيز المشاركة والتمثيل الجندري: ضمان مشاركة النساء بنشاط في جميع مراحل المشروع، بما في ذلك التخطيط والتنفيذ. كذلك، استهدف التوازن الجندري في فرق العمل وقيادة المشروع لضمان تمثيل متساوي.
- المتابعة والتقييم الجندري: استخدم مؤشرات جندرية لقياس تأثير المشروع ونجاحه في التعامل مع المخاطر الجندرية. قم بمراجعة وتقييم دوري لاستراتيجيات تخفيف المخاطر، مع تعديلها بناءً على التغيرات في السياق الجندري.

٨. التقييم والمتابعة

- اشرح/ي كيف ستقيم نجاح المشروع وتأثيره، والتغلب على مخاطره.
- وضح/ي الآليات التي ستستخدمها لجمع البيانات وتحليلها، وتوثيقها.

٩. قصص وشهادات:

- استخدم/ي قصصًا وشهادات حقيقية لتقوية حجتك وإظهار الحاجة إلى المشروع.
- استخدم/ي ممارسات وأنشطة أو مشاريع سابقة تثبت مهاراتك وخبرتك في هذا الموضوع المقدم.

١٠. **التقديم الاحترافي**

- تأكد/ي من أن مقترحك خالٍ من الأخطاء اللغوية والإملائية.
- استخدم/ي لغة واضحة ومباشرة.
- مراجعة المقترح من شخص محترف أو متخصص/ة في المقترح محل التقديم.

١١. **الاستعداد للتكيف**

- كن/ي مستعدًا لتعديل أو تغيير خطط مشروعك بناءً على تعليقات المانحين/ات أو تغير الظروف.

ومن ثم؛ يمكن النظر إلى أهم الأمثلة للأنواع المتعددة لمصادر التمويل النسوي كالتالي:

١. **المنظمات الدولية، والغير هادفة للربح:**

– الصندوق العالمي للنساء

الصندوق العالمي للنساء هو واحد من أبرز المؤسسات العالمية التي تدعم المساواة بين الجنسين. يعمل الصندوق على القضاء تمامًا على العنف ضد النساء، وتمكين النساء اقتصاديًا وسياسيًا، وتعزيز الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

للمزيد من المعلومات، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– ماما كاش

ماما كاش هي أقدم صندوق نسائي دولي في العالم، تأسست في هولندا في عام ١٩٨٣١. تدعم ماما كاش النساء والفتيات والأشخاص ذوي الهوية الجنسانية والجنس في نضالهم من أجل حقوقهم. تقدم المنظمة الدعم للنشطاء الذين يجعلون أصواتهم مسموعة، ينتقدون القواعد والممارسات القمعية أو المقيدة، ويسعون للقوانين العادلة.

للمزيد من المعلومات، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– صندوق نساء المتوسط

هذا الصندوق تم إنشاؤه في يناير ٢٠٠٨، بمبادرة من نساء يعملن منذ عدة عقود من أجل حقوق المرأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. الهدف من الصندوق هو المساهمة في تحسين وضع المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال المساهمة في تعزيز الحركة النسائية في المنطقة. للمزيد من المعلومات، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢. **وكالات التنمية والمنظمات الدولية:**

– هيئة الأمم المتحدة للمرأة (مثل صندوق المساواة بين الجنسين)

–اللجنة الأوروبية (على سبيل المثال برامج في إطار المديرية العامة لدول الجوار وتوسيع المفاوضات)

–برامج الاتحاد من أجل المتوسط، لدعم المساواة بين الجنسين.

– الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID (من خلال مختلف برامجها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

– المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي GIZ (من خلال مختلف برامجها للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

توافر وتوزيع التمويل في منطقة البحر الأبيض المتوسط وخاصة عند المقارنة بين دول جنوب المتوسط إلى شمال المتوسط؛ تكشف عن وجود اختلافات كبيرة في التركيز ، الحجم ، والوصول إلى الموارد. الاتحاد الأوروبي من خلال مبادرات مثل الأفق أوروبا، جعلت تضافر الجهود الرامية إلى إشراك بلدان من جنوب البحر الأبيض المتوسط في مشاريع البحث والابتكار، تقدم مجموعة واسعة من فرص التمويل التي تهدف إلى تعزيز التعاون في مختلف أنحاء المنطقة. الأفق أوروبا، على سبيل المثال ، هي مفتوحة للمشاركين/ات من تقريبا أي بلد ، بما في ذلك تلك التي في جنوب البحر الأبيض المتوسط تحت الظروف المحددة التي تتماشى مع الاتحاد الأوروبي الأوسع أهداف في معالجة التحديات العالمية وتعزيز التنمية المستدامة.

وعلاوة على ذلك فإن الاتحاد من أجل المتوسط (*UfM*) يلعب دورا حاسما في تيسير التعاون و التنمية المستدامة في جميع أنحاء المنطقة. وهو يركز على تعزيز الاستقرار والتنمية البشرية والتكامل في جميع أنحاء منطقة البحر الأبيض المتوسط. هذه منظمة حكومية دولية تضم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و البلدان المتوسطية الشريكة لدعم مشاريع في مختلف القطاعات بما في ذلك الطاقة والبيئة والنقل والشؤون الاجتماعية، وبالتالي تهدف إلى تعزيز التكامل الإقليمي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، برامج مثل الوجاهة (الشراكة من أجل البحث والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط) لمزيد من توضيح التزام الاتحاد الأوروبي إلى معالجة التحديات الإقليمية المشتركة من خلال البحث والابتكار، مع مختلف بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط، بما في ذلك تلك من الجنوب المشاركة بنشاط في مشاريع تعاونية.

عملية برشلونة، أو الشراكة الأوروبية–المتوسطية، كما يسلط الضوء على الجهود الطويلة الأمد الرامية إلى سد الفجوة بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية الشريكة، مؤكدًا السياسية والاقتصادية والاجتماعية التعاون. هذه المبادرة تؤكد نهج متعدد الأوجه من الاتحاد الأوروبي نحو تعزيز المنطقة السلام والاستقرار والازدهار المشترك والاعتراف الترابط والتبعيات المتبادلة بين أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

المفوضية الأوروبية مجموعة واسعة من التمويل والعطاء الفرص المتضمنة في برامج مثل الأفق أوروبا الصندوق الاجتماعي الأوروبي+ و صندوق التماسك، من بين أمور أخرى ، يوضح نهج منظم في تعزيز البحث والابتكار الاجتماعية والاقتصادية التماسك. وقد صممت هذه البرامج إلى دعم مجموعة متنوعة من المشاريع والمبادرات ، بما في ذلك تلك التي تستهدف الاحتياجات الخاصة والتحديات التي تواجهها البلدان في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.

وعلى الرغم من هذه الجهود، التفاوت في فرص التمويل والوصول إلى الموارد لا تزال تحديا كبيرا مع بلدان جنوب المتوسط غالبا ما تواجه المزيد من العقبات الكبيرة بالمقارنة مع نظرائهم الشمالية أو داخل الاتحاد الأوروبي. مبادرات مثل ٩ *Med* القمة تعكس المناقشات الجارية والجهود المبذولة لمعالجة هذه الفوارق ، مشددا على ضرورة التعاون الشامل الرد الأوروبي على الهجرة والتنمية والاستثمار في الجوار الجنوبي، مما يشير إلى الاعتراف بالحاجة إلى زيادة الدعم والاستثمار في المنطقة.

٣. مؤسسات التمويل الأصغر والأعمال الاجتماعية المستثمرين/ات:

– كيفا (توفر القروض الصغيرة من خلال الشركاء المحليين)

– المصرفية العالمية النسائية (يركز على توفير الخدمات المالية سيدات الأعمال)

٤. مصادر التمويل الحكومية والسفارات الأجنبية لبرامج المساواة بين الجنسين:

– مختلف الدول تقدم المنح من خلال سفاراتها في الخارج التي تهدف إلى دعم أنشطة المجتمع المدني ومشاريع المساواة بين الجنسين. هذه غالبا ما تكون موجودة على صفحة السفارة على موقع تحت البنود الثقافية أو برامج المساعدات، مثل سفارات السويد والنرويج والسفارات الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي.

٥. **منصات التمويل الجماعي:**

–كيك ستارتر، Indiegogo ، أو منصات متخصصة مثل المنجنيق يمكن استخدامها لجمع الأموال النسوية المشاريع والمبادرات.

٦. **أمثلة للتمويلات النسوية المخصصة لدول جنوب المتوسط على المستوى الإقليمي والمحلي:**

١) **مؤسسة المرأة الأورومتوسطية (EMWF) :**

تأسست مؤسسة المرأة الأورومتوسطية كمنظمة غير ربحية مستقلة في عام ٢٠١٤. وهي منظمة هيكلية تعمل كشبكة من الشبكات تجمع بين جميع الجهات المعنية بالمساواة بين الجنسين في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بهدف: المساهمة في النضال المشترك من أجل حقوق المرأة والرجل المتساوية في المشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والمدنية والاجتماعية. القضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. تشجيع التغيير في المواقف والسلوكيات لصالح المساواة بين الجنسين

.ترعى المؤسسة مشاريع تتعلق بتمكين النساء، وبناء قدرات جمعيات النساء، ومكافحة العنف ضد النساء، وتعزيز حقوق المساواة، كما أن المؤسسة تنظم معارض سفرية مثل "الرسم من أجل المساواة" و "النساء يكسرن الحواجز" لتحدي أدوار الجنس وتحويل مدن البحر الأبيض المتوسط.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) **صندوق نساء المتوسط (MWF)**

تأسس MWF في عام ٢٠٠٨ لتقديم الدعم المالي لمبادرات النساء اللاتي يعشن في منطقة البحر الأبيض المتوسط بشكل عام، يهدف MWF إلى تعزيز حركات النساء وبناء شبكات عابرة للحدود، والتي يمكن أن تعزز مواقف النساء سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا في المنطقة.

الهدف الرئيسي للصندوق هو رعاية المشاريع التي تستهدف قضية المساواة بين الجنسين في المنطقة وعلى وجه الخصوص:

– بناء قدرات المنظمات النسائية.

– شبكات النساء الإقليمية.

– الأنشطة التوعية حول العنف ضد المرأة.

– القيادة من قبل الشابات.

– المناصرة والعمل من أجل حقوق النساء.

معلومات إضافية: في عام ٢٠١٣، قام MWF بتوسيع نطاق منحه من خلال إنشاء برنامج تدريب للنساء في منطقة البحر الأبيض المتوسط. لمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) تعزيز دور المرأة اجتماعيًا واقتصاديًا:

عُقد سكرتارية الاتحاد من أجل المتوسط (UfM) مؤتمرًا دوليًا يركز على المشاريع بعنوان "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة: مشاريع من أجل التقدم" وذلك في مقره ببرشلونة خلال يومي ٢٦ و ٢٧ مارس ٢٠١٤.

يتعاون اتحاد المتوسط مع شركاء مختلفين لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في منطقة البحر الأبيض المتوسط. كما يقوم سكرتارية الاتحاد بتوقيع اتفاقيات تمويل لدعم المشاريع والمبادرات المتعلقة بالمساورة بين الجنسين.

للمزيد من التفاصيل حول هذه المشاريع، لمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط .

ومن الجدير بالذكر مبادرة أخرى أطلقها الاتحاد تحت عنوان "WOMED: الجيل القادم من القيادات"، والتي تستهدف النساء من جنوب المتوسط ممن تتراوح أعمارهن بين ٢٥ و ٣٥ عاما. يهدف هذا المشروع إلى تعزيز مهاراتهن المهنية والشخصية من خلال برنامج تدريبي مكثف يركز على قضايا المساواة بين الجنسين.

وبالإضافة إلى ذلك، يقدم صندوق دعم المرأة في المتوسط منحًا لسبعة مجالات ذات أولوية:

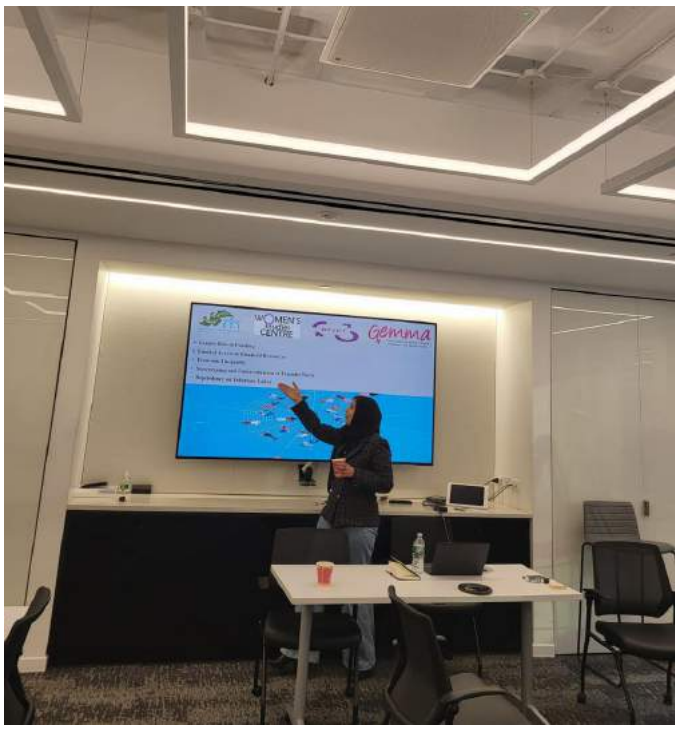

١. نقل المعرفة إلى الشابات.
٢. بناء قدرات الجمعيات النسائية.
٣. تعزيز الشبكات على المستوى الإقليمي المتوسطي.
٤. مكافحة العنف ضد المرأة.
٥. الدفاع عن الحقوق الجنسية والإنجابية.
٦. الدعوة والعمل من أجل المساواة في الحقوق.
٧. التوعية من خلال الفن والثقافة.

للمزيد من التفاصيل ، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو):

تدير اليونيدو مشروع "رائدات أعمال من منطقة المتوسط"، الذي يشمل سبع دول من جنوب وشرق المتوسط. ويدعم المشروع ريادة الأعمال النسائية من خلال نهج متكامل. كما نظم الاتحاد من أجل المتوسط واليونيدو والأسكام (جمعية غرف التجارة والصناعة لدول البحر الأبيض المتوسط) فعالية خاصة بالريادة والاستثمار النسائي (WEIP) جمعت أكثر من ٧٠ سيدة أعمال من المتوسط بهدف تعزيز التعاون وخلق فرص عمل جديدة للنساء. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) البنك الأوروبي للاستثمار (EIB)

يوفر البنك الأوروبي للاستثمار الدعم للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصاديا. يصدر البنك تقرير تتضمن نظرة عامة على أنشطته في هذا المجال، كما يسلط الضوء على مشاريع رئيسية وحالات نجاح ملموسة. توضح هذه المطبوعة بالقصص ومقاطع الفيديو والدراسات كيف يساعد التمويل والمشورة التي يقدمها البنك الدول والمناطق والمدن. للمزيد من التفاصيل يرجى الضغط على هذا الرابط.

٦) دعم لبناء السلام بقيادة نسائية: صندوق الاستجابة السريعة SHE WINS

إلى جانب المنظمات التي تدعم رواد الأعمال، يقدم "صندوق الاستجابة السريعة SHE WINS" تمويلًا للمشاريع التي تعزز دور المرأة في بناء السلام. يخصص هذا الصندوق الذي تديره مؤسسة "البحث عن أرضية مشتركة" دعمه بشكل رئيسي للمجموعات التي تقودها النساء أو التي تخدم قضايا المرأة. وتركز مبادرة التمويل العالمية هذه على معالجة الاحتياجات الملحة في مجال المرأة والسلام والأمن (WPS) عبر ٧٨ دولة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٧) المنظمة الدولية لقانون التنمية:

تنظم منظمة IDLO والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD)، بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء في المغرب، تجمعًا رفيع المستوى للقاضيات الإقليميات. ويهدف هذا المنتدى إلى إنشاء وتطوير منصة إقليمية للقاضيات. وسوف يجتمع أكثر من ٥٠ قاضية من المنطقة لوضع الأساس لهذه المنصة. الهدف هو إنشاء منصة إقليمية مستدامة تسمى "نحو منصة مشتركة لقاضيات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا". ستركز هذه المنصة على الحد من المعوقات الجندرية ، بما في ذلك المعوقات التي تحول دون مشاركة المرأة اقتصاديًا في الأنشطة الريادية ، ومعالجة العنف القائم على النوع الاجتماعي ، وتعزيز حقوق الأسرة والزواج المتساوية. من خلال تسهيل تبادل المعارف وتطوير المهارات وفرص التواصل بين القاضيات ، تسعى هذه المبادرة إلى تمكينهن كفاعلات فاعلات في تعزيز العدالة

الجندرية في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٨) السويد تتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية:

أعلنت الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدُّوَليّ (سيدا)، وهي شريك دائم لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن مساهمة كبيرة قدرها ٧٠ مليون كرونة سويدية (٧.٦٤ مليون دولار أمريكي) لبرنامج إقليمي حول "تعزيز التشغيل المنتج والعمل اللائق للمرأة في مصر والأردن وفلسطين".

يهدف البرنامَج إلى دعم النساء للاستفادة من فرص الحصول على وظائف أفضل، والأمن في أماكن العمل، والوصول المتساوي إلى التطوير المهني، والحماية الاجتماعية للأسرة، وآفاق أفضل للتنمية الشخصية والاندماج في المجتمع.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط

٩) المبادرة النسوية الأورومتوسطية:

تقود هذه المنظمة جهود تعزيز المساواة في التعليم في جَنُوب البحر الأبيض المتوسط. تجمع بين الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية، بما في ذلك وزارات التربية والتعليم ومنظمات المجتمع المدني ونشطاء المساواة بين الجنسين، لاستكشاف طرق التعامل مع النظم التعليمية من منظور المساواة بين الجنسين.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

١٠) وزارة التعاون الإنمائي الاقتصادي الألمانية الاتحادية (BMZ)

يهدف المشروع إلى التعاون مع الشبكات الوطنية والإقليمية لتنفيذ إجراءات لزيادة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية. والهدف الرئيسي هو المساعدة في تمكين وتعزيز حقوقهن الأساسية والتأكد من قدرتهن على المساهمة الفعالة في صياغة سياسات تعزز المساواة بين الجنسين والإدماج في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

"مصر والأردن ولبنان وفلسطين وتونس والمغرب".

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط

١١) الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية:

أنشأت الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية مشروعًا مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يسمى برنامج الشراكة الدنماركية العربية (DAPP)، حيث تركز المرحلة الجديدة منه بشكل خاص على تعزيز المساواة بين الجنسين وتحفيز مشاركة

المرأة الاقتصادية والسياسية في الأردن والمغرب وتونس ومصر.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

١٢) وزارة الخارجية الهولندية:

تضع هولندا المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة على رأس أولوياتها من خلال سياستها الخارجية. تركز جهودهم على أربعة محاور: تعزيز القيادة النسائية والمشاركة في صنع القرار. زيادة التمكين الاقتصادي وتعزيز مناخ اقتصادي أفضل للمرأة. منع واستئصال العنف ضد المرأة والفتيات. تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. تمتلك هولندا صندوقًا مهمًا ، وهو صندوق الهدف الخامس للتنمية المستدامة ، بقيمة ٥٠٠ مليون يورو للفترة ٢ ٢٠٢١-٢٠٢٥ ، يدعم المساواة في الحقوق للمرأة والفتيات والمساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الإنجابية والجنسية. وتشمل الصكوك المحددة ضمن هذا الصندوق صندوق قوة المرأة ، وصندوق المرأة والسلام والأمن (WPS) ، وصندوق الشراكة للصحة والحقوق الإنجابية والجنسية (SRHR).

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في مصر:

١) مبادرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصر:

نفذت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مصر عدة مشاريع ومبادرات ناجحة تم الانتهاء منها منذ ذلك الحين. يتم تجميعها هنا حسب المجال الموضوعي:

- مواجهة التمييز بين الجنسين في التعليم - توسيع التعليم من أجل المساواة بين الجنسين(٢٠١٦-٢٠١٧)
- التمكين الاقتصادي - تفعيل إدماج المرأة في سلاسل القيمة (٢٠١٣-٢٠١٥)
- دعم المجموعات الإنتاجية الريفية التي تقودها النساء (٢٠١٤-٢٠١٦)
- خلق أماكن عمل آمنة وصديقة للمرأة في مجال الأعمال الزراعية (٢٠١٥-٢٠١٨)
- إنهاء العنف ضد المرأة - زيادة وصول المرأة إلى العدالة (٢٠١٥-٢٠١٦)
- القيادة والمشاركة السياسية - تحفيز مهارات الشباب والمشاركة المدنية (٢٠١٥-٢٠١٦)

التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر :يقع هذا المشروع ضمن برنامج التعاون المتعدد الأطراف للفترة ٢٠٢١-٢٠٢٤ للمساواة بين الجنسين في مصر الذي تدعمه الوكالة الكورية للتعاون الدولي (KOICA) ويتم إدارته وتنفيذه

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة مصر بالشراكة مع المجلس القومي للمرأة (NWC) ووزارة الدولة للتعاون الدولي ووزارة التربية والتعليم الفني ووزارة القوى العاملة وبالتعاون مع المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع حكومة مصر والاتحاد الأوروبي:

تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنفيذ مشروع "تمكين المرأة والإدماج الاقتصادي والمالي في الريف المصري – استجابة لكوفيد ١٩" ، حيث يوجد مكون يركز على دعم إنهاء العنف ضد المرأة والفتيات لتعزيز وصول المرأة إلى خدمات الحماية والاستجابة ورفع الوعي حول الأسباب الجذرية وآثار أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي المختلف ضد المرأة.

يهدف النشاط على وجه التحديد إلى تطوير قدرات الفنانين المحليين من صعيد مصر على استخدام مسرح المنتدى لمواجهة التمييز بين الجنسين. لمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) برنامج المواهب الشابة التابع للوريال اليونسكو للمرأة في علم مصر:

يهدف برنامج زمالة المواهب الشابة التابع للوريال اليونسكو للمرأة في علم مصر إلى تعزيز مشاركة الشابات المصريات في مجال العلوم. يسعى هذا البرنامج إلى اكتشاف والاعتراف بالشابات الموهوبات المتخصصات في علوم الحياة (بما في ذلك علم الأحياء والكيمياء الحيوية والفيزياء الحيوية وعلم الوراثة وعلم وظائف الأعضاء وعلوم الأعصاب والتكنولوجيا الحيوية والبيئة وعلم السلوك الحيواني) وكذلك العلوم الفيزيائية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) سفارة المملكة المتحدة بالقاهرة:

يهدف إلى مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في مصر. يقدم الدعم للجهود المبذولة لمكافحة العنف ضد النساء. سيتم تمويل صندوق المملكة المتحدة (Laha w Maha/ For Her, With Her) من خلال صندوق الاستقرار والأمن والنزاع في المملكة المتحدة (CSSF)، وهو برنامج حكومي بريطاني ينفذ مشاريع لمعالجة العنف وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم. يتم إبلاغ صندوق المملكة المتحدة ومعها لها بالأدلة على أفضل الممارسات من برنامج المساعدات البريطانية الرئيسي الذي يعمل على منع العنف ضد النساء والفتيات. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) الوكالة الكورية للتعاون الدولي (كوكا):

أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشروع "التمكين الاقتصادي للمرأة في مصر" ،وهو برنامج مدته ثلاث سنوات تموله

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

الوكالة الكورية للتعاون الدولي (كوكا) يهدف إلى توسيع وتعزيز قطاع التعليم والتدريب المهني البناء على الاستثمارات السابقة وتوسيع نطاقها.

مناطق المستهدفة: التنفيذ مفتوح لمحافظات القاهرة والإسكندرية وبني سويف.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٦) المجلس القومي للمرأة والبنك المركزي المصري والاتحاد الأوروبي وسفارة المملكة المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة:

أعلن المجلس القومي للمرأة، والبنك المركزي المصري، والاتحاد الأوروبي، وسفارة المملكة المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مصرعن إطلاق مشروع "تمكين المرأة والإدماج المالي والاقتصادي في الريف المصري".

تم إطلاق المشروع بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، بهدف التركيز على الجهود الهائلة التي تبذلها النساء والفتيات في رسم مستقبل أكثر مساواة وتعافي كامل من جائحة كوفيد -١٩.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٧) صندوق كندا للمبادرات المحلية – مصر:

CFLI هو برنامج مصمم لدعم المشاريع الصغيرة النطاق والأثر الكبير في الدول النامية، التي تتوافق مع المجالات الأولوية للشؤون العالمية في كندا للتواصل. يتم توجيه البرنامج إلى المشاريع التي تم تصورها وتصميمها بشكل رئيسي من قبل الشركاء المحليين. يتم اختيار المشاريع والموافقة عليها من قبل السفارة الكندية أو السفارة العالية ذات الصلة. يعمل CFLI أيضًا على دعم العلاقات الثنائية الإيجابية بين كندا والدول المستفيدة ومجتمعاتها المدنية، من خلال تعميق الاتصالات ودعم الجهود المحلية.

يجب أن تتوافق جميع المشاريع مع أولوية واحدة على الأقل من أولويات برنامج صمم المبادرات المحلية الكندية (CFLI) التالية. يجب معالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، كأولوية قطاعية، بشكل مناسب في كل اقتراح، بغض النظر عن الموضوع الفرعي والموضوع المختار

– الحوكمة الشاملة، بما في ذلك التنوع وحقوق الإنسان والتعددية السلمية.

– مشاركة المرأة والشباب في صنع القرار والعمليات السياسية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل نسوي موجهة للمرأة اللبنانية وقضاياها:

١) الوكالة الكندية للتنمية الدولية (سيدا) لبنان – المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات:

يهدف المشروع إلى تحسين حياة النساء والفتيات اللبنانيات والسوريات من خلال تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية الوطنية والمحلية الرئيسية وشركاء تنفيذ خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية (LCRP) على دعم صياغة السياسات مراعية للنوع الاجتماعي.

يعمل المشروع أيضًا على دمج النوع الاجتماعي في خطة الاستجابة للأزمة اللبنانية (LCRP) لضمان أن تضع جهود التنمية والإنسانية في اعتبارها خبرات واحتياجات ومساهمات النساء والفتيات.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام الإنساني (WPHF):

أعلن صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام الإنساني (WPHF) بالاشتراك مع الأمم المتحدة في لبنان عن إطلاق ستة مشاريع شعبية لتعزيز مشاركة المرأة في عملية الاستجابة والتعافي من انفجار ميناء بيروت – إلى جانب الإطلاق الرسمي لصندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام الإنساني في لبنان.

يعتبر WPHF أداة تمويل مرنة وسريعة تدعم التدخلات النوعية لتعزيز قدرة النساء المحليات في جميع أنحاء العالم على منع النزاعات والاستجابة للأزمات والطوارئ واغتنام فرص بناء السلام الرئيسية.

بدعم من حكومة ألمانيا، سيقدم WPHF في لبنان التمويل إلى ست منظمات حقوقية نسوية محلية.

للمزيد من التفاصيل وهنا أيضًا.

٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وحكومة كندا والجامعة اللبنانية الأمريكية:

أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع حكومة كندا، بالشراكة مع المعهد العربي للمرأة (AiW) في الجامعة اللبنانية الأمريكية (LAU) مشروع "المرأة في القيادة" في مبنى الجامعة اللبنانية الأمريكية.

لا تزال النساء في لبنان ممثلات تمثيلًا ناقصًا في الحياة السياسية والعامة بسبب مجموعة من الحواجز البنيوية والمعايير الثقافية التي تبرز النخب الذكورية والهياكل العائلية التي يهيمن عليها الذكور.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

٤) صندوق الأمم المتحدة للسكان – (UNFPA):

منذ عام ٢٠٢١، دمج صندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان المساعدة النقدية في برنامج إدارة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، سواء في شكل مساعدة نقدية طارئة للاحتياجات الفورية (ECA) والمساعدة النقدية المتكررة (RCA) (حتى ٦–١٢ شهرًا) وقد تشمل النقل نقدا (CfT) حسب الحاجة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) الاتحاد الأوروبي **(EU):**

يهدف هذا المشروع إلى تعزيز المساواة الكاملة وغير المشروطة بين الرجال والنساء في لبنان من خلال الحد من العنف القائم على النوع الاجتماعي من خلال تمكين المرأة وتعزيز الآليات المؤسسية القائمة التي تعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في المغرب:

١) منظمة كير الدولية **(CARE International):**

تعمل منظمة كير الدولية مع الشركاء الوطنيين لدعم الأفراد والعائلات من المجتمعات الأكثر حرمانًا من خلال المساهمة في تحقيق فرص متساوية.

تولي منظمة كير المغرب اهتمامًا خاصًا بالشباب والنساء من الفئات الريفية والحضرية المهمشة حيث لا يزال عدم المساواة الشديد بين السكان الحضر والريف مشكلة قائمة.

تركز منظمة كير المغرب على:

– تحسين جودة التعليم في المغرب، ولا سيما تعليم مرحلة الطفولة المبكرة.

– تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة والشباب.

– تشجيع المشاركة المدنية للمرأة والفتيات.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **(USAID):**

في عام ١٩٩٦، بدأت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) نشاط تعليم الفتيات (GEA) لمساعدة حكومات

البلدان المضيفة والقطاع الخاص والكيانات غير الحكومية في صياغة وتأسيس وتنفيذ مبادرات وطنية لتعليم الفتيات. تم تصميم هذه المبادرات لضمان زيادة كبيرة في الفرص التعليمية للفتيات في مستوى التعليم الابتدائي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) منظمة أوكسفام الدولية (**Oxfam International**):

تنفذ أوكسفام مشاريع مختلفة في المغرب تتناول عدم المساواة بين الجنسين، على الرغم من أن عناوين المشاريع المحددة قد تختلف تبعًا التركيز الحالي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) مؤسسة الأطلس الكبير (**High Atlas Foundation**):

تدعم هذه المنظمة غير الربحية المغربية مبادرات التعليم في المغرب القروي، مع التركيز على تعليم الفتيات، مما يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين على المدى الطويل.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) مؤسسة الملك محمد السادس للتعليم:

تدعم هذه المؤسسة المغربية المبادرات التعليمية في جميع أنحاء البلاد. في حين أنها لا تركز فقط على المساواة بين الجنسين، فإن تعليم الفتيات يعد جانبًا رئيسيًا من عملها، مما يساهم في سد الفجوة بين الجنسين.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٦) صندوق المبادرات المحلية الكندية – المغرب:

صمم برنامج المبادرات المحلية الكندية (CFLI) لدعم المشاريع الصغيرة ذات التأثير الكبير في البلدان النامية، والتي تتماشى مع مجالات الأولوية الموضوعية لوزارة الشؤون الخارجية الكندية. البرنامج موجه للمشاريع التي يتم تصميمها وتصميمها بشكل أساسي من قبل الشركاء المحليين. يتم اختيار المشاريع والموافقة عليها من قبل السفارة أو المفوضية العليا الكندية ذات الصلة.

يجب أن تتوافق جميع المشاريع مع أولوية واحدة على الأقل من أولويات برنامج صمم المبادرات المحلية الكندية التالية:

– السلام والأمن، مع التركيز على منع النزاعات وبناء السلام.

– نمو يعود بالفائدة على الجميع، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية للمرأة والوظائف اللائقة والريادة في الأعمال

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

التجارية، والاستثمار في أفقر الفئات وأكثرها ضعفًا، وحماية المكاسب الاقتصادية.

– المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات.

– الكرامة الإنسانية، بما في ذلك الصحة والتعليم والتغذية.

– العمل البيئي والمناخي مع التركيز على التكيف والتخفيف، وكذلك على إدارة المياه.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في سوريا:

١) هيئة الأمم المتحدة للمرأة **(UN Women)**:

أنشأت هيئة الأمم المتحدة للمرأة المجلس الاستشاري للمرأة السورية للمساهمة في محادثات السلام وتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية السورية.

دعم مشاركة المرأة السورية في العملية السياسية السورية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط .

٢) الارتقاء بالمرأة السورية **(Uplifting Syrian Women)**:

مبادرة رقمية غير ربحية تعليمية وتوعوية تأسست في مارس ٢٠٢١، تهدف إلى مساعدة النساء السوريات من جميع الأعمار وتقدم خدمات احترافية مجانية عبر الإنترنت.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**:

يركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سوريا على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

يقومون بتنظيم معسكرات تدريبية وورش عمل، ويوفرون الوصول إلى منصة فدادا التي تقدم الدعم النفسي والاجتماعي.

تتيح هذه المنافذ للنساء والشباب اكتساب وجهات نظر جديدة وتشكيل حياتهم الخاصة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) جنة الإنقاذ الدولية **(IRC)**:

تنفذ لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) برامج مختلفة في سوريا تلبي احتياجات النساء والفتيات، بما في ذلك التدريب على سبل كسب العيش والدعم النفسي الاجتماعي والاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي (GBV).

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) صندوق سوريا للسلام والتنمية (**STPD**):

يركز على المبادرات الاقتصادية والتعليمية وبناء السلام.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٦) صندوق الأمم المتحدة للمرأة من أجل السلام الإنساني (**WPHF**):

أطلق صندوق الأمم المتحدة للمرأة من أجل السلام الإنساني (WPHF) دعوة لتقديم مقترحات في سوريا لدعم المنظمات غير الحكومية (NGOs) التي تعمل على مشاركة المرأة وقيادتها في التخطيط الإنساني والاستجابة للأزمات، وكذلك تلك التي تعمل على ضمان حماية النساء والفتيات ،و تعزيز سلامتهن وأمنهن وصحتهن العقلية وحقوقهن الإنسانية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في فلسطين:

١) الخطة الوطنية للعمل (**NAP**) لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن:

لطالما تم استبعاد النساء الفلسطينيات إلى حد كبير من جهود الحوار الرسمي لإنهاء الانقسام السياسي الفلسطيني. لم يتم سماع أصواتهن ولم يتم تضمين مخاوفهن في محادثات المصالحة المختلفة التي أجريت والاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ عام ٢٠٠٥ لمعالجة هذه التحديات.

عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع الشركاء الوطنيين الرئيسيين لتعزيز التزامات المرأة والسلام والأمن (WPS) في فلسطين. تسترشد برامج هيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن المرأة والسلام والأمن بسلسلة من الالتزامات بحقوق المرأة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) الصندوق الاستئماني للأمم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة:

تساهم الأنظمة الأبوية والمعايير الجندرية غير المتكافئة السائدة في دولة فلسطين في ترسيخ ثقافة العنف القائم على النوع الاجتماعي وغياب المساءلة. علاوة على ذلك، تواجه النساء المقيمات في القدس الشرقية حواجز كبيرة في الوصول إلى خدمات الدعم الحكومية للناجيات من العنف، بينما تعيق الموارد المحدودة داخل المنظمات غير الحكومية جهود ضمان سلامة المرأة. تتفاقم هذه القضية بسبب التحديات طويلة الأمد، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي طويل الأمد لمعالجة هذا التحدي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام الإنساني **(WPHF)**:

يدعم صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام الإنساني (WPHF) المنظمات النسوية المحلية في فلسطين لمنع النزاعات وتعزيز الصمود الاقتصادي للمرأة ومشاركتها الفاعلة في بناء السلام والاستجابة لفيروس كوفيد -١٩ في الخطوط الأمامية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

يطلق صندوق الأمم المتحدة للمرأة والسلام الإنساني نداء تمويل جديد لدعم المجتمع المدني النسوي والاستجابة للأزمة المتصاعدة والاحتياجات الإنسانية في فلسطين. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان **(UNFPA)** :

تلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان ٣ ملايين دولار أمريكي من الصندوق المركزي للأمم المتحدة للاستجابة للطوارئ (UN CERF) لدعم بشكل أساسي المنظمات التي تقودها النساء والمجتمعات المحلية التي تعمل على منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في فلسطين. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) منظمة نساء من أجل نساء دولي **(Women for Women International)**:

تعمل منظمة نساء من أجل نساء دولي في الضفة الغربية مع العديد من منظمات المرأة المحلية، بما في ذلك جمعية الدفاع عن العائلة، وسوا – معا لأجل الحاضر والمستقبل، ومركز القدس للمرأة، وجمعية نشاطات المرأة، ومركز اسكار النسوي.

تدعم هذه المنظمات النساء اللواتي يواجهن العنف وانعدام الأمن الغذائي والبطالة في منطقة صراع طويلة الأمد.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في تونس:

١) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في تونس:

أعلن مكتب الشؤون الشرقية بوزارة الخارجية الأمريكية وسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في تونس عن منحة قدرها ١.٥ مليون دولار الأمريكي إشعار بفرصة التمويل.

يهدف هذا التمويل إلى معالجة نقاط الضعف في القطاع الزراعي التونسي بسبب تغير المناخ، مع التركيز على الأمن الاقتصادي وتمكين المرأة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) هيئة الأمم المتحدة للمرأة **(UN Women)**:

أطلقت هيئة الأمم المتحدة للمرأة طلب تقديم مقترحات لتنفيذ آليات لحماية حقوق المرأة والفتاة وبناء قدرات الفاعلين المحليين لتعزيز مساهمة المرأة في التنمية والتماسك الاجتماعي في تونس.

تهدف هيئة الأمم المتحدة للمرأة إلى تحقيق نتائج في مجالات العمل التالية:

– تنفيذ آليات لحماية حقوق المرأة والفتاة ومنع التطرف العنيف.

– رفع الوعي وتعزيز قدرات الفاعلين على المستوى المحلي: من خلال التدريبات والأدوات لتعزيز مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والتماسك.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) الحكومة البريطانية:

المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة العامة وصنع القرار من العوامل الحاسمة لعمل ديمقراطية فاعلة ومجتمع مستدام.

يركز المشروع على "المضي قدما نحو تغيير تحولي بين الجنسين في المجتمع التونسي".

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

٤) الاتحاد الأوروبي (EU) برنامج دعم بناء القدرات الاقتصادية للمرأة:

يقدم هذا البرنامج التدريب والموارد والدعم المالي لرائدات الأعمال في تونس. لمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD):

"تعزيز القيادة النسائية في الحكم المحلي" في تونس: تعزيز مشاركة المرأة في المجالس المحلية وعمليات صنع القرار. الوكالة الفرنسية للتنمية هي شريك رئيسي لتونس وتعمل في البلاد منذ عام ١٩٩٢. وتماشيا مع السياسات الوطنية للبلاد، تدعم الوكالة الفرنسية للتنمية التحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتم التأكيد على هذا الالتزام في عام ٢٠١٦ بالإعلان عن دعم استثنائي بقيمة مليار يورو على مدار ٥ سنوات.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في الأردن:

١) صندوق المرأة للسلام الإنساني (WPHF):

يتعاون صندوق المرأة للسلام الإنساني (WPHF) مع منظمات المجتمع المدني المحلية والناشطات النسويات في الأردن.

تهدف مشاريعهن إلى دمج نهج النوع الاجتماعي في التخطيط الإنساني، وزيادة مشاركة المرأة في بناء السلام، ومعالجة الاحتياجات الخاصة خلال الأزمات. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA):

يدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في البرامج الإنسانية في الأردن.

تركز جهودهم على معالجة الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات خلال الأزمات وتعزيز مشاركتهن في بناء السلام والتعافي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) برنامج واحات هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

يجسد برنامج واحات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في الأردن روح العمل الإنساني المستجيب لقضايا النوع الاجتماعي.

أنشأ البرنامج ٢٢ مركزًا تمكن أكثر من ٣٠,٠٠٠ فرد، ومعظمهن من اللاجئات السوريات والنساء الأردنيات

المستضعفات. يمول البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي، وصندوق مدد، وحكومات أخرى بالشراكة مع وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) المجلس الدولي للبحوث والتبادلات **(IREX)**:

المجلس الدولي للبحوث والتبادلات (IREX) منظمة غير ربحية مقرها واشنطن تمول مشاريع حول العالم.

يسلط موقعه الإلكتروني الضوء على البرامج التي تدعم القادة الأردنيين الشباب ليصبحوا خبراء في قضايا النوع الاجتماعي، ويعلمون الطلاب كيفية العمل ضد الصور النمطية الجندرية، ويعززون الإدماج.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) الشؤون العالمية الكندية:

الشؤون العالمية الكندية هي وزارة الخارجية في الحكومة الكندية، وهي مانح رئيسي لقضية تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة في الأردن.

في عام ٢٠١٦، أعلن رئيس الوزراء جاستن ترودو تخصيص ٤٥.٣ مليون دولار لمساعدة الحكومات المحلية في الأردن ودول أخرى في الشرق الأوسط في مشاريع تعزز تمكين المرأة وكذلك التنمية الاقتصادية الشاملة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٦) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية **(USAID)**:

تعد الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية داعما ماليا رئيسيا للبرامج التي تهدف إلى النهوض بقضية المساواة بين الجنسين في الأردن.

دخلت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في شراكة مع الحكومة الأردنية ومنظمات المجتمع المدني لدعم رفاهية وتمكين المرأة والفتيات.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في ليبيا:

١) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ليبيا عبر كافة المجالات. كما

يهدف إلى تغيير موازين القوى ومعالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة بين الجنسين من خلال إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع البرامج والمشاريع التي ينفذها.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق مع الشركاء الوطنيين ومنظمات المجتمع المدني.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) مبادرة مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة:

تعاونا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع منظمات المجتمع المدني التي تعمل على دعم المرأة والشباب، بما في ذلك المهاجرين، في ليبيا، كما أنهم أطلقا مبادرة مشتركة لدعم هذه المنظمات.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (**USAID**)

يقدم برنامج "التمكين الاقتصادي للمرأة الليبية" (LWEE) الذي تدعمه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التدريب على إدارة الأعمال التجارية وفرص الحصول على التمويل لرائدات الأعمال الليبيات.

يساهم هذا البرنامج في تعزيز دور المرأة اقتصاديًا وإتاحة المجال لها للمشاركة بشكل أكبر في النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي في ليبيا. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) سفارة هولندا في ليبيا:

أطلقت سفارة هولندا في ليبيا "أكاديمية أطوار لقيادة المرأة" التي تهدف إلى دعم وتمكين النساء الليبيات لتقلد المناصب القيادية، وتعزيز قيادات نسائية قوية ومرنة لمستقبل ليبيا. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا:

أطلقت سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في ليبيا برنامجًا لدعم المشاريع المجتمعية التي تصل قيمتها إلى ٥٠٠٠ دولار أمريكي لكل مشروع.

من ضمن المشاريع الممولة، تلك التي تركز على قضايا المرأة مثل "المبادرات المجتمعية التي تلبي احتياجات متنوعة، بما في ذلك تمكين المرأة".

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

قائمة بأهم مصادر تمويل موجهة للمرأة وقضاياها في الجزائر:

١) سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في الجزائر:

مشاريع MEPI الإقليمية: يدير المعهد الوطني الديمقراطي هذا المشروع الإقليمي الذي يسعى إلى تعزيز قدرات الشباب في جميع أنحاء المغرب العربي لمشاركة أكثر فاعلية في الأحزاب السياسية والعملية السياسية.

تعزيز المشاركة السياسية للمرأة: يهدف هذا المشروع الذي يديره المعهد الوطني الديمقراطي أيضًا على مدى عامين إلى بناء قدرات النساء المنتخبات حديثًا في البرلمان، وزيادة المشاركة السياسية والنشاط للمرأة الجزائرية، وتعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني الجزائري على مراقبة الانتخابات المستقبلية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢) جمعية الغيث مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

أجرت هذه الجمعية دراسة اجتماعية واقتصادية للنساء في ٢٤ بلدية عام ٢٠١٥ بدعم من صندوق الأمم المتحدة للمرأة للمساواة بين الجنسين.

تسعى الدراسة إلى دعم النساء الريفيات الجزائريات وإخراجهن من دائرة الفقر، كما تعمل على تمكين النساء الأخريات في المجتمعات الريفية والنائية بالجزائر.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسف، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، منظمة العمل الدولية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة **(UNIFEM)**:

تنفيذ البرنامج المشترك للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجزائر: يعتبر هذا البرنامج المشترك الذي صمم بمشاركة العديد من الوزارات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، مدعومًا من سبع جهات تابعة للأمم المتحدة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM). يهدف البرنامج إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الجزائر.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤) مجلس أوروبا:

برنامج "الدعم الإقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية في جنوب المتوسط": يدعم البرنامج حاليًا ثماني منظمات مجتمع مدني من خلال مشروع التعاون المتوسطي الأوروبي لحماية المرأة والفتاة من العنف، الذي ينسقه المركز الشمالي الجنوبي التابع لمجلس أوروبا.

يركز المشروع على مبادرة الرابطة الجزائرية " الجزائريات" التي تهدف إلى تعزيز قدرات التدخل للجهات الفاعلة المؤسسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مساعدة أفضل للنساء ضحايا العنف.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥) مشروع بورجن: تمكين المرأة في الجزائر:

يشجع مشروع بورجن تمكين المرأة في الجزائر من خلال مبادرات مختلفة، مثل تعزيز حرية المرأة في ارتداء ما تريد

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

وزيادة تمثيل المرأة في البرلمان.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٧. أمثلة عامة للتمويلات النسوية المستقلة:

١. صندوق دورية النسوي: هو آلية تمويلية مبتكرة تهدف إلى دعم الحركات النسوية والمبادرات المعنية بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. يتميز هذا الصندوق بمرونته وقدرته على الاستجابة السريعة لاحتياجات المنظمات النسوية، موفرًا الدعم المالي لمشاريع تعمل على مواجهة التحديات الجنسانية في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية. صندوق دورية النسوي يلتزم بتقديم التمويل بطريقة تحترم الخصوصية الثقافية للمجتمعات التي يعمل فيها ويشجع على الابتكار والمبادرة في مجال العمل النسوي. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢. صندوق العمل العاجل للنشاط النسوي: يقدم دعمًا ماليًا سريعًا ومرنًا للمنظمات والمبادرات النسوية التي تواجه ظروفًا طارئة أو فرصًا فريدة تتطلب استجابة عاجلة. يمكن أن تشمل هذه الظروف تهديدات بالعنف، فرص للمشاركة السياسية الحاسمة، أو الحاجة الملحة لحماية حقوق المرأة في سياقات الأزمات. هذا الصندوق يعترف بأهمية الاستجابة السريعة لضمان فعالية العمل النسوي ويسعى لتوفير الدعم اللازم للحفاظ على زخم الحركات النسوية وقدرتها على التأثير في الظروف العاجلة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣. جمعية حقوق المرأة في التنمية **(AWID)**: تؤكد على أهمية زيادة الدعم المباشر للحركات النسائية والنسوية، خاصة في الجَنُوب العالمي. AWID المدافعون/ات عن الممولين/ات لكسر التابوهات إلى الدعم عبر حركة العمل ومواءمة الاستثمارات وتقديم المنح مع النسوي والعدالة الاجتماعية والقيم. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤. مؤسسة **Astraea**: الأموال الجهود لجعل التغيير الاجتماعي والثقافي كجزء من التغييرات القانونية والسياسية. أنها تسلط الضوء على أهمية قوية استقلال الحركات النسائية وتغيير السياسات من أجل حقوق المرأة والتأكيد على الحاجة إلى صندوق التغيير للعمل الثقافي، مثل الفنون النشاط والاتصالات الاستراتيجية ، لتحويل الممارسات القمعية. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٥. بروسبيرا – الشبكة الدولية للمرأة الأموال: تركز على نهج التقاطع في التمويل الاعتراف بتنوع الحركات متعدد الطبقات احتياجات النشطاء، بما في ذلك أولئك الذين هم من النساء والفتيات والهويات الجندرية. لقد أظهرت قدرة

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

فريدة على توفير الموارد للفئات المهمشة النشطاء والناشطات والمنظمات في السياقات المعقدة.
يدعو إلى ٥٠ ٪ على الأقل من جميع تعهدات التمويل من الجيل المساواة بين المشاركين في المنتدى مباشرة إلى صندوق مستقل، نساء، فتيات، وعبر تقودها المنظمات النسوية والحركات. أتيت التبرعات لتوفير الاستجابة السريعة، على المدى الطويل، الأساسية، ومرونة التمويل مباشرة إلى النسوية والمنظمات والحركات الأخرى الممولين في توجيه الموارد إلى هذه المجموعات. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٦. المرأة شبكة التمويل **(WFN)** :هو مجتمع من أكثر من ١٢٠ المرأة الأموال والمؤسسات المساواة بين الجنسين الممولين/ات عبر ١١ بلدا. WFN تهدف إلى خلق وتطوير الجوانب الجنسانية–عدسة نهج العمل الخيري لتحقيق المساواة والعدالة بين الجنسين على الصعيد العالمي. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٧. الصندوق العالمي للنساء: هو معروف عن تقدم مرونة النسوية تمويل الوقود العمل الجماعي و خلق تغيير حقيقي. وهي تركز على دعم العدالة بين الجنسين المنظمات والمبادرات والحركات في جميع أنحاء العالم ، مؤكدا الحرجة الفجوة في التمويل المحلي منظمات حقوق المرأة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٨. العمل الخيري النساء: يستكشف التمويل النسوي، وتقدم نظرة ثاقبة أنواع التمويل التي تؤثر على التغيير الاجتماعي. يوفر الموقع منصة النشطاء/الناشطات الممولين/ات والمنظمات للتعرف والتعامل مع النسوي التمويل مبادئ واستراتيجيات. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

هذه المنظمات والشبكات حاسمة في توفير الدعم المالي اللازم لمجموعات العمل النسوية، والبدء ومواصلة جهودها الرامية إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية. كل فريدة من نوعها فرص التمويل من المنح المباشرة إلى شراكات استراتيجية تهدف إلى تمكين الحركات النسائية والنسوية ومعالجة الحواجز النظامية التي يواجهونها.

وبالتالي، عرض هذا الفصل أهم الفرص التمويلية النسوية تهدف إلى دعم مجموعة واسعة من المجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية، من مكافحة العنف القائم على نوع الجنس إلى تعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي، والأزمات واستجابة السلام. أنها توفر الموارد ليس فقط الدعم الفوري الذي يحتاجه المشروع ولكن أيضا أوسع التغييرات الشاملة التي تهدف إلى تحسين حياة النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ومنطقة جنوب المتوسط بشكل خاص وحصري في هذا الدليل.

الفصل الخامس: التنفيذ النسوي والتوصيات

يركز الفصل الأخير على تنفيذ التمويل النسوي بشكل فعال يتطلب مراعاة مجموعة من العناصر الرئيسية التي تضمن أن الأموال المخصصة تحقق الأثر المرجو في دعم النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين والحركة/الحراك النسوي في منطقة جنوب المتوسط، والتي تركز على أهم العناصر الرئيسية التالية لتنفيذ التمويل النسوي بشكل فعال:

١. **فهم السياق المحلي – القاعدي:** يجب أن تكون الجهات المانحة على دراية بالديناميكيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للمجتمعات التي يستهدفونها. يتيح هذا الفهم تصميم برامج تمويل تتناسب مع الاحتياجات الخاصة والتحديات التي تواجه النساء في هذه المناطق.

٢. **المشاركة والشمولية:** تأكيد أهمية مشاركة النساء في جميع مراحل العملية، من التخطيط والتصميم إلى التنفيذ والتقييم. يجب أن تكون البرامج تشاركية وتعكس احتياجات وتطلعات النساء المستفيدات.

٣. **التركيز على بناء القدرات:** توفير الدعم ليس فقط في شكل تمويل مالي ولكن أيضًا من خلال تطوير المهارات، التدريب، والإرشاد. يساهم هذا في تعزيز القدرات المؤسسية والفردية للمنظمات النسوية والنساء القائدات.

٤. **المرونة والاستجابة للتغيير:** القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية أمر ضروري لنجاح البرامج. يجب أن تكون الجهات المانحة مستعدة لتعديل الأهداف والأساليب بناءً على التطورات الجديدة.

٥. **الاستدامة المالية:** ضمان استدامة المشاريع من خلال استراتيجيات تمويل مدروسة تتجاوز الدعم الأولي. هذا يمكن أن يشمل تطوير نماذج الإيرادات المستقلة وبناء شراكات مع القطاع الخاص والحكومات.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

٦. **التقييم والمتابعة:** وضع آليات فعالة للتقييم والمتابعة لقياس التأثير وتحديد التحديات والفرص للتحسين. يساعد هذا في ضمان الشفافية والمساءلة وتعزيز التعلم المستمر.

٧. **دعم الشبكات والتحالفات:** تشجيع تشكيل الشبكات والتحالفات بين المنظمات النسوية لتبادل الموارد والخبرات وتعزيز الحركات النسوية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

٨. **التكامل بين الأجندات:** ضمان أن يكون التمويل النسوي جزءًا من جهود التنمية الأوسع نطاقًا، مع التركيز على الربط بين المساواة بين الجنسين والأهداف الأخرى مثل الحق في التعليم، الصحة، والمشاركة الاقتصادية.

٩. **معالجة العنف ضد النساء والفتيات:** تخصيص موارد للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات كجزء لا يتجزأ من برامج التمويل النسوي، بما في ذلك الدعم للخدمات الوقائية والاستجابة.

١٠. **التركيز على النساء الأكثر تهميشًا:** ضمان أن تصل البرامج إلى النساء الأكثر تهميشًا، بما في ذلك النساء في المناطق الريفية، النساء ذوات الإعاقة، والنساء في سياقات النزاع.

١١. **القدرة على الاستخدام الصحيح للتمويل المرن:** يجب تدريب المجموعات والمبادرات المنظمات المستفيدة على كيفية استخدام التمويل المرن بطريقة تمكنها من التجاوب مع الاحتياجات المتغيرة دون المساس بأهدافها الأساسية. يشمل ذلك وضع خطط مالية تتضمن استراتيجيات للتكيف مع الفرص والتحديات الجديدة.

١٢. **ضمان التقاطعية في التنفيذ:** يجب أن تأخذ برامج التمويل في الاعتبار التقاطعية بين الجنس والعرق والطبقة والهوية الجنسية وغيرها من الهويات لضمان عدم إغفال أي مجموعة من النساء. يعني ذلك الاعتراف بالتحديات الفريدة التي تواجه النساء المختلفات وتصميم البرامج بطريقة تلبي هذه الاحتياجات المتنوعة.

عند تطبيق هذه العناصر الرئيسية، يمكن للتمويل النسوي أن يحدث فارقًا ملموسًا في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في منطقة جنوب المتوسط وخارجها.

لضمان فعالية التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، يمكن تضمين مجموعة من التوصيات الأساسية التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء. إليك بعض من هذه التوصيات:

١. **تعزيز الشراكات المحلية:** تشجيع التعاون بين المانحين والمنظمات المحلية لضمان التوافق بين برامج التمويل والاحتياجات الفعلية للمجتمعات. يساعد هذا في بناء برامج مستدامة تعكس السياقات والأولويات المحلية.

٢. **التركيز على بناء القدرات:** دعم برامج بناء القدرات للمنظمات النسوية لتعزيز إدارتها، القيادة، والتخطيط الاستراتيجي. هذا يشمل تدريبات على كيفية جمع الأموال، إدارة المشروعات، والتواصل الفعال.

٣. **تمويل مرن ومستجيب:** تقديم تمويل مرن يمكّن المنظمات من التكيف مع التحديات المتغيرة والفرص الجديدة. يشمل ذلك دعم التكاليف التشغيلية والاستجابة السريعة للأزمات بالإضافة إلى تمويل المشروعات الطويلة الأمد.

٤. **ضمان التقاطعية والشمولية:** تصميم برامج تأخذ بعين الاعتبار التقاطعية بين النوع الاجتماعي والعرق والطبقة والهوية الجنسية وغيرها، لضمان عدم إغفال أي مجموعة من النساء.

٥. **تعزيز الوصول إلى المعلومات والموارد:** توفير المعلومات والموارد بلغات متعددة وبطرق سهلة الوصول لتمكين المزيد من المنظمات النسوية من الاستفادة من فرص التمويل.

٦. **دعم المشاريع التي تعالج الأسباب الجذرية للتمييز ضد النساء:** تمويل المشاريع التي تسعى لتغيير النظم والممارسات الاجتماعية الضارة، مثل مكافحة العنف ضد النساء، وتعزيز الحقوق الجنسية والإنجابية.

٧. **تشجيع الابتكار والمبادرات الريادية:** دعم المشاريع الابتكارية والريادية التي تساهم في تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، بما في ذلك مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء.

٨. **مراقبة وتقييم فعال:** تطبيق أنظمة مراقبة وتقييم قوية لقياس تأثير التمويل والبرامج على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، مع التأكيد على تعلم الدروس وتحسين الممارسات.

٩. **دعم الحوار والمشاركة:** تشجيع الحوار بين المانحين، المنظمات المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الشفافية، المشاركة، والتعاون في تنفيذ برامج التمويل النسوي.

١٠. **التأكيد على الاستدامة والأثر طويل الأمد:** تصميم برامج التمويل بشكل يضمن استدامة الأثر والنتائج على المدى الطويل، بما في ذلك تطوير استراتيجيات لتحقيق الاستقلالية المالية للمنظمات النسوية.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن تحقيق تقدم كبير نحو تمكين النساء وتعزيز المساواة بين الجنسين في منطقة جنوب المتوسط.

قائمة التحقق لضمان فعالية تنفيذ التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط وخارجها:

تعزيز إدراج التقاطعية:

- استخدام إطار الاتفاقيات الدولية والإقليمية والمحلي كالمرأة والسلام والأمن (WPS) كنهج شامل على سبيل المثال وليس الحصر.

- إشراك مجموعات متنوعة لضمان تمثيل واسع.

تعزيز دعم الحركات النسائية والنسوية:

- زيادة التمويل لمنظمات حقوق المرأة والحركات النسائية.
- إقامة شراكات طويلة الأجل مع المنظمات النسوية.

تعزيز المشاركة عبر الوطنية:

- تسهيل تعزيز شبكات مثل شبكة الوساطة النسائية بالمتوسط.
- تشجيع تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة.

معالجة التحديات والمخاطر السياقية:

- الأولوية للعدالة بين الجنسين عند مواجهة الأزمات الاقتصادية والتهديدات الأمنية وغيرها من المخاطر السياسية والطبيعية.

تنفيذ الاستراتيجيات:

- التعاون مع جميع أصحاب المصلحة لضمان التنفيذ الفعال.
- تشجيع الحوار وتبادل المعرفة.

استراتيجيات مالية:

- دعم الميزانية المراعية للجنسين في التخطيط المالي.
- البحث عن آليات تمويل مبتكرة.

الرصد والتقييم:

- تطوير إطار لرصد وتقييم أثر التمويل النسوي.
- استخدام البيانات والأدلة لتعديل الاستراتيجيات والنهج.

بناء القدرات:

- تقديم فرص التدريب والإرشاد للمجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية.
- دعم تطوير المهارات القيادية للنساء والفتيات.

دعم الحركات النسوية والنسائية في منطقة جنوب المتوسط:

- ضمان التقاطعية في التنفيذ وفهم السياق المحلي الأساسي.
- توفير القدرة على الاستخدام الصحيح للتمويل المرن.

تطبيق هذه التوصيات بشكل منهجي وتعاوني يمكن أن يعزز بشكل كبير فعالية واستدامة التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط وخارجها، مما يسهم في تحقيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على نطاق أوسع.

وعليه؛ فإن ضمان فعالية التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، يمكن تضمين مجموعة من التوصيات الأساسية التي تساهم في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء؛ وهي كالتالي:

١. **تعزيز الشراكات المحلية:** تشجيع التعاون بين المانحين/ات والمنظمات المحلية لضمان التوافق بين برامج التمويل والاحتياجات الفعلية للمجتمعات. يساعد هذا في بناء برامج مستدامة تعكس السياقات والأولويات المحلية.

٢. **التركيز على بناء القدرات:** دعم برامج بناء القدرات للمجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية لتعزيز إدارتها، القيادة، والتخطيط الاستراتيجي. هذا يشمل تدريبات على كيفية جمع الأموال، إدارة المشروعات، والتواصل الفعال.

٣. **تمويل مرن ومستجيب:** تقديم تمويل مرن يمكّن المنظمات من التكيف مع التحديات المتغيرة والفرص الجديدة. يشمل ذلك دعم التكاليف التشغيلية والاستجابة السريعة للأزمات بالإضافة إلى تمويل المشروعات الطويلة الأمد.

٤. **ضمان التقاطعية والشمولية:** تصميم برامج تأخذ بعين الاعتبار التقاطعية بين النوع الاجتماعي والعرق والطبقة والهوية الجنسية وغيرها، لضمان عدم إغفال أي مجموعة.

٥. **تعزيز الوصول إلى المعلومات والموارد:** توفير المعلومات والموارد بلغات متعددة وبطرق سهلة الوصول لتمكين المزيد من المنظمات النسوية من الاستفادة من فرص التمويل.

٦. **دعم المشاريع التي تعالج الأسباب الجذرية للتمييز ضد النساء:** تمويل المشاريع التي تسعى لتغيير النظم والممارسات الاجتماعية الضارة، مثل مكافحة العنف ضد النساء، والتنميط الجندري، وغيرها من القضايا النسوية.

٧. **تشجيع الابتكار والمبادرات الريادية:** دعم المشاريع الابتكارية والريادية التي تساهم في تمكين النساء اقتصاديًا واجتماعيًا، بما في ذلك مشاريع الأعمال الصغيرة والمتوسطة التي تديرها نساء.

٨. **مراقبة وتقييم فعال:** تطبيق أنظمة مراقبة وتقييم قوية لقياس تأثير التمويل والبرامج على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء، مع التأكيد على تعلم الدروس وتحسين الممارسات.

٩. **دعم الحوار والمشاركة:** تشجيع الحوار بين المانحين، المنظمات المحلية، وأصحاب المصلحة الآخرين لتعزيز الشفافية، المشاركة، والتعاون في تنفيذ برامج التمويل النسوي.

١٠. **التأكيد على الاستدامة والأثر طويل الأمد:** تصميم برامج التمويل بشكل يضمن استدامة الأثر والنتائج على المدى الطويل، بما في ذلك تطوير استراتيجيات لتحقيق الاستقلالية المالية للمنظمات النسوية.

أهم الاتفاقيات والاستراتيجيات والشبكات والمؤتمرات النسوية في منطقة جنوب المتوسط:

تشهد هذه المنطقة العديد من الاتفاقيات والاستراتيجيات، وكذلك المبادرات والشبكات والمشاريع النسوية التي تعمل على تعزيز قضايا المرأة والمساواة الجندرية. فيما يلي بعض الأمثلة للشبكات النسوية، المشاريع، المؤتمرات، الاتفاقيات، والاستراتيجيات المتعلقة بقضايا المرأة في المنطقة التي يجب معرفتها والمشاركة بها:

١ – شبكات نسوية:

- **شبكة (أجورا) الابتكار في قضايا النوع الاجتماعي**

في عام ٢٠١٨، أنشأ منتدى المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة في الدول العربية أجورا الابتكار في قضايا النوع الاجتماعي (GIA) ليكون منتدى استشاري ومنصة للحوار المنتظم مع الشباب. يتألف المنتدى من مهنيين بارزين في المجتمع المدني، ونشطاء شباب، وشخصيات مُؤثرة على شبكات التواصل الاجتماعي ممن يسعون إلى دعم ممثلي الشباب لتطوير حلول مبتكرة للمساواة بين الجنسين والمشاركة مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة. يُكلّف أعضاء أجورا الابتكار في قضايا النوع الاجتماعي بمهمة توفير الخبرة في قضايا الشباب والنوع

الاجتماعي، وتشجيع تعبئة الشباب، وتسهيل نشر المعلومات إلى الشبكات والمنظمات في مختلف أنحاء المنطقة.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– شبكة النساء العربيات للبحث والتنمية (AWNARD)

هي منظمة إقليمية متخصصة في البحث والتدريب حول قضايا النساء والتنمية في المنطقة العربية١. تهدف إلى تعزيز قدرات النساء وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال البحث والتدريب. يُعزى نجاحها إلى وضعيتها القانونية كمنظمة إقليمية غير حكومية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– التحالف النسوي للديمقراطية – شمال إفريقيا

يشكل التحالف إطاراً نسائياً إقليمياً على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يتبنى رؤية نسائية استراتيجية شاملة، أساسها (المرجعية الكونية لحقوق الإنسان)، ويعتمد تكريس التنظيم النسائي أساساً لبناء مجتمع قائم على الحرية والديمقراطية والمساواة الفعلية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية، وذلك ضد كافة أنواع التمييز الجندري والعصبية القومية أو الدينية أو المذهبية، وضد احتكار المعرفة واستغلال الكدح النسائي. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– مؤسسة نساء المتوسط (FFM)

تهدف إلى تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في منطقة البحر المتوسط،و دعم وتمكين المنظمات النسوية في المنطقة، كما أيضًا تساهم في بناء مجتمعات متعددة الثقافات سلمية وعادلة.
ومن أهم برامجها:–

– دعم المشاريع: تقدم FFM منحًا للمشاريع التي تنفذها المنظمات النسوية في منطقة البحر المتوسط. تركز المشاريع على مجالات مثل التعليم والصحة والتوظيف والعنف ضد المرأة.

– بناء القدرات: تنظم FFM ورش عمل ودورات تدريبية لمساعدة المنظمات النسوية على تطوير مهاراتها وبناء قدراتها.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– شبكة الجندر والمياه في المنطقة العربية

تعزز دمج النوع الاجتماعي في سياسات وإدارة الموارد المائية في الدول العربية، كما أنها تعمل GWA–ARAB على ربط المهنيين والناشطين في مجال الجندر والمياه في الدول العربية وتسهيل تبادل المعلومات والخبرات وأيضًا تدافع GWA–ARAB عن دمج النوع الاجتماعي في سياسات وإدارة الموارد المائية في المحافل الإقليمية والدولية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– منظمة المرأة العربية: تعمل على تطوير السياسات والبرامج لتعزيز دور المرأة العربية.

تساهم المنظمة في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة العربية، وتعمل أيضا على تمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا.
وتعمل على تعزيز مشاركة المرأة في جميع مجالات الحياة.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– التحالف النسوي للمساواة والمواطنة في العالم العربي

يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنطقة العربية وكما أنه يجمع قادة الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة والمنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الخيرية والشباب من أجل تحقيق تغيير ملموس في حياة جميع النساء والفتيات.

ويركز التحالف على موضوعات محددة مثل العنف القائم على النوع الاجتماعي، والعدالة والحقوق الاقتصادية، وحقوق الاستقلالية الجسدية والصحة الجنسية والإنجابية، والعمل النسوي من أجل العدالة المناخية، والتكنولوجيا والابتكار من أجل المساواة بين الجنسين والحركات النسوية والقيادة

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– منتدى نساء الأعمال المتوسطية

تعمل المؤسسة على دعم وتمكين رائدات الأعمال في منطقة البحر المتوسط، توفير فرص التواصل والتعاون بين رائدات الأعمال في المنطقة كما أنها تساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتدعم مشاركة المرأة في الاقتصاد المتوسطي. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- شبكة النساء تحت المجهر (Women in Focus)

تعزز المؤسسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتكافح جميع أشكال التمييز ضد المرأة في المنطقة.

كما أنها تعمل على دعم وتمكين المنظمات النسوية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. و المساهمة في بناء مجتمعات عادلة وشاملة في المنطقة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- شبكة محاميات بلا حدود

تعمل على تعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان للنساء في جميع أنحاء العالم.

دعم وتمكين النساء المحاميات في جميع أنحاء العالم، ومكافحة جميع أشكال التمييز التي تقابل المرأة في هذا المجال.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الاتحاد النسائي العربي:

شبكة تضم جمعيات نسائية عربية تعمل على تعزيز حقوق المرأة.

ينشط الاتحاد النسائي العربي في العديد من المجالات، بما في ذلك: الدعوة إلى المساواة بين الجنسين والقضاء على التمييز ضد المرأة كما أنه يمكن المرأة العربية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. ويعمل على تعزيز مشاركة المرأة في صنع القرار، ومكافحة العنف ضد المرأة ونشر الوعي بقضايا المرأة العربية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- شبكة النساء المتوسطيات:

تعزز التبادل والتعاون بين النساء في منطقة المتوسط، وهي شبكة إقليمية تجمع نساء من دول حوض البحر المتوسط، تسعى إلى تعزيز التبادل والتعاون بين النساء في المنطقة كما أنها تركز على تبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال قضايا المرأة،و تعمل على بناء جسور التواصل والتعاون بين نساء المتوسط. للمزيد من

التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

– الشبكة الفيمنستية/ النسوية العربية للبحث والتدريب:

شبكة متخصصة في الأبحاث والدراسات النسوية، تُعنى بتقديم التدريبات وورش العمل حول قضايا المرأة وأيضًا تسعى إلى نشر المعرفة النسوية وتعزيز الفكر النقدي، كما أنها تُساهم في إثراء الحوار حول قضايا المرأة العربية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٢ – مشاريع:

- مشروع تمكين النساء في الريف – المغرب

هو مشروع وطني يهدف إلى تعزيز فرص العمل للنساء وتطوير المقاولة من خلال دعمهن في إدارة المشاريع والوصول إلى السوق والتمويل. يستهدف البرنامج النساء والفتيات في وضعية صعبة أو المنحدرات من أوساط هشة. هذا البرنامج جزء من الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط، و كذلك هذا الرابط

- **برنامج قيادات نسائية – مصر**

"برنامج تأهيل القيادات النسائية" تم إطلاقه عام ٢٠١٨ بالتعاون مع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. يهدف البرنامج إلى تطوير المهارات الفنية والتخصصية للقيادات النسائية في الحكومة المصرية وإعدادها للتطلع بمسئولياتها القيادية في الحياة السياسية وبالجهاز الإداري للدولة.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط

- **مشروع دعم المرأة في القطاع الزراعي – تونس**

مشروع يهدف إلى تمكين العاملات الفلاحيّات في المناطق النّائية في البلاد التّونسيّة. يعمل هذا المشروع على بعث فضاءات للنقاش العام والتّعبير الفني عن الأحلام التي تحملنها والمعاناة التي تعشنها.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط

- **مشروع مكافحة العنف ضد النساء – لبنان**

هو مشروع تم إطلاقه بالشراكة مع الهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية و Deutsche Gesellschaft

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

für Internationale Zusammenarbeit. يهدف هذا المشروع إلى مكافحة العنف ضد النساء والفتيات في لبنان والحؤول دون وقوعه.

يتضمن المشروع جمع البيانات عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي وعن التحرش الجنسي والابتزاز الإلكتروني.كما يهدف إلى تعزيز الدور التنسيقي للهيئة الوطنية لشؤون المرأة اللبنانية في ما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي في لبنان.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مبادرة نساء من أجل التغيير – الأردن**

هي مبادرة تهدف إلى تمكين النساء والفتيات في الأردن وتعزيز قدراتهن ومهاراتهن.

في هذا السياق، تم تسليط الضوء على تسع نساء وفتيات يبدعن من أجل التغيير في الأردن. على الرغم من مواجهة العديد من التحديات، فقد وجدت هذه المجموعة من النساء والفتيات وسائل مبتكرة لتمكين أنفسهن ودعم عائلاتهن ومجتمعاتهن.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **برنامج تعليم الفتيات – الجزائر**

يعد جزءًا من الجهود العالمية لتعزيز التعليم للفتيات. يعتبر التعليم الجيد حقًا من حقوق الإنسان وأحد أولويات التنمية العالمية. يتجاوز تعليم الفتيات مجرد إلحاقهن بالمدارس، فهو يُعنى بضمان تعليمهن وشعورهن بالأمان وهن في المدارس، وإتمامهن كل مراحل التعليم بالمهارات والقدرات اللازمة لحصولهن على وظائف، والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن حياتهن.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مشروع مساندة النساء المعيلات – فلسطين**

يهدف إلى تقديم الدعم للنساء اللواتي يعيلن أسرهن في فلسطين. يتضمن هذا المشروع تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للنساء المعيلات، وتعزيز قدراتهن ومهاراتهن لتحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.

وفي هذا السياق، يعمل مركز شؤون المرأة في غزة على تنظيم ورش عمل حول "واقع احتياجات النساء المعيلات في قطاع غزة"، بالتعاون مع منظمة العمل الإسلامي٣. تهدف هذه الورشات إلى تسليط الضوء على الاحتياجات والتحديات التي تواجه النساء المعيلات، والبحث عن حلول فعالة لتحسين وضعهن.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **برنامج الشباب والنوع الاجتماعي – ليبيا**

هو جزء من الجهود التي تقوم بها وزارة الشباب في ليبيا. ترتكز الوزارة في عملها على ثلاثة قطاعات:

- قطاع تمكين الشباب: يعنى ببناء قدرات الشباب ورفع مهاراتهم.
- قطاع تنمية الشباب: يعنى بالتعاون مع المنظمات المحلية والدولية العاملة في مجال الشباب.
- قطاع رعاية الشباب: يعنى بوضع استراتيجيات وطنية للشباب ووضع قوانين رعاية الشباب.
- وزارة الشباب تقوم بتنظيم ورش عمل ونقاشات مع النخب الوطنية والنشطاء الشباب. كما أنها تعمل على تنفيذ العديد من الأنشطة والفعاليات. هذه الجهود تهدف إلى تأكيد دعم الحكومة للشباب في ليبيا، وتعزيز دورهم في بناء البلاد.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مبادرة الأمان للنساء – العراق**

وبالإضافة إلى ذلك، تم إطلاق مبادرة "الأمان منذ البداية" بالشراكة مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. تهدف هذه المبادرة إلى منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتخفيف من حدته والاستجابة له في حالات الطوارئ الإنسانية وحماية الناجين أو المعرضين له منذ بداية حالات الطوارئ.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **برنامج تدريب النساء على الحرف اليدوية – مصر**

برنامج تدريب النساء على الحرف اليدوية – مصر" هو برنامج يهدف إلى تعزيز مهارات النساء في مجال الحرف اليدوية. يتضمن هذا البرنامج تقديم دورات تدريبية مجانية في الحرف اليدوية للنساء في محافظات مصر المختلفة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- مشروع مساواة: يهدف إلى تعزيز مساواة الجندر في المغرب وتونس.

"مشروع مساواة" هو مشروع يهدف إلى تعزيز مساواة الجندر في المغرب وتونس. يتضمن هذا المشروع تقديم الدعم للنساء والرجال على حد سواء لتحقيق المساواة بين الجنسين.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط وكذلك هذا الرابط

- مبادرة نساء الأمل: تقدم دعماً للنساء المصريات في المجالات الاقتصادية.

مبادرة نساء الأمل" هي مبادرة تهدف إلى تقديم الدعم للنساء المصريات في المجالات الاقتصادية. تتضمن هذه المبادرة تقديم الدعم الاقتصادي والاجتماعي للنساء، وتعزيز قدراتهن ومهاراتهن لتحقيق الاستقلالية والاكتفاء الذاتي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- مشروع صوت النساء الليبيات: يعزز مشاركة النساء في الحياة العامة بليبيا.

مشروع صوت النساء الليبيات" هو منظمة غير حكومية تأسست من أجل تعزيز وحماية حقوق المرأة في ليبيا. يقع المقر الرئيسي لمنظمة صوت المرأة الليبية في طرابلس ولها مكاتب فرعية في الزاوية ومصراتة. تسعى منظمة صوت المرأة الليبية للوصول إلى هذه المناطق الدينية في ليبيا وتصحيح "سوء فهم وتحريف التعاليم الإسلامية" التي قلصت حقوق المرأة في الشرق الأوسط. يستخدم مشروع "نور" تعاليم الدين الإسلامي لمناهضة العنف، ولا سيما تلك التفسيرات للقرآن التي أكدت على المساواة بين المرأة والرجل.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **برنامج تمكين المرأة الأردنية:** يدعم تطوير مهارات المرأة الأردنية وتمكينها اقتصادياً.

"برنامج تمكين المرأة الأردنية" هو برنامج يهدف إلى تمكين المرأة الأردنية في كافة محافظات المملكة من أجل مساعدتها على إنشاء مشروعها الجديد للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي والاقتصادي للمرأة ولأسرتها. يهدف البرنامج إلى تفعيل دور المرأة في المجتمع، وتشجيع المرأة على العمل الحر

والاعتماد على مبدأ التشغيل الذاتي.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مبادرة النساء الفلسطينيات من أجل السلام:** تعزز دور النساء في عمليات السلام.

"مبادرة النساء الفلسطينيات من أجل السلام" هي مبادرة تهدف إلى تعزيز دور النساء في عمليات السلام. وفي أكتوبر ٢٠١٧، شاركت آلاف النساء الفلسطينيات

في مارس ٢٠٢١، نظمت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف فعالية افتراضية بعنوان "النساء، السلام والأمن والتقدم والتحديات للنساء والفتيات في فلسطين"، وذلك على هامش الدورة ٦٥ للجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- المبادرة النسوية الأورومتوسطية (EFI)

تقدم خبراتها في مجال المساورة بين الجنسين وتدافع عن حقوق المرأة العالمية كحقوق أساسية غير قابلة للفصل عن بناء الديمقراطية والمواطنة. كما تدعو المبادرة إلى حلول سياسية لكافة النزاعات وتؤكد على حق الشعوب في تقرير المصير.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٣- مؤتمرات:

- لجنة وضع المرأة

لجنة وضع المرأة (CSW) هي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية العالمية المخصصة حصريًا لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وخلال دورته السنوية التي تستمر أسبوعين، يجتمع ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمناقشة التقدم والالتزام بمزيد من الإجراءات. يتم إرسال نتائج وتوصيات كل دورة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC)، الهيئة الأم للجنة، للمتابعة. تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة جميع جوانب عمل اللجنة. كما نقوم بتسهيل مشاركة ممثلي المجتمع المدني. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **المؤتمرات الرئيسية التي ينظمها الاتحاد من أجل المتوسط في مجال المساواة بين الجنسين:**

– مؤتمر المرأة في المتوسط: يركز هذا المؤتمر على قضايا المساواة بين الجنسين في منطقة المتوسط، ويجمع بين ممثلين حكوميين ومنظمات المجتمع المدني وخبراء في المجال.

– ندوة المجتمع المدني حول المساواة بين الجنسين: تعقد هذه الندوة لتعزيز التعاون بين منظمات المجتمع المدني في دول المتوسط لتعزيز المساواة بين الجنسين وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة.

– مؤتمر القيادة النسائية والتمكين الاقتصادي: يستعرض هذا المؤتمر أدوار النساء في القيادة والتنمية الاقتصادية، ويسلط الضوء على التحديات والفرص لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد.

– مؤتمر المساواة في التعليم والعمل: يركز هذا المؤتمر على تعزيز المساواة في فرص التعليم والعمل بين الجنسين، ويبحث السبل لتحقيق التقدم في هذه المجالات.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **المؤتمرات والفعاليات الدورية التي ينظمها الاتحاد الأفريقي:**

– القمة الأفريقية للمرأة والتنمية: تُعقد هذه القمة بانتظام لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ودور المرأة في التنمية في إفريقيا. يشارك فيها زعماء الدول الأفريقية وممثلون عن المنظمات الدولية والمجتمع المدني.

– المؤتمر الأفريقي للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة: يعتبر هذا المؤتمر مناسبة لمناقشة سبل تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في إفريقيا، ويشارك فيه ممثلون عن الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

– المنتدى الأفريقي للشباب والمرأة: يركز هذا المنتدى على دور الشباب والمرأة في التنمية المستدامة وتحقيق الأهداف الإفريقية للتنمية، ويعطي الفرصة للشباب والنساء للمشاركة في صياغة السياسات واتخاذ القرارات.

– منتدى المرأة الأفريقية للسلام والأمن: يهدف هذا المنتدى إلى تعزيز دور المرأة في تحقيق وصون السلام والأمن في إفريقيا، ويسعى إلى تشجيع المشاركة الفعّالة للنساء في عمليات بناء السلام وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

لمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على الرابط التالي.

- **مؤتمر المرأة العربية والتنمية**

يتم تنظيمه بواسطة منظمة المرأة العربية، والتي تعمل على تعزيز إدماج المرأة في العملية السياسية والاقتصادية، وقضايا المراة والمساواة بين الجنسين في الدول العربية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **المؤتمر السنوي للصحة الجنسية والإنجابية**

يجمع بين ممثلي الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأكاديميين، والناشطين، لمناقشة التحديات والفرص المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية على الصعيدين الوطني والدولي، ولوضع الخطط والتوجيهات لتعزيز هذا المجال وضمان تحقيق أهداف منهاج بيجين. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- منتدى نساء المتوسط

يقوم المنتدى بتنظيم دورات تدريبية لمساعدة النساء على جمع أفضل شروط التنمية لأعمالهن في الجزائر والمغرب.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **المؤتمر الإقليمي حول المساواة الجندرية والتنمية**

يتم تنظيم مؤتمرات على مستوى الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين. تتضمن هذه المؤتمرات مراجعة التقدم المحرز في تنفيذ أهداف المؤتمرات العالمية السابقة وتحديد تدابير لتحقيق المساواة بين الجنسين على المستوى الوطني.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مؤتمر النساء في العلوم والتكنولوجيا**

مؤتمر النساء في العلوم والتكنولوجيا: يوجد مؤتمر بعنوان "مؤتمر المرأة العربية في العلوم والتكنولوجيا" يهدف إلى التعرف على واقع المرأة العاملة في ميدان البحث العلمي في العالم العربي وإسقاط الضوء على الدور المتميز للمرأة العربية العلمية في مجالات الحياة المختلفة.

إطلاق بنية أساسية "منظومة" للتواصل الالكتروني بين نساء العلم والتكنولوجيا تحقيقا للتنمية ومنها شبكات افتراضية.
للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- القمة العربية للمرأة

القمة العربية للمرأة التي يمكن أن تكون مرجعاً لك هي "القمة العالمية للمرأة ٢٠٢٣" التي انطلقت في العاصمة الإماراتية أبوظبي. تم تنظيم القمة بواسطة المجلس العالمي للمجتمعات المسلمة، بالتعاون مع الاتحاد النسائي العام. تم تحديد موضوع القمة بعنوان "دور القيادات النسائية في بناء السلام، والاندماج الاجتماعي، وصنع الازدهار". وقد تم اختيار هذا الموضوع بعناية فائقة، حيث يتعلق بالقضايا الكبرى التي تشغل البشرية في هذه اللحظة التاريخية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مؤتمر المرأة والقانون**

مؤتمر المرأة والقانون: تم تنظيمه في جامعة قطر في عام ٢٠١٨، وشارك فيه حوالي ٢٠٠ امرأة تعمل في المجال القانوني.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **المؤتمر الدولي حول العنف ضد النساء**

يتم تنظيم العديد من المؤتمرات والفعاليات حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، يتم الاحتفال باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة في ٢٥ نوفمبر من كل عام. وتعمل العديد من المنظمات، مثل منظمة سارا، على تنظيم فعاليات لهذا اليوم.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مؤتمر الشباب والمساواة بين الجنسين**

مؤتمر الشباب والمساواة بين الجنسين يمكن أن يشير إلى العديد من المؤتمرات والفعاليات التي تركز على هذا الموضوع. واحدة من هذه الفعاليات هي "دليل الشباب التدريبي للدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠" الذي أصدرته هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

يوضح هذا الدليل كيف يمكن للشباب الدفاع استراتيجيًا عن المساواة بين الجنسين وتمكين الشابات. يُسلط الدليل الضوء على السبل التي يستطيع الشباب من خلالها التأثير على عملية صنع القرار في المجتمع وعلى المستويات المحلية والوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

تتمثل الفكرة الرئيسية المستمرة التي تربط بين أجزاء هذا الدليل في إشراك الشباب كمدافعين عن المساواة بين الجنسين. وُضع هذا الدليل للشباب من الجنسين، أفرادًا ومجموعات والشبكات والحركات ذات القيادات الشبابية، بما في ذلك المؤسسات التي تركز على الشباب وغير ذلك من المؤسسات المجتمعية التي ترغب في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين وتمكين الشابات وإشراك الشباب لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مؤتمر نساء الأعمال العربيات**

مؤتمر نساء الأعمال العربيات: يتم تنظيم العديد من المنتديات والمؤتمرات التي تركز على دور النساء في عالم الأعمال. على سبيل المثال، في منتدى ريادة الأعمال والاستثمار، طالبت رائدات الأعمال العربيات بتوفير فرص أفضل للحصول على التمويل.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- **مؤتمر النساء والإعلام**

مؤتمر النساء والإعلام: يتم تنظيم العديد من المؤتمرات حول هذا الموضوع. على سبيل المثال، تم عقد مؤتمر بعنوان "المرأة والإعلام وتحديات ثورة الاتصال" في جامعة النجاح الوطنية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

٤. اتفاقيات:

- اتفاقية سيداو

تعتبر هذه الاتفاقية وثيقة حقوق الإنسان الدولية للنساء. تم التصديق على المعاهدة في ٣ سبتمبر من عام ١٩٨١ ووقعت عليها أكثر من ١٨٩ دولة. تهدف الاتفاقية إلى القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، سواء في الحياة العامة أو الخاصة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- إعلان بيجين

هو منهاج العمل هما وثيقتان أساسيتان تم اعتمادهما في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين عام ١٩٩٥١٢. يشكلان خطة ذات رؤية تتعلق بتمكين المرأة وتعتبران من الأطر المرجعية لتحليل وضع المرأة حول العالم وتقييم الجهود التي تبذلها الدول لتمكين المرأة.

يغطي منهاج العمل ١٢ مجالاً هاماً هي: الفقر، التعليم والتدريب، الصحة، العنف ضد المرأة، النزاع المسلح، الاقتصاد، السلطة وصنع القرار، الآليات المؤسسية، حقوق الإنسان، وسائل الإعلام، البيئة، وقضايا الطفلة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- إعلان القاهرة لتعزيز وحماية حقوق المرأة

هذا الإعلان أكد على أهمية تمكين المرأة وتعزيزها اقتصاديا وسياسيا وصحيا خاصة بعد الأعباء المضاعفة التي تكبدتها المرأة بسبب جائحة فيروس كورونا.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- اتفاقية اسطنبول حول منع ومكافحة العنف ضد النساء والعنف المنزلي

هذه الاتفاقية مناهضة للعنف ضد المرأة، أبرمها المجلس الأوروبي وفتح باب التوقيع عليها في مايو ٢٠١١ بإسطنبول، تركيا. تهدف الاتفاقية إلى منع العنف، وحماية الضحايا، ووضع حد لإفلات مرتكبي الجرائم من العقاب. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو

البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المعروف بـ "البروتوكول الاختياري لاتفاقية سيداو"، هو معاهدة دولية اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ أكتوبر ١٩٩٩. يتيح هذا البروتوكول للأفراد أو مجموعات الأفراد، أو نيابة عنهم، الحق في تقديم الشكاوى الفردية إلى لجنة اتفاقية سيداو. ويمنح لجنة الاتفاقية الحق في تلقي الشكاوى الفردية من قبل الأفراد مباشرة أو ممن ينوب عنهم، بموافقتهم. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الميثاق العربي لحقوق المرأة

هو وثيقة تهدف إلى تأكيد حقوق الإنسان في الدول العربية. يشدد الميثاق على الكرامة الإنسانية والحرية والعدل والمساواة. يعتبر تمتع الإنسان بالحرية والعدالة وتكافؤ الفرص معيارًا أصيلًا لأي مجتمع. قد تم مناقشة الإصلاحات السياسية والقضائية التي يجب أن تتبعها، بما في ذلك استحداث نظام حصص لضمان تمثيل المرأة في مناصب صنع القرار. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- إعلان مراكش حول تعزيز دور المرأة في المجتمع

إعلان مراكش ٢٠٢٠ هو مبادرة تهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات١٢. تم إطلاقه تحت الرئاسة الفعلية لصاحبة السمو الملكي الأميرة الجليلة لالة مريم يوم ٨ مارس ٢٠٢٠.

تتضمن التزامات إعلان مراكش العديد من الجوانب، بما في لك تحسين ورقمنة الخدمات المتعلقة بالنساء ضحايا العنف. وتهدف الاتفاقية المرتبطة به إلى فتح ورش تكوين لـ١٠,٠٠٠ مساعدة ومساعد اجتماعي في أفق ٢٠٣٠. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- إعلان الرباط حول حقوق المرأة

يشدد الإعلان على ضرورة تعزيز حقوق المرأة وتشجيع ولوج النساء إلى مواقع القرار.

يدعو إلى ملاءمة المدونة مع القوانين والمواثيق الدولية ومع دستور ٢٠١١ ومع مقتضيات النموذج التنموي الجديد كما أنه يشدد على ضرورة تكثيف الجهود من أجل محاربة الصور النمطية التي تضر بصورة المرأة. يطالب بالمنع الكلي والنهائي لتزويج القاصرين دون ١٨ سنة ويقترح وضع إصلاح يحدد بدقة مبلغ النفقة الغذائية باحتساب مداخيل الوالدين بشأن النفقة الغذائية للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- إعلان تونس حول المساواة بين الجنسين

هذا الإعلان/ المنتدى تنظمه وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للمرأة والوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي.

تم عقد المنتدى في العاصمة التونسية، في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٩٢. وقد تم تنظيم المنتدى قبل سنة واحدة من الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- ميثاق العمل النسائي العربي

هو مبادرة تهدف إلى تعزيز دور المرأة في المجتمعات العربية. تأسست هيئة المرأة العربية في عام ٢٠٠٠ وتعتبر الإطار التنظيمي الوحيد والمعبر عن تطلعات المرأة العربية في التقدم والتنمية والمشاركة. تتضمن مبادئ ميثاق العمل النسائي العربي العديد من الجوانب، بما في ذلك:

العمل من أجل بناء مشروع عربي يستلهم الأدوار المشرقة للمرأة العربية في التاريخ العربي والإسلامي ويواكب التطور ويستجيب للتفاعل مع المنجزات الحضارية والمدنية في حقول العمل والمعرفة.

تنشيط دور المرأة العربية للإسهام في مجتمع المعرفة والمواطنة المستمدة من القيم والإرادة والمصالح المشتركة للنساء في العالم العربي

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الإعلان العربي لمكافحة العنف ضد النساء

هو مبادرة تهدف إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. تم إطلاقه بواسطة جامعة الدول العربية في ٥ ديسمبر ٢٠٢٢ في أبو ظبي، عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة.

يعتبر الإعلان التزامًا أخلاقيًا لبناء مجتمع خالٍ من جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في العالم العربي. ويشمل الإعلان تعريفًا واضحًا وشاملاً للعنف ضد المرأة، وبيانًا واضحًا للحقوق التي ينبغي تطبيقها لتأمين القضاء على العنف ضد المرأة بجميع أشكاله. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط

٥. **استراتيجيات:**

- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة – مصر ٢٠٣٠

هي خطة تم تطويرها لتعزيز دور المرأة في المجتمع المصري. تركز الاستراتيجية على أربعة محاور رئيسية وهي التمكين السياسي، التمكين الاقتصادي، التمكين الاجتماعي، والحماية.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الخطة الوطنية للمساواة بين الجنسين – المغرب ٢٠٢٣ –٢٠٢٦

تم تقديمها ومناقشتها في الرباط، هذه الخطة، التي تحمل اسم "مغرب الريادة والرفاه والقيم"، تم تقديمها خلال الاجتماع الثاني للجنة الوطنية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

رئيس الحكومة، السيد عزيز أخنوش، أكد على الأهمية التي تحتويها الخطة من أجل تمكين المرأة من حقوقها وتعزيز المساواة بين الجنسين. الخطة تتكون من ثلاثة محاور استراتيجية هي: التمكين والريادة، والحماية والرفاه، والحقوق والقيم.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد النساء في لبنان (٢٠١٩–٢٠٢٩):

أطلقتها وزيرة الدولة لشؤون التمكين الإقتصادي للنساء والشباب، فيوليت خيرالله الصفدي. تم تحضير هذه الاستراتيجية بالشراكة مع الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا وصندوق الأمم المتحدة للسكان في لبنان.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة – الأردن

هي خطة تم تطويرها لتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع الأردني. الاستراتيجية للفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٥. تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق مجتمع خالٍ من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس، حيث تتمتع النساء والفتيات بحقوقهن الكاملة.

تمثل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة وثيقة مرجعية للأولويات الوطنية المتعلقة بقضايا المرأة. وقد تم تصميم هذه الخطة استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية والأولويات المحددة. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الخطة الوطنية للنهوض بالمرأة – تونس

تم إطلاق برنامج "رائدة" لدعم المبادرة الاقتصادية النسائيّة. يهدف هذا البرنامج إلى التسريع في مسار تنفيذ الخطة الوطنية لدفع المبادرة الاقتصاديّة النسائية "رائدة" واختصار آجال إنجاز المشاريع النسائية متناهية الصغر والصغرى والمتوسطة. وقد ساهم هذا البرنامج الوطني في تطوير تشغيلية النساء وتمكينهن اقتصاديا. تجدر الإشارة إلى أنّ برنامج "رائدة" – الذي تنفّذه الوزارة بالشراكة مع البنك التونسي للتضامن– هو آلية لتكريس مقاربة النوع الاجتماعي في مجال التمكين الاقتصادي. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- استراتيجية النوع الاجتماعي – البنك الدولي للإعمار والتنمية

البنك الدولي للإعمار والتنمية يعتبر النوع الاجتماعي جزءًا مهمًا من استراتيجيته. يعتبر البنك الدولي أن المساواة بين الجنسين ليست فقط قضية أخلاقية، بل هي أيضًا أساسية لتحقيق نتائج التنمية في جميع البلدان. كما أنه يركز على تحسين جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والوصول إليها وتبادلها واستخدامها. وقد أعيد إطلاق بوابة بيانات النوع الاجتماعي مؤخراً. هذه البوابة تحتوي على العديد من المتغيرات المختلفة للعديد من البلدان من حيث البيانات المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين وقضايا النوع الاجتماعي الأخرى. للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- استراتيجية وطنية للنهوض بالمرأة الريفية – المغرب

هي خطة تم تطويرها لتعزيز دور المرأة وتمكينها في المجتمع الريفي المغربي. تم تصميم الاستراتيجية للفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠٢٠. تهدف الاستراتيجية إلى تحقيق مجتمع خالٍ من التمييز والعنف المبني على أساس الجنس، حيث تتمتع النساء والفتيات بحقوقهن الكاملة.

- تمثل الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للمرأة وثيقة مرجعية للأولويات الوطنية المتعلقة بقضايا المرأة. وقد تم تصميم هذه الخطة استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية والأولويات المحددة.

للمزيد من التفاصيل ، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضد النساء – فلسطين

فلسطين قد وضعت استراتيجية لمكافحة العنف ضد النساء. هذه الاستراتيجية تشمل خمسة فصول، والفصل الأول يتناول واقع العنف ضد النساء في الأرض الفلسطينية المحتلة. يقدم هذا الفصل تحليلًا للعوامل التي تؤدي إلى ممارسة العنف ضد المرأة في فلسطين، ويقدم بيانات وإحصائيات حول واقع العنف في فلسطين بكافة أشكاله بما فيها العنف الممارس من قبل الاحتلال الإسرائيلي. كما يناقش التكلفة الاقتصادية المترتبة على العنف ضد المرأة.

للمزيد من التفاصيل، يرجى الضغط على هذا الرابط.

- الخطة الاستراتيجية لتعزيز دور المرأة في الاقتصاد – ليبيا

هي خطة لتعزيز دور المرأة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأزمة على النساء والفتيات في ليبيا وعلى فرصهن في العمل والانتعاش الاقتصادي والمشاركة والتمكين.

للمزيد من التفاصيل ، يرجى الضغط على هذا الرابط.

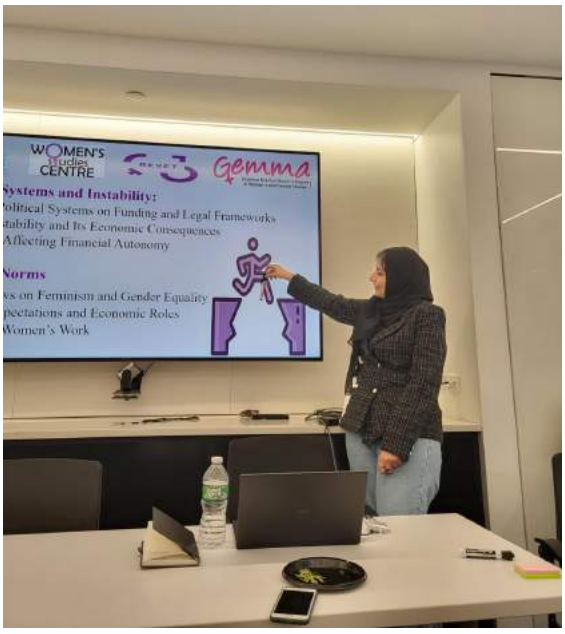
WOMEN'S Studies CENTRE
Gemma
Systems and Instability:
Political Systems on Funding and Legal Frameworks
Instability and Its Economic Consequences
Affecting Financial Autonomy
Norms
ws on Feminism and Gender Equality
pectations and Economic Roles
Women's Work

WOMEN'S Studies CENTRE
Gemma

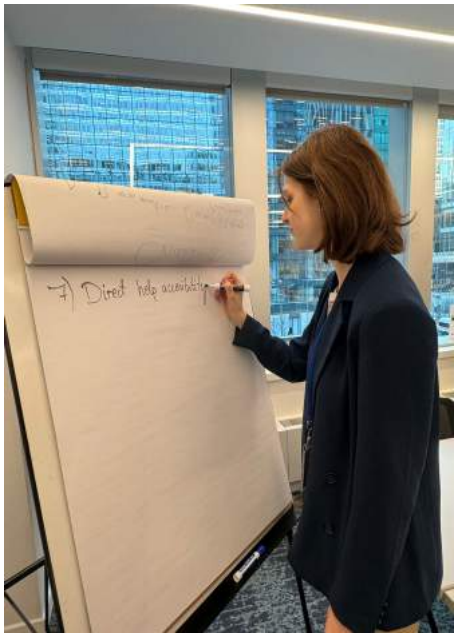

الخاتمة:

في ختام هذا الدليل حول التمويل النسوي في منطقة جنوب المتوسط، قمنا برحلة معرفية شاملة تناولت جوانب متعددة من التحديات والفرص المرتبطة بتمويل الأعمال والمشاريع النسائية. بدءًا من مشاركتنا في الجلسة ٦٨ للجنة وضع المرأة (CSW٦٨) التي أضاءت على التقدم والأهداف المستقبلية في هذا المجال، مرورًا بالتحديات الفريدة التي تواجه التمويل النسوي في المنطقة عبر إحداثنا حدث جانبي هناك، وصولًا إلى المخاطر التي تعترض طريق هذا التمويل والسبل الابتكارية لتعزيزه.

عبر الفصول، تبين لنا بجلاء الحاجة الماسة لتبني استراتيجيات مبتكرة وفعالة تتجاوز النماذج التقليدية للتمويل، وذلك لضمان إيجاد بيئة داعمة ومستدامة للمجموعات والمبادرات والمنظمات النسوية والنسائية. كما أكدنا على أهمية الاستفادة من الإمكانات الكامنة في التقاطعية والمشاركة الوطنية والعابرة للحدود، وكيف يمكن لهذه الأساليب أن تمهد الطريق نحو تحقيق العدالة والمساواة بين الجنسين، والتنفيذ الفعال والتوصيات، يمثل خارطة طريق للمضي قدمًا.

في نهاية المطاف، يجسد هذا الدليل رؤية طموحة نحو مستقبل يشهد تمكينًا حقيقيًا للنساء في جنوب المتوسط وما وراءه. يدعو الدليل إلى تضافر الجهود والإبداع في التفكير والعمل، لضمان توفير التمويل اللازم الذي يمكن النساء من تحقيق أهدافهن وأحلامهن ومشاريعهن الطموحة. نحن نقف على عتبة فرصة هائلة لإحداث تغيير جوهري، والوقت قد حان لنتحد معًا في سعينا لبناء مستقبل أكثر عدلاً ومساواة.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

نبذة عن المنظمات الشريكة في الدليل:

حول مركز دراسات المرأة (WSC):

تأسس مركز دراسات المرأة (WSC) على يد البروفيسور إلزبيتا إتش. أوليكسي في جامعة لودز في عام ١٩٩٢. ولا يعد المركز أول مؤسسة أكاديمية من نوعها في بولندا فحسب، بل هو أيضًا أقدم مركز لدراسات المرأة/الجندر في وسط وشرق أوروبا. في الوقت الحالي، يعمل WSC ضمن هيكل كلية الدراسات الدولية والسياسية.

الأنشطة الرئيسية في WSC:

"البحث الأكاديمي متعدد التخصصات"، المشاركة في مشاريع بحثية دولية (البرنامج الإطاري السابع للاتحاد الأوروبي، برامج إيراسموس موندوس وإيراسموس للتعلم مدى الحياة، التعاون الدولي على المستويات الأوروبية والعابرة للأطلسي)، برامج تعليمية على مستوى الماجستير (تخصص دراسات الجندر الدولية وGEMMA)، دورات تعليمية على مستوى البكالوريوس بالإضافة إلى دروس خصوصية لطلاب إيراسموس LLP وإيراسموس موندوس، وبرامج الدراسات العليا (برنامج الدراسات العليا في دراسات الجندر للمعلمين – سياسة فرص متساوية في العملية التعليمية)، تنظيم المؤتمرات الدولية والندوات وورش العمل، المشاركة الفعالة في برنامج تنقل هيئة التدريس إيراسموس، نشر مفاهيم الجندر والمساواة، حقوق المرأة وسياسات مكافحة التمييز للاتحاد الأوروبي.

يتعاون مع WSC العديد من الباحثين/ات المستقلين/ات من كليات مختلفة. يمثلون تخصصات أكاديمية مثل الدراسات الأمريكية، دراسات الإعلام، الفيلولوجيا الإنجليزية، الدراسات الثقافية، الفلسفة، علم النفس، الاجتماع والأنثروبولوجيا.

حول RESET – إعادة تصميم المساواة والتميز العلمي معًا:

RESET هو إجراء تنسيق ودعم ممول من الاتحاد الأوروبي ضمن برنامج Horizon ٢٠٢٠، والدعوة "H٢٠٢٠–SwafS–٢٠٢٠–١". يضم RESET سبع جامعات كبيرة متعددة التخصصات من جميع أنحاء أوروبا (جامعة بوردو، جامعة أرسطو في سالونيك، جامعة لودز، جامعة بورتو، جامعة رور في بوخوم، جامعة أولو، Sciences Po Paris) ويهدف إلى مواجهة تحدي المساواة بين الجنسين في مؤسسات البحث من منظور التنوع، بهدف تصميم وتنفيذ رؤية تميز علمي مركزة على المستخدم، تحقق تأثيرًا وتشمل الجميع.

With the support of the Erasmus+ Programme of the European Union

حول GEMMA (منحة إيراسموس موندوس للحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة والجندر):

هو برنامج متعدد التخصصات يوفر تعليمًا أكاديميًا عالي الجودة ومهارات مهنية للأشخاص الذين يعملون أو ينوون العمل في مجالات دراسات المرأة، دراسات الجندر وفرص المساواة في أوروبا وخارجها. الهدف الرئيسي منه هو تدريب خبراء في مجال المساواة بين الجنسين، مع الأخذ بعين الاعتبار تقاطعات العرق، الطبقة والجنسانية والمساهمة في بناء مواطنة مهتمة ومسؤولة. يجمع جيما بين العمل التعليمي والبحثي في مجالات دراسات المرأة والجندر في مجالات العلوم الإنسانية والاجتماعية للجامعات المشاركة ويوفر مجموعة واسعة من الخيارات، يدرسها أساتذة ذوو/ذوات شهرة كبيرة في المجالات المذكورة في كل من المؤسسات والمراكز. يُمنح الطلاب/الطالبات والمحاضرون/ات إمكانية التسجيل في دورات متعددة ومتخصصة، والأنشطة الصيفية والتدريبات في العديد من المؤسسات المرتبطة.

مؤسسة شباب المتوسط
MEDITERRANEAN YOUTH FOUNDATION

Gemma
Erasmus Mundus Master's Degree in Women's and Gender Studies

UNIVERSITY OF LODZ